

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

انعكاسات سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي
(النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال) في الجزائر
خلال الفترة (2000-2017)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد دولي

إشراف الدكتور:
بن شوفي نور الدين

إعداد الطالبتين:
➤ مسكين سارة
➤ حبيك سعاد
أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة: جيجل	الأستاذ: عمورة عاشور
مشرفا ومقررا	جامعة: جيجل	الأستاذ: بن شوفي نورالدين
مناقشا	جامعة: جيجل	الأستاذ: جليط الطاهر

السنة الجامعية 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه أن أعانني ووفقني لإنجاز
هذا العمل المتواضع

شكر دائم وموصول إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور بن
هوفى نور الدين على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى ما
أسداه وأهداه من نصائح وتوجيهات قيمة رسمت لهذا العمل
طريقا إلى النجاح

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة
المناقشة على تحملهم عناء قراءة هذه المذكرة وقبول مناقشتها.
كما نشكر كل من كانت له يدا في إنجاز هذا العمل.

سارة + سعاد

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير سعر الصرف النمو الاقتصادي والتضخم وحركة رؤوس الأموال، وبعد استعراض الفصلين الأول والثاني للدراسات النظرية المتعلقة بالموضوع، قمنا في الفصل التطبيقي بتحليل وقياس أثر تغير سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي والتضخم بالجزائر خلال الفترة الممتدة من الفترة الممتدة من (2000-2017) وذلك باستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط.

ولقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها وجود علاقة تأثير وتأثر بين سعر الصرف والتضخم وكذا وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال، نماذج الانحدار الخطي البسيط.

Abstract

The objective of this study is to study the effect of the exchange rate on economic growth, inflation and capital movement. Following a review in the first and second chapters of the theoretical studies, we analyzed and measured the effect of the change in the exchange rate of the US dollar against the Algerian Dinar on the economic growth and inflation in Algeria during the period from 2000 to 2017 using a simple linear regression model.

The study concluded with a number of results, the most important of which is the existence of an effect relationship between the exchange rate and inflation and the existence of a positive relationship between the exchange rate and economic growth

Keywords: exchange rate, economic growth, inflation, capital movement, simple linear regression models.

قائمة

المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر وتقدير
	ملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال والبيانات
	قائمة الملاحق
	المقدمة العامة
	الفصل الأول: مدخل لدراسة سعر الصرف
	تمهيد
	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
	أولاً: تعريف سعر الصرف
	ثانياً: أهمية سعر الصرف
	ثالثاً: وظائف سعر الصرف
	المطلب الثاني: صيغ وأنواع سعر الصرف
	أولاً: صيغ سعر الصرف
	ثانياً: أنواع سعر الصرف
	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر الصرف
	أولاً: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف
	ثانياً: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف
	المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي
	المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي
	أولاً: تعريف سوق الصرف الأجنبي
	ثانياً: خصائص سوق الصرف الأجنبي
	ثالثاً: وظائف سوق الصرف
	المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبي
	أولاً: سوق الصرف العاجل (الفوري)

	ثانيا: سوق الصرف الآجل
	المطلب الثالث: المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي والمعاملات التي تتم فيه
	أولا: المتدخلون في سوق الصرف
	ثانيا: المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي
	المبحث الثالث: أنظمة الصرف
	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف
	أولا: سعر الصرف الثابت
	ثانيا: نظام سعر الصرف المرن
	ثالثا: نظام الرقابة على سعر الصرف
	المطلب الثاني: نظريات سعر الصرف
	أولا: النظرية الكمية
	ثانيا: نظرية تعادل القوة الشرائية
	ثالثا: نظرية الأرصد
	رابعا: نظرية تقلبات أصول الأسواق المالية
	خامسا: نظرية تعادل أسعار الفائدة
	سادسا: نظرية الإنتاجية
	المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف
	أولا: تعريف سياسة سعر الصرف
	ثانيا: أهداف سياسة سعر الصرف
	ثالثا: أدوات سياسة سعر الصرف
	رابعا: آثار سياسة سعر الصرف على التوازن الكلي
	خلاصة
	الفصل الثاني: انعكاسات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي
	تمهيد
	المبحث الأول: انعكاسات تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي
	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
	أولا: تعريف النمو الاقتصادي
	ثانيا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
	المطلب الثاني: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي
	أولا: محددات النمو الاقتصادي

	ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي
	المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي
	أولا: نظريات النمو الكلاسيكية
	ثانيا: نظرية شوبيتز في النمو الاقتصادي
	ثالثا: نظرية النمو الكينزية
	رابعا: نظريات النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر
	المطلب الرابع: علاقة النمو الاقتصادي بسعر الصرف
	أولا: اختبار نظام الصرف والنمو الاقتصادي
	ثانيا: انعكاسات أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي
	المبحث الثاني: انعكاسات تغير سعر الصرف على التضخم
	المطلب الأول: مفهوم التضخم
	أولا: تعريف التضخم
	ثانيا: أنواع التضخم
	المطلب الثاني: أسباب التضخم وطرق قياسه
	أولا: أسباب التضخم
	ثانيا: قياس التضخم
	المطلب الثالث: آثار التضخم وسياسة استهدافه
	أولا: آثار التضخم
	ثانيا: سياسة استهداف التضخم
	المطلب الرابع: علاقة سعر الصرف بالتضخم
	أولا: نظرية الحلقة المفرغة
	ثانيا: التضخم واختيار نظام سعر الصرف
	ثالثا: أثر تغيرات أسعار الصرف على الأسعار المحلية
	المبحث الثالث: انعكاسات تغير سعر الصرف على حركة رؤوس الأموال الدولية
	المطلب الأول: المفاهيم النظرية لرؤوس الأموال الدولية
	أولا: مفهوم حركة رؤوس الأموال
	ثانيا: مظاهر حركة رؤوس الأموال الدولية
	المطلب الثاني: أهم أشكال حركة رؤوس الأموال
	أولا: الاستثمار الأجنبي
	ثانيا: القروض الأجنبية وأنواعها

	ثالثا: المعونات الأجنبية وصورها
	المطلب الثالث: علاقة حركة رؤوس الأموال الدولية بسعر الصرف
	أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بسعر الصرف
	ثانيا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر وعلاقته بسعر الصرف
	خلاصة
	الفصل الثالث: تطور متغيرات الاقتصاد الكلي للجزائر في ظل نظام التعويم المدار للدينار خلال الفترة (2000-2017)
	المبحث الأول: تطور أنظمة وسياسات سعر الصرف في الجزائر
	المطلب الأول: تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر
	أولا: المرحلة الأولى (1964-1973) نظام سعر الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة
	ثانيا: المرحلة الثانية (1974-1986) نظام سعر الصرف الثابت بالنسبة لسلة عملات
	ثالثا: المرحلة الثالثة (سبتمبر 1986-مارس 1987) تعديل الدينار الجزائري
	رابعا: المرحلة الرابعة (مارس 1987-منتصف 1992) التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار
	خامسا: نظام سعر الصرف المرن منذ 1994 التسعير الحالي للدينار الجزائري
	المطلب الثاني: تطور سياسات سعر الصرف في الجزائر
	أولا: سياسة الرقابة على الصرف
	ثانيا: سياسة تخفيض قيمة الدينار
	ثالثا: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري
	المطلب الثالث: سوق الصرف في الجزائر
	أولا: سوق الصرف ما بين البنوك
	ثانيا: سوق الصرف الموازية في الجزائر
	المبحث الثاني: انعكاسات تغيرات سعر الصرف الدولار مقابل الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2017)
	المطلب الأول: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)
	أولا: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر
	ثانيا: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)
	المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الدينار على النمو

	الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017
	أولاً: نموذج الانحدار الخطي البسيط
	ثانياً: تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط للنواتج المحلي الخام بدلالة سعر الصرف خلال الفترة (2000-2017)
	المبحث الثالث: انعكاسات سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري على متغيري التضخم وحركة رؤوس الأموال بالجزائر خلال الفترة (2000-2017)
	المطلب الأول: أثر سعر الصرف الدولار مقابل الدينار الجزائري على التضخم في الجزائر (2000-2017)
	أولاً: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1964-1992)
	ثانياً: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1994-2017)
	ثالثاً: علاقة تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري بالتضخم في الجزائر (2000-2017)
	رابعاً: تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط للمؤشر العام للأسعار بدلالة سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري في الفترة الممتدة من 2000 وإلى غاية 2017
	المطلب الثاني: علاقة سعر صرف الدولار مقابل الدينار بحركة رؤوس الأموال في الجزائر خلال الفترة (1994-2017)
	أولاً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1994-2017)
	ثانياً: أثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري على الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة (1994-2017)
	خلاصة
	الخاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة

الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
42	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	01
106	تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2017)	02
115	تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	03
117	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة من (2000-2017)	04
121	تطور الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	05

قائمة

الأشكال

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
15	اثر الإفراط بالإصدار النقدي على رفع سعر الصرف الأجنبي.	01
23	سوق الصرف والمتعاملون فيها.	02
26	سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب.	03
27	الكميات المعروضة والمطلوبة من العملة الأجنبية.	04
29	تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف.	05
62	الحلقة الحلزونية للتضخم	06
107	الناتج الداخلي الخام وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2017)	07
117	المستوى العام للأسعار وسعر صرف الدولار مقابل الدينار في الفترة (2000-2017)	08
122	الدين الخارجي وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2017)	09

مقدمة

مقدمة

تعتبر النقود أداة للتداول و تحظى بالقبول العام إذا كانت عملة وطنية داخل البلد، أما في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية، و تشابك العلاقات الاقتصادية وارتفاع معدلات التبادل التجاري، وتعدد العملات المتداولة، توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، ويطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف، ولهذا الأخير دورا كبيرا في الدراسات الاقتصادية، حيث يعتبر الأداة الرئيسية ذات التأثير على علاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية.

وفي هذا السياق أظهرت الدراسات وجود عدة تأثيرات متبادلة بين تقلبات سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي، حيث يعتبر النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة، وبعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية، لما له من اثر على تطور رفاه المجتمعات من خلال زيادة الإنتاج الوطني، كما تعتبر مشكلة ارتفاع معدلات التضخم مشكلة عالمية تعاني منها جميع دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، فالتضخم يعتبر ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الإبعاد في آن واحد، فتتولد عنه مشاكل عديدة منها تراجع القدرة الشرائية عند الأفراد، مما يؤدي بدوره تراجع الثروة والمستوى المعيشي، فهو يحدث في حالة اختلال اقتصادي ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على جميع نواحي الحياة الاقتصادية وحتى الاجتماعية والسياسية، وذلك نتيجة لارتفاع الملموس والمستمر في المستوى العام للأسعار، وفيما يتعلق الأمر بحركة رؤوس الأموال فقد ظهرت بظهور العولمة المالية والانفتاح المالي، وأصبحت من أهم الظواهر الاقتصادية حيث تعد الأموال الوافدة من الخارج أو الخارجة من داخل الدولة من أهم أسباب نشوء أزمات الصرف.

وقد فتح كل من النمو الاقتصادي والتضخم وحركة رؤوس الأموال جدلا كبيرا حول علاقتها بتغيرات سعر صرف، فالنمو الاقتصادي يتطور على حسب نظام الصرف المتبع سواء كان نظام ثابت أو مدار، أما التضخم فيؤثر على قيمة العملة من خلال المعروض النقدي الذي يحدث ارتفاع في المستوى العام لأسعار، كما يلعب دور استقرار سعر صرف في جذب رؤوس الأموال داخل البلد للاستثمار، ومساهمتها في زيادة عرض النقد الأجنبي على حساب عرض العملة المحلية.

باعتبار الجزائر دولة ذات اقتصاد ريعي فهي حاولت من الاستقلال استغلال مقوماتها الطبيعية في تحسين وضعيتها الاقتصادية من خلال تبني عدة سياسات اقتصادية، حيث انتقلت في البداية من الاقتصاد

المخطط إلى الاقتصاد الحر، ورفعت احتكار التجارة الخارجية وطبقت إصلاحات قد فرضتها ظروف العولمة والتحرر المالي خاصة بعد لجوئها إلى صندوق النقد الدولي، وأصبح الاقتصاد الجزائري أكثر حساسية للظروف الاقتصادية والخارجية لتقلبات أسعار الصرف العالمية.

في ظل هذه التطورات سنحاول إبراز وجود عدة علاقات بين كل من سعر صرف الدينار الجزائري وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي.

1- إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

كيف انعكس سعر الصرف الدولار مقابل الدينار الجزائري على كل من النمو الاقتصادي والتضخم وحركة رؤوس الأموال في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؟

2- الأسئلة الفرعية:

- فيما تكمن العلاقة بين سعر الصرف الدولار مقابل الدينار والتضخم؟
- هل يتأثر كل من النمو الاقتصادي والنتائج الداخلي الخام والدين الخارجي في الجزائر بالتغيرات الحاصلة في سعر الصرف الدولار مقابل الدينار؟

3- فرضيات الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة والإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: العلاقة بين سعر الصرف والتضخم هي علاقة تأثير وتوثر، فالتضخم يتأثر بمعدلات سعر الصرف، حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع التضخم وتبعاً لذلك يتغير سعر الصرف .
- الفرضية الثانية: لا يتأثر النمو الاقتصادي والنتائج الداخلي الخام والدين الخارجي في الجزائر بالتغيرات الحاصلة في سعر صرف الدولار مقابل الدينار .

4- أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب لعل من أبرزها ما يلي:

- حداثة الموضوع وبروزه على الساحة الاقتصادية الدولية خاصة بعد ظهور العولمة والأزمات، مع اكتسابه أهمية كبيرة في الدراسات النقدية والمالية الدولية.

- ارتباط الموضوع بتخصص الاقتصاد الدولي الذي زاولنا فيه دراستنا في العلوم الاقتصادية.

5- أهداف الدراسة:

- يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:
- إبراز الأهمية الاقتصادية والمالية لدور أنظمة أسعار الصرف في ظل التحولات المالية والنقدية.
- تحديد تأثير وطبيعة العلاقة التي تربط سعر الصرف بالتضخم والنمو الاقتصادي. وحركة رؤوس الأموال.

6- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون أن سعر الصرف حلقة وصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يؤثر ويتأثر سعر صرف بمختلف متغيرات اقتصادية كلية (النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال)، ويلعب سعر الصرف دورا هاما في النشاط الاقتصادي، حيث يساهم برفع الغموض حول التغيرات التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

7- منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته، نحاول استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية عموما، وعليه نعتمد على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى أهم الأدبيات المتعلقة بأنظمة أسعار الصرف وأثارها على التضخم والنمو الاقتصادي وإلى مختلف الدراسات التجريبية التي تناولت الموضوع ومقارنة النتائج، بالإضافة إلى استخدام أدوات الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي لاختبار تأثير سعر صرف على التضخم والنمو وذلك من خلال تقدير معادلات الانحدار الخطي البسيط لهذه المتغيرات.

8- دراسات سابقة:

الدراسة الأولى: ترقو محمد، فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية دراسة قياسية (تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 2011-2012، تهدف هذه الدراسة لتوضيح الأشكال الأساسية للتدفقات الرأسمالية بين الدول وأسباب نقصها في الدول النامية، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية الناتجة عنها. ومن خلال هذه الدراسة توصلوا إلى توضيح غياب علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل في الدول الثلاث.

الدراسة الثانية: اوبابة صالح، اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر 1990-2009، مذكرة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية سنة 2010-2011، تهدف هذه الدراسة إلى معالجة اثر سعر صرف على كل من التوازن الداخلي والخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2009.

الدراسة الثالثة: أمراحي البشير، تحليل محددات سعر الصرف الدينامي الجزائري المقاربة النقدية لفرا نكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2015-2016، تهدف هذه الدراسة تحديد سعر صرف حقيقي مرجعي للاقتصاد الجزائري باستخدام النموذج النقدي لفرا نكل، حيث توصلت النتائج إلى انه يمكن تحديد سعر صرف مرجعي توازني في المدى البعيد.

الدراسة الرابعة: معط الله آمال، اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل اثر مختلف متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، في الجزائر خلال الفترة (1970-2010)، وكانت نتائج هذه الدراسة في ان الضرائب غير المباشرة، النفقات الرأسمالية، والنفقات الخارجية المنتجة لها تأثير إيجابي على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، بينما الضرائب المباشرة والنفقات الجارية غير المنتجة تؤثر سلبا على هذا الناتج في المدى الطويل.

9- حدود الدراسة:

على ضوء ما سبق فان حدود الدراسة تتمثل في دراسة قياسية من اجل تفسير العلاقة الموجودة بين سعر صرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (2000-2017).

10- خطة الدراسة:

الفصل الأول: مدخل لسعر الصرف، تناولنا فيه الجانب النظري لسعر صرف، يضم ثلاث مباحث، المبحث الأول فيه مفهوم سعر صرف وأنظمتها، والعوامل المؤثرة على سعر صرف، أما المبحث الثاني يشمل كل من مفهوم سوق صرف أجنبي وأنواعه، والمتدخلون فيه، وأخيرا المبحث الثالث وفيه أنظمة سعر صرف، وسياسة سعر صرف.

الفصل الثاني: يعالج الجانب النظري لمتغيرات الاقتصاد الكلي، فيه ثلاثة مباحث ، المبحث الأول فيه مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته وطرق قياسه، وعلاقة سعر صرف بالنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فيه مفهوم التضخم وأسبابه ، وطرق قياسه، وسياسة استهداف التضخم، وعلاقة سعر صرف بالتضخم، وأخيرا المبحث الثالث فيه مفهوم حركة رؤوس الأموال وأهم أشكالها وعلاقة سعر صرف بحركة رؤوس الأموال.

الفصل الثالث: تحت عنوان تطور متغيرات الاقتصاد الكلي للجزائر في ظل التعويم المدار للدينار خلال الفترة(2000-2017)، ويضم ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول نظام وسياسة سعر صرف دينار في الجزائر، أما المبحث الثاني تناول انعكاسات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) أما المبحث الثالث تناول انعكاسات سعر الصرف على متغيري التضخم وحركة رؤوس الأموال في الجزائر خلال الفترة(2000-2017).

11- صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذه الدراسة هي:

- عدم تطابق المعطيات الرقمية الخاصة بالظواهر المدروسة في الجزائر من مصدر إلى آخر.
- صعوبة التحصل على المعلومات الإحصائية المتعلقة بحركة رؤوس الأموال.

الفصل الأول: مدخل لدراسة

سعر الصرف

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي.

المبحث الثالث: أنظمة وسياسة سعر

الصرف.

تمهيد

تختلف المعاملات الاقتصادية باختلاف حجمها وطبيعتها فهناك معاملات داخلية وأخرى خارجية، وتحدث المعاملات الداخلية داخل الدولة الواحدة ويقوم بها السكان فيها بينهم وتتم تسويتها بالعملة المحلية، أما المعاملات الخارجية فهي التي يكون أحد أطرافها خارج الدولة وتسويتها تتطلب دفع كمية معينة من العملة المحلية للحصول على العملة الأجنبية هذه الكمية تحدد وفق معدلات تبادل تسمى بسعر الصرف.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف حتى تتم توضيح بعض النقاط والمصطلحات لهذه الدراسة، من خلال ثلاثة مباحث أساسية:

- المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.
- المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي.
- المبحث الثالث: أنظمة وسياسة سعر الصرف.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

تختلف تسوية المبادلات التجارية الداخلية عن المبادلات الخارجية في كون الأولى تتم بالعملة المحلية أما الثانية فتتم بالعملة الأجنبية مما يظهر لنا مصطلح سعر الصرف والذي يمثل عنصرا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية بين الدول، لذلك سنتناول في هذا المبحث مختلف المفاهيم المتعلقة بأسعار الصرف التي يتم التطرق إليها في المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

سنحاول إبراز مفهوم سعر الصرف من خلال التطرق إلى تعريفه، أهميته ومختلف وظائفه.

أولاً: تعريف سعر الصرف

لسعر الصرف تعاريف عدة نذكر أهمها:

➤ **التعريف 01:** سعر الصرف هو عبارة عن العلاقة (معدل) التي يتم على أساسها تبادل العملة الوطنية مقابل عملة أجنبية معينة، ويتغير هذا السعر يوميا في سوق الصرف تبعا لتغير العرض والطلب على الصرف الأجنبي¹.

➤ **التعريف 02:** سعر الصرف هو "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر". فالتسعير المباشر هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية. وقليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة. أما التسعير غير مباشر فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة².

➤ **التعريف 03:** "هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملية الأخرى تعتبر ثمنها لها"³.

➤ **التعريف 04:** هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية⁴.

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2013، ص: 215.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابقة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص: 96.

³ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2007، ص: 244.

⁴ موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 43.

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن سعر الصرف هو سعر العملات الأجنبية مقوما بوحدة من العملة الأجنبية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية.

ثانيا: أهمية سعر الصرف

تكمن أهمية سعر الصرف فيما يلي¹:

- ✓ يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي الاقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف و الأسعار الدولية وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها.
- ✓ يكمن دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد الفعلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق وعلى المستويين الكلي والجزئي وتتمثل هذه الأسواق في سوق الأصول، سوق السلع وسوق عوامل الإنتاج.
- ✓ تحقيق الاستقرار لسعر صرف عملة ما مقابل العملات الأخرى.
- ✓ يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية و يحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ومن ثم فهو يقيس القدرة على المنافسة.
- ✓ يسعى سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والخارجي، إذ أن التوازن الداخلي يتمثل بتحقيق استقرار الأسعار والأجور والعمالة الكاملة، أما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي، أي التوازن بين المدفوعات والإيرادات الخارجي.

ثالثا: وظائف سعر الصرف

تتمثل وظائف سعر الصرف فيما يلي²:

- **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجين المحليين على سعر الصرف لفرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء الأسعار المحلية (لسلعة

¹ سمير فخري نعمة، العلاقات الدولية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص: 16-17.

² بودري شريف، تقلبات أسعار الصرف الدولار الأورو وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2008، ص: 4.

معينة) مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

➤ **وظيفة تطويرية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دورة في تشجيع تلك الصادرات ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة والاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي فهو يؤثر على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية.

➤ **وظيفة توزيعية:** أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدوري، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثورات الوطنية بين أقطار العالم.

المطلب الثاني: صيغ وأنواع سعر الصرف

إن الواقع العملي لا يمكن تحدد العلاقة بين عملة دولة معينة و عملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكتسب سعر الصرف أنواعا وصيغا عديدة لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص.

أولا: صيغ سعر الصرف

يوجد أربع صيغ لسعر الصرف وهي:

➤ **سعر الصرف الإسمي:** هو سعر الصرف الذي يكون سائد في تاريخ معين، وهو مجرد سعر عملة واحدة بدلالات عملة أخرى دون الرجوع إلى ما يعني بذلك بدلالات القوة الشرائية للسلع والخدمات، وأنه عادة ما يتم تقديمه على شكل مؤشر. إن انخفاضا أو \$ أكثر أو أقل تنافس في الأسواق الدولية¹.

➤ **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة هو يقيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم. فمثلا ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا إلى التفكير في زيادة الصادرات لان هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وان

¹ محمد إبراهيم العامري، الإدارة المالية الدولية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص: 137-138.

ارتفعت مداخلكم الاسمية بنسبة عالية فلو أخذنا بلدين كالجائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

$$TCR = \frac{TCN / P_{dz}}{1\$ / P_{us}} = \frac{TCN \cdot P_{us}}{P_{dz}}$$

حيث:

TCR : سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الاسمي

P_{us} : مؤشر الأسعار بأمريكا

P_{dz} : مؤشر الأسعار بالجائر.

يعطينا $P_{us}1\$$ القوة الشرائية للدولار الأمريكي أما TCN/P_{dz} فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجائر، وعليه فان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجائر كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجائر.

➤ **سعر الصرف الفعلي:** يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة بالنسبة

لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن او تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز LASPEYRES للأرقام القياسية.

$$TNCE = \left\{ \frac{\sum_p Z_p X_0^P (e_1^P / e_1^r)}{\sum X_0^P (e_0^P / e_0^r)} \right\}$$

$$TNCE = \sum_p Z_p X 100 \frac{(e^{pr})_x}{(e^{pr})_0}$$

$$TNCE = \sum_p Z_p INER_{PR} X 100$$

حيث:

$(e^{pr})_0, (e^{pr})_x$ سعر صرف عملة البلد p بالعملة المحلية سنتي القياس و الأساس على التوالي.

TNER: مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

$e_1^P; e_0^P$: سعر عملة البلد بمقارنة بالدولار في سنة القياس أو سنة الأساس 0.

$e_1^r; e_0^r$: سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس أو سنة الأساس 0.

X_0^P قيمة الصادرات الى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في حساب مؤشر لاسبيرز Z حصة الدولة P من إجمالي الصادرات الدولية المعنية، مقومة بعملة هذه الأخيرة .

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسطة لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية: يمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$TCRE = \sum_P \frac{X_0^P (e^{rp})_t / X_0^P (e^{rp})_0}{(P_0^P / P_0^r) / (P_1^P / P_1^r)} . 100$$

$$TCRE = \sum_P \left\{ \frac{(e^{pr})_1}{(e^{pr})_0} \cdot \frac{(P_1^P / P_1^r)}{(P_0^P / P_0^r)} \right\} . 100$$

$$TNCE = \sum_P Zp INER_{PR} . 100$$

حيث:

$P_0^P P_1^P$: مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس و الأساس على التوالي.

$P_0^r P_1^r$: مؤشر الأسعار المحلية في سنتي الأساس و القياس على التوالي.

$INER_{PR}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية¹.

ثانيا: أنواع سعر الصرف

توجد عدة أنواع لسعر الصرف يمكن ذكرها فيما يلي:

1- سعر الصرف الفوري (نقدا):

يكون سعر الصرف فوريا (أو نقدا) عندما يتم التسليم واستلام العملات المتفاوضة بشأنها خلال 24 ساعة أو يومي عمل من تاريخ إبرام عقد الصرف، حيث أنه إذا كان أي من هذين اليومين هو يوم عطلة فإنه لا يؤخذ بعين الاعتبار ويؤجل لأجل يوما آخر.

وتجدر الإشارة أن التسليم واستلام العملات محل عقد الصرف لا يكون ماديا ويدويا، بل يتم ذلك على أساس

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص: 104-107.

حركة تمس حسابي الطرفين.

مثال: فلو قام مستورد جزائري بشراء مبلغ من الأورو من البنك الذي وطنت فيه عملية الاستيراد، لتسديد صفقة تجارية أبرمها مع مصدر فرنسي، يقوم هذا البنك بجعل حساب الزبون بالدينار مدينا بالمبلغ المقابل في حين يجعل حسابه من العملة الصعبة دائماً (الأورو) وعند تسديد الصفقة للمصدر الفرنسي، يقوم هذا البنك بجعل حساب زبونه بالعملة الصعبة مدينا وجعل حساب المصدر الأجنبي المفتوح لدى البنك المراسل في الخارج دائنا بمبلغ الصفقة.

يتشارك في سوق الصرف الفوري ثلاثة متدخلين أساسيين يتشكلون من البنوك التجارية، وغطاء الصرف والبنوك المركزية. ويشكل سوق الصرف الفوري القسم الأساسي في سوق الصرف التقليدي، حيث يتم في هذه السوق القيام بمعظم عمليات الصرف المرتبطة بتدفقات الحساب التجاري. حيث يمكن النظر إلى عملية الصرف من زاويتين: زاوية الشراء وزاوية البيع للعملة الأجنبية بين البنك ومختلف الزبائن ولذلك، تتعرض تسعيرة الصرف التي يعلنها البنك سعرين يتم على أساسها التبادل: سعر البيع وسعر الشراء. **سعر البيع:** هو ذلك السعر (عدد الوحدات من العملة الوطنية) الذي يطلبه البنك من الزبائن مقابل بيعهم وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وفي هذه الحالة يكون البنك عارضا للعملة الأجنبية وطالبا للعملة الوطنية، وبالمقابل يمثل الزبائن في هذه العملية الطرف الذي يطلب العملة الأجنبية ويعرض العملة الوطنية. **سعر الشراء:** هو عبارة عن السعر (عدد الوحدات من العملة الوطنية) الذي يكون البنك على استعداد لدفعه نظير كل وحدة واحدة من العملة الأجنبية يقوم بشرائها، في الشراء، يكون البنك طالبا للعملة الأجنبية وعارضا للعملة الوطنية، وبالمقابل يكون الزبائن هم من يعرضون العملة الأجنبية ويطلبون العملة الوطنية. الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء: الهامش الذي يحققه البنك من عملية بيع وشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية¹.

2- سعر الصرف الآجل: الأصل أن الطلب على العملات الأجنبية غير أصلي، فهذه العملات لا

تتطلب لذاتها وإنما تطلب تحقيقها لطلب آخر هو التجارة أو نقل رأس المال، ولذلك يسمى الطلب على الصرف طلبا مشتقا. فالعملات الأجنبية تطلب إذن لتسوية عمليات مبادلة مختلفة. فإذا كان مستورد مصري للمنتجات الأمريكية يرغب في الحصول على الدولارات الأمريكية التي يدفع بها ما يستورده، وكان يخشى الانتظار حتى يشتري المنسوجات بعد أجل معين، أن يرتفع صرف الدولار. فإنه يستطيع أن يعقد الآن عقدا لأجل موضوعه الحصول على الدولارات الأمريكية وبذلك يضمن لنفسه منذ الآن أن يحصل على الجنيهات

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 219-217.

المطلوبة بسعر الصرف الحالي. أما إذا كان مصدر مصري للقطن إلى الولايات المتحدة الأمريكية يخشى من تدهور سعر الدولار عن حلول موسم التصدير، فإنه يستطيع منذ الآن أن يعقد عملية صرف آجل موضوعها بيع دولارات أمريكية في تاريخ مقبل. وبذلك يضمن لنفسه منذ الآن أن الدولارات التي سيحصل عليها لن تقل عن سعر الصرف الحالي.

والبنوك هي التي تلجأ عادة لعمليات الصرف الآجل، إذ يكون عليها أن تدفع للخارج أو تتلقى منه. ويتوقف القيام بهذه العمليات على سعر الفائدة عن المدة المعينة وغالبا ما تتم لثلاثة أشهر. ويلاحظ هنا أن عمليات الصرف الآجل تصبح في النهاية نوعا من المضاربة على سعر الصرف. فتوقع ارتفاع الصرف أو توقع انهياره والمضاربة عليه يؤدي في الواقع إلى نتيجتين غير مرغوب فيهما¹.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر صرف

سعر الصرف تحويل خارجي، وهذا ما يجعله يتأثر بعوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية كما سيتم تبيانها في الفقرات اللاحقة.

أولاً: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف: تتمثل فيما يلي:

➤ **كمية النقود:** إن حركة الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود، كون أن هذه الأخيرة لها علاقة وثيقة بحركة الأسعار، ووحدة واحدة من الناتج، وما يفسر هذه العلاقة هو وجود عاملين هما²:

✓ تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيرا مستقلا في حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فان

الأسعار ستميل إلى الانخفاض بمقدار النصف تقريبا وهذا بسبب هبوط كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج.

✓ تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها نسبة إلى دخولهم والتي تتوقف على:

- مستوى الدخل الحقيقي للفرد لذلك فأنها تزداد كلما ازداد الدخل الحقيقي والعكس صحيح.
- تكلفة الاحتفاظ بالنقود والتي تحدد بسعر الفائدة على الموجودات الأخرى من غير النقود.

ومنه نستنتج أن العامل الحاسم بالنسبة للسياسة النقدية هو كمية النقد وهذا حسب ما يرى النقديون.

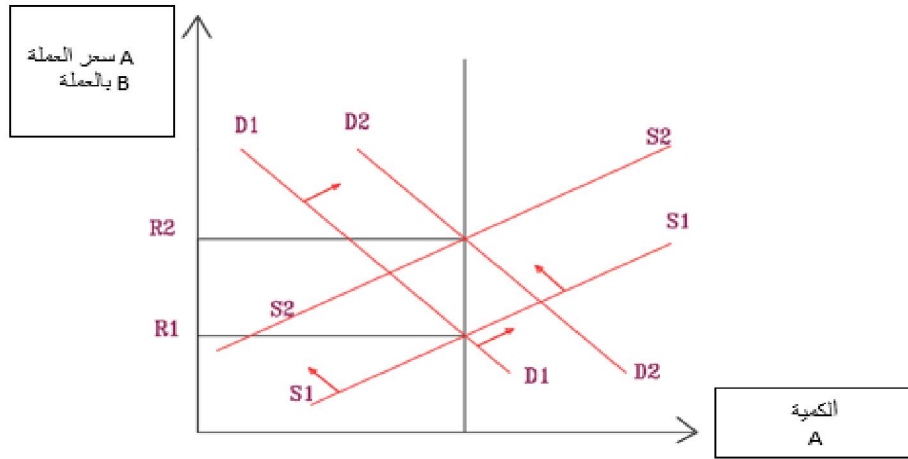
حيث أن الإفراط في الإصدار وكميات النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وبالتالي تصبح سلع الدولة

¹ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص ص: 131-132.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص: 61-63.

المعنية اقل قدرة على منافسة السلع الدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنها ارتفاع أسعار صرف العملة الأجنبية ومنه فان السياسة النقدية المتبعة تؤثر بشكل مباشر في سعر الصرف الأجنبي وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1): اثر الإفراط بالإصدار النقدي على رفع سعر الصرف الأجنبي



المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 63.

من الشكل (1) يوضح لنا حالة دولتين هما الدولة B، حيث نلاحظ أن الأسعار في الدولة A مستقرة بينما في الدولة B سيتزايد فيها الطلب على منتجات A وعملتها مما يؤدي إلى انتقال المنحنى DD إلى D_2 من D_1 ، وتخفض صادراتها إلى A مسببة انخفاض عرض العملة A وانتقال المنحنى SS إلى S_2 من S_1 ، وارتفاع سعر الصرف من R إلى R_2 وهذا يعني أن سعر الصرف يؤثر في السياسة النقدية عن طريق قناة سعر الفائدة، إذ أن انخفاض عرض النقد يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج مما يسمح لتدفقات رأس المال الأجنبي بالدخول وزيادة الطلب على المحلية مما يؤدي إلى زيادة قيمتها وهذا يؤثر سلباً على الصادرات¹.

➤ **سعر الفائدة:** إن ارتفاع أسعار الفائدة المؤدي إلى زيادة الطلب على العملة النقدية ومنه ترتفع قيمتها

والعكس صحيح².

¹ المرجع نفسه، ص ص: 61-63.

² موسى سعيد مطر واخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

➤ **التضخم والكساد التضخمي:** إن ارتفاع الأسعار في دولة معينة مع بقاء الأسعار ثابتة في الدولة الأخرى يؤدي إلى انخفاض سعر صرف عملة هذه الدولة ويحدث العكس عند انخفاض أسعار دولة معينة، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف هذه الدولة¹.

➤ **الدخل وسعر الصرف:** يؤثر الدخل في سعر الصرف باتجاهين هما²:

- ✓ إن التغيير في الإنتاج المحلي الإجمالي يدفع إلى التغيير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة أو النقصان، حيث أن الزيادة ينتعش بها الحساب الجاري للطلب على العملة المحلية نحو الإمام مما يؤدي إلى خفض سعر الصرف الأجنبي والعكس صحيح سيؤدي إلى رفعه.
- ✓ إن زيادة الطلب على صادرات البلد المعني بتصدير رأس المال وانخفاض وارداته يؤدي إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري يعوض العجز الموجود في حساب رأس المال طويل الأجل الناجم عن التدفق الرأسمالي الخرج مؤدياً في النهاية إلى رفع قيمة العملة المحلية وخفض سعر الصرف الأجنبي تجاهها.

➤ **السياسات الضريبية:** إن ارتفاع معدلات الضريبة في بلد ما سيؤدي إلى تخفيض في الإنتاج و

الدخول والصادرات ويؤثر سلبياً على سعر صرف عملة تلك البلد³.

➤ **القروض الدولية:** وهي تلك الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر على شكل قروض التي تمنحها

المؤسسات المالية لبلد ما، فعند منح هذه المؤسسات قرض لبلد ما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذا البلد الذي يمنح له القرض وفي نفس الوقت يزيد عرض عملة البلد الذي سيتمنح القرض، وبالتالي يرتفع سعر عملة البلد المقترض مقابل البلد المقرض أي انخفاض سعر عملة البلد المقرض⁴.

➤ **النفقات السياحية:** فالسائح الأجنبي عند زيارته لبلد ما عليه أن ينفق أمواله فيه، ويتم هذا الإنفاق

بالعملة الوطنية للبلد الذي زاره، ولحصوله على هذه الأموال فعليه إن يبيع العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية، وهذا بدوره يزيد الطلب على العملة الوطنية وسيرفع سعرها في الأسواق العملات الأجنبية، وبالتالي فإن النفقات السياحية التي ينفقها مواطن بلد ما عند زيارته لبلد آخر يتطلب منه الحصول العملات الخاصة بالبلد الذي يزوره وهذا يؤدي إلى زيادة عرض عملتهم الوطنية وبالتالي انخفاض سعرها⁵.

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص: 52.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

³ موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

⁴ المرجع نفسه، ص: 52.

⁵ المرجع نفسه، ص: 53.

➤ **تغيرات الصادرات والواردات:** حيث انه إذا كانت صادرات دولة أكبر من إيراداتها فان الطلب على عملة هذه الدولة من قبل دولة أخرى سيكون أكبر من طلب هذه الدولة على العملات النقدية الأخرى والعكس صحيح. منه فان قيمة عملة الدولة المصدرة والمستوردة تتأثر بالارتفاع والانخفاض من خلال حجم صادراتها وقياسا بواردتها¹.

ثانيا: العوامل غير اقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف

ومن العوامل غير اقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف ما يلي:

➤ **الإضرابات والحروب:** وهي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية، التي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والمال التي من شأنها ان تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف. حيث تولدت اضطرابات كبيرة في أسعار صرف عملات عدد كبير من البلدان في الحريين العالميتين الأولى والثانية².

➤ **الإشاعات والإخبار:** تعتبر هذه الإشاعات والأخبار من المؤشرات السريعة على سعر الصرف سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة فأحيانا تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين حول مستقبل عملة ما ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستبعد استقرارها³.

➤ **خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** تتأثر أسعار العملات الأجنبية بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات وتعكس خبرة المتعاملين وأوضاعهم في سوق العملات الأجنبية اتجاه حركة الأسعار كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتفنيدهم تؤثر على اتجاه أسعار العملات⁴.

➤ **الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة:** يتحدد سعر صرف العملة نتيجة لقوى العرض

والطلب في السوق العملات وبالتالي فان الكميات المتعامل بها على أسعار صرف العملات⁵.

¹ ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 225.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

³ المرجع نفسه، ص: 82.

⁴ موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

⁵ المرجع نفسه، ص: 48.

المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي

يتطلب القيام بعمليات الاستيراد والتصدير من الدولة للحصول على عملة متفق عليها لتسديد ما تم استيراده وفي التصدير العكس وهنا يلتقي الطلب على الصرف وعرضه وهو ما يجعلنا نتجه إلى سوق الصرف مكان المعاملات.

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي

لسوق الصرف عدة تعريفات سنحاول التعرف على أهمها وأهم خصائصها ومختلف وظائفها.

أولاً: تعريف سوق الصرف الأجنبي

هناك عدة تعريفات لسوق الصرف ومنها:

- **التعريف 1:** هو الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للأفراد والمؤسسات والبنوك بيع وشراء النقد الأجنبي للأغراض المختلفة للتبادل الدولي¹.
- **التعريف 2:** تعرف سوق الصرف الأجنبي على أنها ليست سوق منظمة مثل أسواق الأوراق المالية أو البضائع، فليس لها مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون، كما أنها ليست قاصرة على بلد واحد².
- **التعريف 3:** سوق الصرف هو مكان الذي يتم فيه تبادل العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل³.
- **التعريف 4:** إن سوق الصرف شأنها شأن كافة الأسواق لا تعبر عن مكان جغرافي محدد ولكنها تشير إلى طلب وعرض العملات الأجنبية أينما كان مكانه⁴.

ثانياً: خصائص سوق الصرف الأجنبي

تتميز سوق الصرف الأجنبي بعدة خصائص يمكن ذكر أهمها فيما يلي⁵:

- ✓ تعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم وأكبر وأوسع سوق مالية في العالم، فيعتبر السوق العالمي لصرف العملات الأجنبية وللتجارة فيها أضخم وأكثر الأسواق شفافية وسيولة مقارنة بجميع الأسواق الأخرى؛
- ✓ تتميز سوق العملات الأجنبية بالسيولة الشديدة؛

¹ رمضان محمد مقلد وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص: 290.

² متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص: 265-266.

³ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 384.

⁴ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

⁵ متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 266-267.

- ✓ سوق الصفقات في سوق الصرف الأجنبي في كل ساعات النهار والليل وتشمل في اغلب الأحوال مؤسسات في مناطق اختصاص وطنية مختلفة؛
- ✓ سوق الصرف الأجنبي يعمل على مدار 24 ساعة في اليوم و6 أيام في الأسبوع؛
- ✓ رفع الانتشار المتزايد للمشاركين في سوق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم، إلا أن اغلب الصفقات تتم في لندن ونيويورك وطوكيو.

ثالثا: وظائف سوق الصرف

تكمن الوظائف الأساسية لسوق الصرف فيما يلي¹:

- **تسوية المدفوعات الدولية:** حيث يتم عن طريق هذه الأسواق تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية من سلع وخدمات، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف صورها قروض واستثمارات.... كذلك يحتاج السواح إلى استبدال عملتهم المحلية بعملات أجنبية تعود للأقطار التي يزورنها، وبعملات قيادية تقبل في جميع أقطار العالم.
- **التحكيم أو الموازنة:** ويقصد به شراء العملات في مكان ما تكون فيه رخيصة وبيعا في مكان آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق ربح، وهذه العملية سرعان ما تؤدي إلى تحقيق التوازن بين أسعار الصرف في الأسواق المالية العالمية فيظل الحرية التامة في تحويل العملات المختلفة داخل تلك الأسواق والتطور الهائل في وسائل الاتصال ونقل المعلومات فيما بين هذه المراكز المالية عالميا.
- **تزويد التسهيلات التغطية والمضاربة:** إن هذه الوظيفة تساهم إلى حد كبير بالجزء الأكبر من تجارة الصرف الأجنبي.

- **التغطية:** ويقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف، أي الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، وهو ما يطلق عليه أحيانا بتغطية الوضع المفتوح للمتعامل في أسواق الصرف الأجنبية دون أن تتضمن هذه العملية تسليم صرف أجنبي أو دفع الثمن بالعملة المحلية في الحال وإنما هو مجرد اتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال، ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة.
- **المضاربة:** هي عكس التغطية. ففي حين أن المغطى يسعى إلى تغطية مخاطر صرف أجنبي، فإن

¹ هواجي عبد الجليل، تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 2008/2000، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص إدارة أعمال، مكتبة العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، وهران، 2012/2011، ص ص:

المضارب يقبل ويسعى أيضا إلى تعريض نفسه لمخاطر صرف أجنبي، على أمل أن يحقق ربحا، فإذا توقع المضارب بصدق التغيرات المستقبلية في أسعار الصرف العاجل فإنه يحقق ربح، وخلاف ذلك فإنه يتحمل خسارة.

➤ **توفير الائتمان:** تلعب الوظيفة الائتمانية التي يقوم بها سوق الصرف الأجنبي دورا أساسيا في نمو التجارة، حيث أن هذه الأخيرة تعتمد لدرجة كبيرة على التسهيلات الائتمانية. فالمصدرون يمكنهم الحصول على تسهيلات ائتمانية قبل أو بعد الشحن، وكذلك بالنسبة للمستوردين. وقد برز سوق الدولار الأوروبي كأحد أهم أسواق الائتمان الدولية .

المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبي

هناك عدة أنواع لسوق الصرف الأجنبي سوف نتطرق إليها فيما يلي:

أولاً: سوق الصرف العاجل (الفوري)

إن أسواق الصرف العاجلة أو الحاضرة أو الآنية هي الأسواق التي يتم فيها بيع وشراء العملة الأجنبية طبقا للسعر الحالي وإتمام عملية التسليم والاستلام للعملة الأجنبية في الوقت نفسه¹. في سوق الصرف الفوري يجري شراء وبيع العملات التي يتوجب أن تسلم على أبعد حد بعد يومين قابلين للعمل، من تاريخ انجاز العملية، لا تستثني من هذه القاعدة إلا العمليات بين الدولار الأمريكي والدولار الكندي، حيث يجب أن يحصل التسليم خلال 24 ساعة. حيث ينعقد سوق الصرف، كل الأيام القابلة لأن يمارس فيها العمل، بين مؤسسات المركز المعني، وعبر الهاتف، إما مباشرة بين مصرف وآخر، إما بشكل غير مباشر بواسطة السماسرة، كما تتم العمليات أيضا مع المراسلين الأجانب. والسوق هو في عمل دائم، وهذا يعني أنه بإمكان المتعامل دائما أن يشتري ويبيع العملات أو النقد الوطني خلال ساعات اليوم التي يعمل فيها السوق².

ثانياً: سوق الصرف الأجل

هو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء عملات محددة على أن يتم التسليم في استحقاقات محددة مستقبلا (البيع و الشراء الأجل) و استحقاق العقود الآجلة يتم عادة لفترات تكاد تكون نمطية وهي لمدة شهر وشهرين

¹ متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 269.

² وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001، ص ص: 235-

و ثلاثة أشهر و ستة أشهر و سنة و العمليات التي تقل عن ستة أشهر هي الأكثر تداولاً و سوقها دائماً نشيطة و عميقة، أما العقود التي تزيد عن ذلك أي لمدة سنة فهي أقل و سوقها خفيفة كما يمكن التعاقد على مدة تزيد عن سنة أيضاً أو تقل عنها ولكن ذلك يتطلب تغيرات في الأسعار المعطاة ولكن التتميط السابق لا يستفاد منه في تسهيل عمليات التعاقد و توحيدها في مختلف الأسواق¹.

حيث أن أسواق الصرف الآجلة تسمح بتحديد سعر تبادل العملات الأجنبية في المستقبل بين البائع والمشتري، والفائدة من هذه العملية هي تثبيت الأسعار الآجلة، كما أن هذه العملية تهدف إلى تفادي أخطاء سعر الصرف².

المطلب الثالث: المتدخلون في سوق المصرف الأجنبي والمعاملات التي تتم فيه

تنجز بأسواق الصرف المعاملات عدة تقوم بها أطراف مختلفة لكل واحد منهم أهدافه الخاصة، وهذا ما سيتم تبيانها في الفقرات اللاحقة.

أولاً: المتدخلون في سوق الصرف

هناك أطراف عديدة تتدخل في سوق الصرف وهي:

➤ البنوك المركزية :

يتمثل الدور أو التدخل الأساسي للبنوك المركزية بالنسبة لسوق الصرف سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تعديل وتقليص تقلبات أسعار صرف العملات بالاعتماد على بعض المعلومات التي تتعلق بمعطيات الاقتصاد الكلي والسياسة العامة للدولة وذلك بالاستناد على آلية معدل الفائدة وعلى سعر الصرف³.

➤ البنوك التجارية والمؤسسات المالية:

حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص. فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، يقومون بالمقاصة ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ويتوفرون على أجهزة إعلام التي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

² منولي عبد القدر، مرجع سبق ذكره، ص: 270-271.

³ السعيد عناني، أثار تقلبات سعر الصرف وتدبير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها، حالة مؤسسة الملح بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة باتنة، 2005/2006، ص: 7.

وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم¹.

➤ السماسرة :

يتمثل دور السماسرة عند تدخلهم في سوق الصرف في الوساطة بين المتعاملين في السوق، و هذا من خلال درايتهم و معرفتهم الجيدة بظروف أسواق الصرف الأجنبي، حيث يقومون بتقديم أفضل العروض للعملاء الأجنبية، و يتعاملون مع أفضل الطلبات، ولا يقتصر نطاق عملهم على الأسواق الوطنية، بل يمتد إلى الأسواق الدولية، حيث يتوسطون في الصفقات التي تتم بين البنوك، مع تقاضي العمولات نظير الخدمات المقدمة².

➤ المضاربون:

يتميز المضاربون بالخبرة في ممارسة العمليات ذات الصلة بالعملة وبالبنوك ولهم معرفة وتجربة حول أحوال وظروف سوق الصرف ويمكن أن نميز بين نوعين من المضاربين هما³:

أ- **المضارب المرتبط بالزبون:** يتمثل دور المضارب هنا في تقديم المعلومات المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف لصالح زبائنه من مؤسسات أو أفراد وفي إطار اتجاهات الأسعار يقوم هؤلاء باتخاذ القرارات المناسبة وذلك عن طريق قيامه ببيع أو شراء عملات معينة.

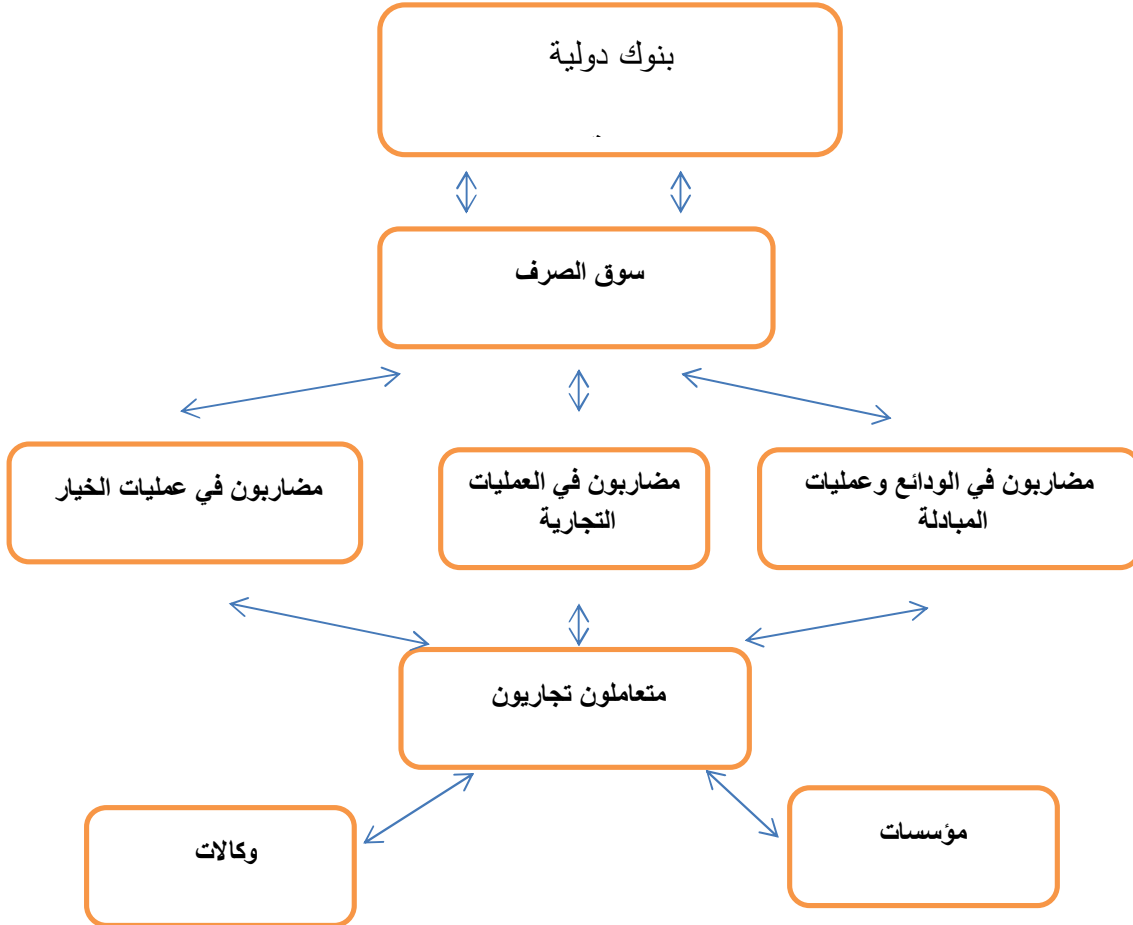
ب- **المضارب المرتبط بسوق:** تتمثل مهمة هذه الفئة من المضاربين في مراقبة ومتابعة العمليات والتقارير حول العمليات التي قام بها الضاربون المرتبطون بالزبون وذلك من أجل محاولة تقدير اتجاهات تحركات أحوال السوق.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

² متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 268.

³ السعيد عناني، مرجع سبق ذكره، ص ص : 6-7.

الشكل رقم (2): سوق الصرف والمتعاملون فيها



المصدر: السعيد عناني، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

يوضح هذا الشكل مختلف الأطراف التي تتعامل في سوق الصرف، ومن خلاله يمكننا توضيح العلاقات التي تربط بين المتعاملين وكذا قراءة آلية عمل ودور كل طرف، فالبنوك الدولية والمركزية وكذلك السماسرة والمضاربون يتعاملون بطريقة مباشرة في السوق¹.

¹ السعيد عناني، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

ثانياً: المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي

وتتمثل هذه المعاملات فيما يلي¹:

➤ **عمليات التغطية:** القصد من هذه العملية حماية أصول تكون قد استثمرت في عملة ضعيفة أو قد تنخفض قيمتها إلى عملة أخرى قوية، وكذلك بالنسبة للالتزامات المقومة بعملة يخشى ارتفاعها. فعمليات التغطية أو الحماية هي عمليات لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للمصدرين والمستوردين الذين هم في انتظار دائم لتسوية حقوقهم أو التزاماتهم بعملة أجنبية.

➤ **عمليات الموازنة:** تعني الموازنة تحقيق ربح أي شراء عملة أو سلعة أو إقراض أو اقتراض بسعر

أعلى، وتختلف عمليات الموازنة في أسواق الصرف، فمنها من تهدف إلى الموازنة بين أسعار الفائدة.

➤ **عمليات المضاربة:** المضاربة في لغة الصرف هي الاحتفاظ طوعاً لمركز معرض لأخطار الصرف

يهدف إلى تحقيق ربح مع قبول احتمال الخسارة.

يمتاز المضاربون بحساسيتهم الخاصة بتغيرات أسعار الصرف، فحينها يعتقد المضاربون قرب انخفاض سعر عملة يسارعون إلى بيعها في السوق الآجلة، مقابل شراء إحدى العملات القوية للمدة المناسبة، وعند انتهاء مدة العقد يواجهون أحد الاحتمالات التالية:

✓ قد ينخفض سعر العملة أو يعاد تقييمها بسعر أقل فيشترونها بثمن منخفض لتنفيذ العقد، وقد لا

يحدث أي تغيير فلا يكون هناك لا ربح ولا خسارة.

✓ أما في حالة ارتفاع سعر العملة بسبب تدخل البنك المركزي بهدف التضيق عليهم، تنتج عنه خسارة

كبيرة للمضاربين، يضطرون من خلالها إلى شراء العملة من السوق الحاضرة بسعر يفوق أسعار

عقودهم الآجلة، وتعتبر عمليات المضاربة السبب الرئيسي في حالة عدم الاستقرار في أسواق

الصرف، وكذلك زيادة المعاملات في الأسواق.

¹ خموري رحمة، سياسات سعر الصرف في الجزائر 1962/2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، وهران، 2011/2012، ص ص: 15-16.

المبحث الثالث: أنظمة الصرف

تتدرج أنظمة أسعار الصرف ابتداء من أشد الأنظمة ثباتا إلى أكثر مرونة ويتوسط بين هادين الركنيين مجموعة من الأنظمة تتفاوت فيها درجة المرونة، غير أن السائد في أنظمة أسعار الصرف لقسمها إلى الثابتة والرقابة على سعر الصرف ونظام سعر الصرف المرن. وفي المقابل تتخذ السلطات النقدية إجراءات من أجل التأثير على سعر الصرف العملة الوطنية من أجل تحقيق جملة الأهداف كما سيتم تبيانها في المقالة اللاحقة.

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف

تتمثل أنظمة سعر الصرف فيما يلي:

أولاً: سعر الصرف الثابت

هو نظام يعتمد بشكل أساسي على قاعدة الذهب الذي يحدد بمقتضاه قيمة العملة الوطنية بجرامات محددة من الذهب وقد ساد هذا النظام المبادلات الدولية حتى بلوغ أزمة الكساد العالمي، حيث أن في ظل هذا النظام تضع كل دولة عملتها القابلة للتحويل إلى ذهب¹، وترتبط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب ويترتب على احتفاظ كل دولة سعر ثابت للذهب. خلال عملية البيع والشراء ولذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب الأصل لا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابتا. لأنه إذا ارتفع ثمن إحدى العملات فيكتفي أن الأفراد بشراء الذهب ثم يبيعه لدولة هذه العملية بسعر التعادل مما يعود بثمن العملة إلى الأصل، مع ذلك فإن هذا الثبات المطلق لسعر الصرف لا يتحقق دائما وتقوم في الواقع حدود يتغير داخلها سعر الصرف وهذه الحدود هي ما تعرف بنقطة خروج ونقطة دخول الذهب. ومنه يتضح ان بيع وشراء الذهب وتصديره إلى الدولة التي يرتفع فيها سعر الصرف محلها أو استيرادها من الدولة التي ينخفض فيها سعر صرف عملتها².

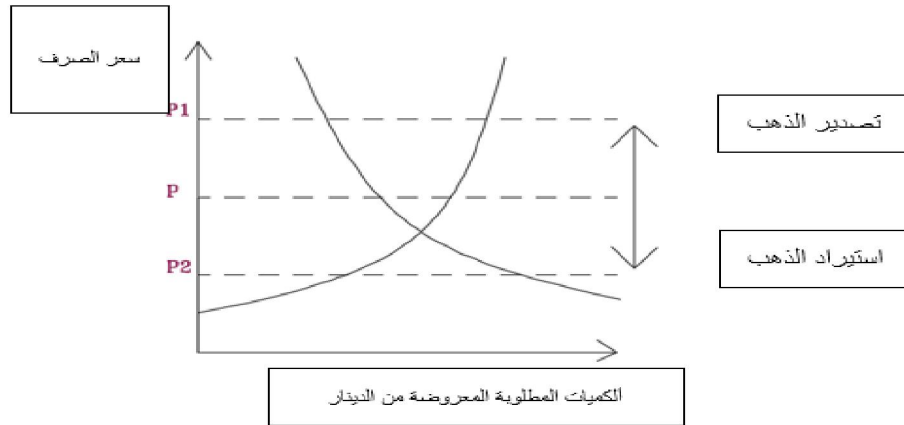
وفي ظل هذا النظام تتجه عملات الدول التي تعتمد قاعدة الذهب إلى ثبات نسبة مبادلة بعضها ببعض الآخر، فإذا كان الدينار الجزائري مثلا يعادل أو يساوي 0.19 غرام من الذهب، والدولار يساوي 0.9 غرام ذهب، هذا معناه أن الدينار الجزائري يكون مساويا 4.75 دولار، وبالتالي فإن سعر الصرف لا يتجاوز هذا السعر، ولا يقل عنه، إلا بحدود ضيقة تمثلها كلفة فعل الذهب³.
والشكل التالي يوضح سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب.

¹ رضا عبد سلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص: 123.

² احمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص: 285-286.

³ فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط1، عالم المكتب الحديث، الأردن، 2007، ص: 438.

الشكل رقم (3): سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب



المصدر: فليح حسن، التمويل الدولي، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 70.

من الشكل رقم (3) : نلاحظ أنه إذا كان سعر الصرف الأجنبي عند المستوى P_1 فهذا معناه أن عرض النقد الأجنبي يفوق الطلب عليه، وبتزايد الكمية المعروضة يتجه سعر الصرف الأجنبي للانخفاض، طالما أن عرض النقد الأجنبي يفوق الطلب عليه، وبتزايد الكمية المعروضة يتجه سعر الصرف الأجنبي للانخفاض طالما أن عرض النقد الأجنبي يزيد الطلب عليه، و باتجاه السعر نحو الانخفاض. فان هذا يدفع نحو زيادة الطلب وانخفاض العرض، وحتى الوصول إلى سعر التوازي، وكما يبين ذلك الشكل (3)، وكذلك عندما يكون سعر الصرف الأجنبي عند المستوي (P_2) فهذا معناه أن الطلب على الصرف الأجنبي يزيد على العرض منه، وبالتالي اتجاه السعر نحو الارتفاع، وهذا يؤدي إلى زيادة العرض وانخفاض الطلب على النقد الأجنبي مع عرضه، وهو ما يحقق الاستقرار في سعر الصرف الأجنبي عند مستوى سعر الصرف (P) والذي يتم فيه تقاطع عرض النقد الأجنبي مع منحنى الطلب عليه¹.

ثانياً: نظام سعر الصرف المرن

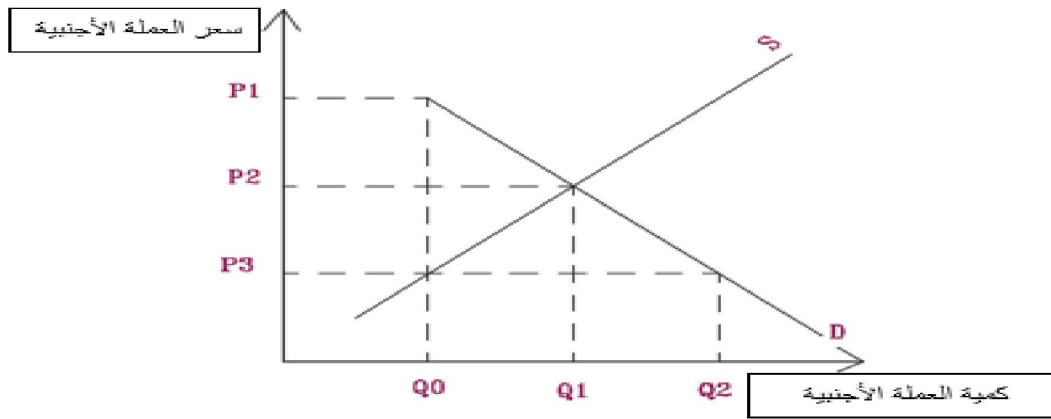
يتيح هذا النظام لسعر الصرف الأجنبي أن يتحدد بالطلب والعرض في السوق، ويمثل نظام العملات الورقية التي تستند إلى قاعدة الذهب، وبالتالي فإن سعر صرف العملة المحلية بعملات أجنبية يتحدد على أساس عرض وطلب العملة المحلية مقارنة بعرض وطلب العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي،

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 69-70.

وبالتالي فإن هذا السعر يتغير تبعاً للتغيرات التي تحصل على عرض وطلب كل من العملة المحلية والعملات الأجنبية التي يتحدد سعر صرف العملة المحلية إزاءها¹.

حيث أن هذه التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى تحقيق التوازن بين الطلب وعرض الصرف الأجنبي في المدى القصير، كما يحقق التوازن في العلاقات الدولية في المدى الطويل عن طريق التغيير في أثمان السلع الداخلة في التجارة الدولية، فزيادة سعر الصرف الأجنبي تحقيق قيمة العملة الوطنية تؤدي إلى تشجيع الصادرات نظراً لانخفاض قيمتها وإلى الحد من الواردات نظراً لارتفاع قيمتها، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي (ارتفاع قيمة العملة الوطنية) وفي ظل هذا النظام نجد أن الصرف يتوازن عند نقطة تلاقي منحنى العرض مع منحنى الطلب، وهذا يعني أن كل مستوى أعلى من ذلك سوف يؤدي إلى حركة نزوله وكل مستوى أقل من ذلك يؤدي إلى حركة صعوده. وما هذا إلا تطبيق لنظرية العرض والطلب في تحديد أسعار السلع². وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (4): الكميات المعروضة والمطلوبة من العملة الأجنبية



المصدر: موسى سعيد مطر وآخرون، مالية دولية، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

¹ فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ص: 440.

² محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص: 92.

من الشكل رقم (4): نلاحظ أن عرض العملة الأجنبية يزداد مع زيادة سعرها في حين أن الطلب على الصرف الأجنبي ينخفض مع زيادة سعره مع بقاء العوامل الأخرى الثابتة. ونقطة تلاقي منحني العرض والطلب هي نقطة التوازن¹.

ثالثاً: نظم الرقابة على سعر الصرف:

هو إجراء تتخذه الدولة بغرض رفع سعر صرف عملتها في أسواق الصرف، وهذا من خلال ما تقرره الدولة حول سعرا معيناً لعملتها، وتضع نظاماً كاملاً لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض. وعند بداية ظهور هذا النظام كان الغرض منه الحد من خروج رؤوس الأموال. ثم أصبحت المحافظة على سعر الصرف الرسمي للعملة السبب من فرض الرقابة على الصرف من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والفكرة الجوهرية في نظام الرقابة على الصرف تكمن في محاولة من جانب الدولة للتخلص من الحجز بين الاستيرادات والمدفوعات، عن طريق تقييد جميع المدفوعات².

هذا وتتعدد الأسباب التي تدعو الدول إلى فرض الرقابة على الصرف، لكننا نجد أن جميع تلك الأسباب تدور حول فكرة المحافظة على ميزان الدولة الخارجي ومحاولة التخلص من العجز إن وجد وهذه الأسباب تتمثل في³:

- ✓ التغلب من النقص التي تعانيه الدولة في الأرصدة الأجنبية من عملات الذهب والحد من الطلب عليها.
- ✓ المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفوق ظروف العرض والطلب.
- ✓ رفع الأسعار الداخلية، حتى تساعد على إنعاش بعض الصناعات الهامة. فكانت الرقابة وسيلة لمقاومة الكساد أو تشجيع الإنعاش.
- ✓ ضمان الحصول على واردات معينة من الخارج، يتكون أغلبها من المواد الأولية مثلاً.
- ✓ مكافحة خروج رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج، سواء كان رأس المال مملوكاً لأجانب أو مواطنين.

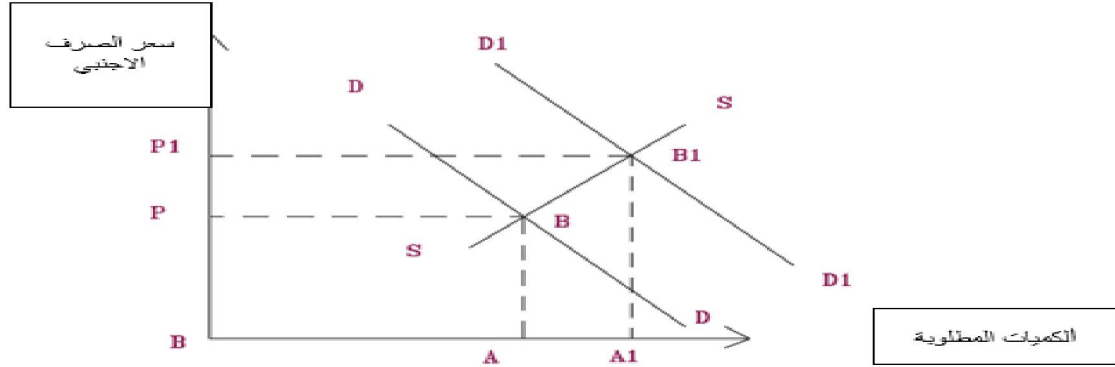
والشكل الآتي يوضح الفكرة السابقة الذكر التي اعتمد عليها نظام الرقابة على الصرف وهو كالاتي:

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، مالية دولية، مرجع سبق ذكره، ص: 441.

² مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

³ المرجع نفسه، ص: 146.

الشكل رقم (5): تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف



المصدر: فليح حسن خلف، اقتصاد كلي، مرجع سبق ذكره، ص: 446.

من خلال الشكل رقم(5): نلاحظ أن المنحني (DD) يمثل منحني الطلب على الصرف الأجنبي، والمنحني (SS) منحني عرض الصرف الأجنبي، ويتحقق التوازن بين الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه عند المستوى (PB) لسعر الصرف، حيث تتعادل الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي مع عرضها، وهو ما يتحقق في ظل قاعدة الذهب، ويفترض ارتفاع سعر الصرف إلى مستوى جديد تبعا لزيادة الطلب في ظل العملات الورقية بانتقال منحنى الطلب إلى اليمين ويمثله المنحني (D'D')، وبافتراض بقاء عرض الصرف الأجنبي الثابت، فإن هذا لابد أن يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف إلى (Bp₁)، و هذا ما يقود إلى حصول تقلبات في أسعار الصرف، ولذلك تحاول الدولة الضغط على الطلب عن طريق سد الفجوة بين (BB') بحيث تدور إلى مستواها التي يمثلها منحني الطلب السابق (DD)، و بالشكل الذي يتعادل فيه مع منحني عرض الصرف الأجنبي، وصولا إلى التوازن، ولتحقيق الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها نظام الرقابة على الصرف¹.

¹ فليح حسن خلف، اقتصاد كلي، مرجع سبق ذكره، ص: 447.

المطلب الثاني: نظريات سعر الصرف

لتحديد سعر الصرف نعتمد على العديد من النظريات التي يتم الاستناد إليها في تفسير الكيفية التي يتم من خلالها تحديده، ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

أولاً: النظرية الكمية :

تتلخص هذه النظرية في أن الزيادة في كمية النقود، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة المحلية وبالتالي نقص الصادرات و زيادة الواردات، لان سعر السلعة الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات، وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، و بالتالي ارتفاع أسعار سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر يؤدي إلى خروج الذهب في حالة سريان نظام الذهب، وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود¹.

ثانياً: نظرية تعادل القوة الشرائية

يتحدد سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية على أساس القدر من العملتين الذي يحقق تعادل القوة الشرائية، بهذا القدر منها². ومعناه أن الصرف الخارجي محكوم بالأسعار الداخلية وأن صرف عملة بلد بعملة بلد آخر يتحدد بمستويات الأسعار في البلدين، بحيث يؤدي إلى تعادل قوى الشراء لكل عملة، قوتها الشرائية في الداخل وقوتها الشرائية في الخارج³.

ثالثاً: نظرية الأرصدة

يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها، فإذا فوض وكان الرصيد موجبا فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية أما إذا كان الميزان غير موافق فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى انخفاض قيمتها الخارجية⁴.

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

² لحو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط1، مكتبة حسين العضوية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص: 130.

³ مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 253.

⁴ محمد عبد العزيز عجيمة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص: 337.

رابعاً: نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية

تقوم هذه النظرية على أساس دراسة محددات سعر الصرف في الأجل القصير ثم ضبط المعدل الفعلي لأثار العوامل المؤقتة بغية الوصول إلى تقدير لسعر التوازن في الأجل الطويل، وهذه الدراسة تتم من خلال أسس نظريات الاحتياطية النقدية في تحديد سعر الصرف التي تركز على الدور التوازني الذي يلعبه سعر الصرف في موازنة الأجنبي على الأصول المالية الأجنبية¹.

خامساً: نظرية تعادل أسعار الفائدة

إن تحرك أسعار الفائدة في السوق الدولية يمكن أن يساعد على فهم تطور أسعار الصرف في المدة القصير، وتأثير أسعار الفائدة لا يقل أهمية عن تأثير التضخم. بافتراض وجود عملتين، توضح هذه النظرية أنه في وضعية التوازن يتساوى فارق الفائدة من النقد الأجنبي مقابل النقد الوطني، وسعر الصرف لأجل المحتسب بالنسبة لسعر الصرف الفوري بين العملتين².

سادساً: نظرية الإنتاجية

ترى هذه النظرية أن تحديد سعر الصرف يكون على أساس كفاية وقدرة الجهاز الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار، وهذا ما يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات. وهذا معناه زيادة وانخفاض سعر صرفها، وارتفاع قيمة العملة المحلية، وانخفاض سعر صرفها، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية، وارتفاع سعر صرفها. ويحدث العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخل، ومستويات المعيشة، والتي تأتي من انخفاض الإنتاجية، حيث أن الدول المتقدمة التي تزداد فيها الإنتاجية وترفع فيها الدخل والأسعار هي الدول التي يتحقق ارتفاع مستمر في صادراتها وارتفاع سعر صرف عملتها، بينما لا يتحقق الأمر بالنسبة للدول النامية التي تنخفض فيها الإنتاجية والدخل والصادرات³.

¹ لحو موسى بخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

² المرجع نفسه، ص: 130.

³ المرجع نفسه، ص: 131.

المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف:

بعد تعريف سياسة سعر الصرف وعرض أهداف سياسة سعر الصرف، سنوضح أدوات سياسة سعر الصرف وأثار هذه الأدوات على بعض المتغيرات الاقتصادية التالية:

أولاً: تعريف سياسة سعر الصرف

هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى القيام باختيار وتحديد نظام الصرف المتبع الذي يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية والأهداف المرجو تحقيقها، وأهمها الحفاظ على استقرار عملتها هذه السياسة هي أداة هامة في السياسة الاقتصادية ويتعين استخدامها مع وسائل أخرى¹.

ثانياً: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة فيما يلي²:

- **الحفاظ على قيمة العملة ومكافحة التضخم:** لهدف سياسة سعر الصرف للحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية وذلك بالتنسيق مع السياسة النقدية التي تهدف إلى تخفيض معدلات التضخم، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر جانبي على انخفاض مستوى التضخم.
- **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف إلى تحويل الموارد إلى قطع السلع الدولية الموجهة للتصدير وهذا ما يساعد على اتساع قاعدة السلع القابلة للتجارة دولياً وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.
- **توزيع الدخل:** سعر الصرف له دورا مهما في توزيع الدخل بين الفئات و بين القطاعات المحلية، في حالة ارتفاع التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فان ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود كل هذا إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية فان ذلك يؤدي إلى انخفاض ربحية المؤسسات وارتفاع القدرة الشرائية للأجور، لذلك يتم اللجوء إلى اعتماد أسعار الصرف متعددة(سعر صرف الصادرات التقليدية، سعر الصرف الواردات الغذائية) وهذا ما لا يوافق عليه الصندوق النقد الدولي.
- **تنمية الصناعة المحلية:** يعتمد البنك المركزي على سياسة تخفيض أسعار الصرف من اجل تشجيع

¹ صالحى فوزية، انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي النمو الاقتصادي(التضخم، حركة رؤوس الأموال الدولية) دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2015/2016، ص: 100.

² لحو موسى بخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 128-129.

الصناعة الوطنية.

ثالثاً: أدوات سياسة سعر الصرف

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل ويمكن ذكر أهمها فيما يلي¹:

➤ **تعديل سعر صرف العملة** : لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام سعر صرف عائمتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة. وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط تتمثل في:

- ✓ اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات الصادرة من نسبة التخفيض.
- ✓ ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي الارتفاع في الطلب أو في الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات
- ✓ ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع الأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- ✓ عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض.

✓ استجابة السلع المصدرة للمواصفات الجودة والمعايرة المحلية والأمنية الضرورية للتصدير. إلا أن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات حيث أن التخفيض من شأنه رفع أعباء المديونية الخارجية المصدرة بالعملات الأجنبية.

➤ **استخدام احتياطات الصرف**: في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية. وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية. وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية. وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 134-137.

التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

➤ **استخدام سعر الفائدة:** عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة. في النظام النقدي الأوربي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية. إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

➤ **مراقبة الصرف:** تقضي سياسة مراقبة الصرف إخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة. ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المغاربي.

ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية:

✓ منع تسوية القبلية للواردات.

✓ الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.

✓ تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير مقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة، وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية العملات من الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة.

✓ نشير إلى أن معظم الدول بدأت تتخلى عن مراقبة الصرف بعد انتشار ظاهرة التقويم.

➤ **إقامة سعر صرف متعدد:** يهدف ها النظام إلى تخفيض آثار عدة تقلبات في الأسواق وتوجيه

السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة. أحدهما يتعلق بالعملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المعاد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات الغير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي، بل هناك من يذهب إلى ضرورة تعويض سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، وإخضاع العملات الخاصة بالقطاعات المحلية والواردات الأساسية إلى سعر صرف محدد إدارياً.

إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات، حيث أن هناك صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تتعدد أسعار الصرف.

رابعاً: آثار سياسة سعر الصرف على التوازن الكلي

تؤثر سياسة سعر الصرف على التوازن الكلي، حيث سنتحدث في هذا المطلب إلى كل من أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن، إثر سياسة الرقابة على الصرف التوازن، وأثر سياسة الصرف على التوازن.

➤ أثر سياسة تخفيض قيمة العملة على التوازن : تؤثر عملية تخفيض قيمة العملة المحلية على

التوازن الداخلي والخارجي للدولة المعنية، وذلك فيما يلي:

أ- أثر سياسة تخفيض قيمة العملة على التوازن الداخلي: تؤثر سياسة تخفيض العملة على التوازن

الداخلي من خلال المتغيرات التالية¹:

✓ **أثر تخفيض قيمة العملة على الدخل:** يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة في الناتج ومن ثم زيادة في التوظيف الدخل والصناعات التي تنتج السلع التصديرية وبدائل الواردات، وهذا يرجع إلى زيادة الطلب المحلي أو الأجنبي، حيث يكون الأثر المبدئي على الناتج هو زيادة الصادرات مع انخفاض الواردات، فتخفيض قيمة العملة أداة فعالة لمعالجة حالة من العجز وزيادة كل من الناتج والتوظيف، ويؤدي ارتفاع قيمة العملة إلى أثر مضاد لذلك.

✓ **أثر تخفيض قيمة العملة على الأسعار المحلية:** يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع في

الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي يفقد بعض المكاسب التنافسية الناجمة عن تخفيض قيمة العملة. كما يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة الأسعار المستوردة، خاصة إذا كانت هذه السلع عبارة عن مواد أولية في العملية الإنتاجية أو سلع ضرورية وبالتالي سوف تزيد من التكاليف المعيشية، ومن ثم تحدد الدخل جزئياً، كما أن المنتجون يحملون الزيادة في أسعار المواد الأولية على المستهلك النهائي.

✓ **أثر تخفيض قيمة العملة على الأسعار المحلية:** يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى إعادة توزيع المواد

حيث يتحقق المصدرون مكاسب كبيرة ناتجة عن تحسن موقفهم التنافسي بالخارج، في حيث ترتفع أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة المحلية، وبالتالي فإن المنتجين المحليين يمكنهم زيادة أسعار الصادرات. كذا السلع البديلة للواردات، المقومة بالعملة المحلية. وهنا تغير يكون مهم في مهم في أسعار السلع المتاجر بها خاصة الموجهة للتصدير مقارنة بذلك غير المتاجر بها، وهذا ما يدفع المنتجين إلى التوجه لإنتاج السلع

¹ اويابة صالح، اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر - (1990 - 2000)، مذكرة ماجيستر ، غرداية، 2010-2011، ص ص: 119 - 120.

الموجهة للتصدير، هذا يجعل الاقتصاد أكثر كفاءة، وفي نفس الوقت يشجع عمليات التصنيع التي تحسن من وضع الحساب التجاري، أما زيادة قيمة العملة فيكون لها تأثير عكسي.

ب- أثر سياسة تخفيض قيمة العملة على التوازن الخارجي: تؤثر سياسة تخفيض قيمة العملة على

التوازن الخارجي من خلال¹:

✓ أثر التخفيض على المدفوعات من العملة الأجنبية: يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى جعل

سعر الواردات أعلى مقومة بالعملة المحلية، مع بقاء سعرها بالعملة الأجنبية، وهذا سيؤدي إلى تقليص حجم الواردات بالنظر إلى ارتفاع أسعارها، ومن ثم تنقلص المدفوعات بالعملة الأجنبية، ويعتمد انخفاض الواردات بالعملة الأجنبية على:

- درجة حساسية المستهلكين المحليين للتغير في سعر الواردات أو ما يعرف بمرونة الطلب السعرية للواردات.
- مدى وجود بدائل للواردات والمنتجة محليا ويكون هذا خاصة في الدول ذات اقتصاد كبير ومتنوع.
- كما يتم تخفيض المدفوعات بالعملة الأجنبية بانخفاض رغبة السياح في السفر إلى الخارج نتيجة ارتفاع التكاليف حيث أنهم سيدفعون أكثر من قبل للحصول على العملة الأجنبية كما تتخفف الاستثمارات المحلية الموجهة نحو الخارج لارتفاع التكلفة نتيجة تحويل العملة.

✓ أثر التخفيض على المقبوضات من العملة الأجنبية: إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل

المصدرين المحليين أكثر تنافسية وذلك راجع لانخفاض أسعار سلعهم مقومة بالعملة الأجنبية، وهذا الانخفاض سيؤدي إلى تحفيز المستهلكين الأجانب لزيادة الطلب على السلع المحلية، لكن هذا الانخفاض في قيمة العملة يجعل السلع المحلية تجلب أقل قدر من العملة الأجنبية، لذا يجب أن تكون نسبة الزيادة في الطلب أكبر من نسبة انخفاض السعر، أما إذا كانت النسبتين متساويتين فإن ذلك لا يغير شيء في مقدار المقبوضات بالعملة الأجنبية ومن جانب آخر فإن السياح إلى الدولة المنخفضة لقيمة عملتها سوف يزيدون لانخفاض التكاليف، كما أن الاستثمارات سوف تزيد إلى الدولة المنخفضة لقيمة عملتها.

➤ أثر سياسة الرقابة على الصرف على التوازن : نتيجة للحروب والأزمات الاقتصادية، اضطرت

كثير من الدول إلى فرض الرقابة على الصرف حيث أنه لتحقيق المساواة بين الصادرات والواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات و الرقابة على حركة رؤوس الأموال، ففي ظل هذا النظام لا تتحقق الموازنة في سوق الصرف عن طريق حركات الذهب كما في نظام

¹ اويابة صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 121-122.

سعر الصرف الثابت ولا عن طريق حركات تقلبات أسعار الصرف كما في نظام الصرف المتقلب ولكن عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب و العرض، حيث تصبح العملة غير قابلة للتحويل نظرا لعدم قدرة المواطنين على تحويلها إلى عملات أخرى بدون ترخيص حكومي، وقد تكون قابلة للتحويل بغرض المعاملات التجارية، وغير قابلة للتحويل لأغراض المعاملات الرأس مالية. ونظرا لتقييد عرض السلع المستوردة فان سعرها في السوق المحلي سوف يرتفع كما يجب على الاستثمارات الأجنبية أن تتأكد مقدما من قدرتها على تحويل أرباحها، وفي إطار نظام يفرض قيودا على الصرف الأجنبي، فانه على المحصلين للعملات الأجنبية أن يقوموا بتسليمها إلى البنك المركزي (سلطة الرقابة) كما أن المستخدمين للصرف الأجنبي لتسوية دفعاتهم للخارج يجب أن يحصلوا على ترخيص حكومي من أجل إجراء معاملات دولية.

ويمكن للرقابة على الصرف الأجنبي أن تستخدم كأداة للحد من واردات سلعة معينة بطريقة مماثلة بغرض رسوم حركية أو حصص على الواردات، فليس هناك فرق كبير تحديد السلطات عدد السيارات التي يمكن أن تدخل الدولة أو قيامها بوضع قيود على مقدار الصرف الأجنبي الذي يتم تخصيصه لاستيراد السيارات، وهذا النظام رقابة على الصرف الأجنبي يكون أكثر فعالية من القيود التجارية فيما يتعلق بمعالجة ميزان المدفوعات، لأنه يتضمن كل المعاملات التجارية، بما فيها الخدمات وتحركات رؤوس الأموال، في حين أن الرسوم الحركية تطبق على التجارة في السلع فقط¹.

➤ أثر سياسة موازنة الصرف (صندوق مواصفة الصرف) على التوازن: كانت إنجلترا أول من الشآن

صندوق موازنة الصرف لمنع المضاربة في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجر من تؤثر على قيمة النية الإستراتيجي، ويعتبر صندوق موازنة الصرف عبارة عن احتياطي مكون من عملات وموضوع تحت تصرف السلطة المركزية بغرض التدخل في سوق الصرف لمنع التقلبات في أسعار الصرف، أي أن مهمته هي التدخل من أجل الحفاظ على سعر صرف العملة عند مستوى معين، ويمكن تشبيهه عمليات صندوق موازنة الهدف بدور البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة، حيث أنه إذا وجد أن سعر الصرف قد انخفض عن المستوى الذي يريده يقوم بعرض العملات الأجنبية وشراء العملة الوطنية، مما يؤدي إلى رفع سعر صرفها، أما حالة العكس يقوم ببيع العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ومنها يؤثر صندوق موازن الصرف على ميزان المدفوعات من خلال التأثير انتقال رؤوس الأموال، أي التحكم في زيادة الواردات على حساب الصادرات وتغيرات أسعارها في الأسواق العالمية، إذ يمكن تخفيض سعر العملة من خلال استخدام صندوق موازنة الصرف و بالتالي بتنافسية الصادرات في الأسواق الخارجية و الحد من الواردات، ولكن في الواقع أن

¹ اويابة صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 123-124.

العمليات التي يقوم بها الصندوق تعرضه لمخاطر، فهو مهدد بفقدان مبالغ كبيرة في هذه العمليات، فعندما يشتري عملة أجنبية الدولار مثلا فان قيمتها سترتفع بالنسبة للعملة الوطنية، فيكون هنا لزاما على الصندوق بيع الدولار لمنع حركة انتقال الأموال من أمريكا وهذا يعرضه لخسارة¹.

وفي الأخير يمكن القول ان السلطات تقوم بتطبيق أسلوب تخفيض قيمة العملة، الرقابة على الصرف أو استخدام صندوق موازنة الصرف من أجل إعادة التوازن للاقتصاد سواء كانت التوازن الداخلي أو الخارجي.

خلاصة:

نستخلص في الأخير أن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلي الربحية للقطاعات التصديرية، حيث ان نظام الصرف عرف عدة تطورات، وحاولت الكثير من النظريات تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان، كل منها لها فرضيات ومنطلقات ونتائج تختلف على الأخرى، هذا وتلعب سياسة سعر الصرف دورا في مختلف النظم الاقتصادية، وتهدف سياسة الصرف إلى تحديد سعر صرف العملة والتحكم في المتغيرات الاقتصادية عن طريق استخدام العديد من الأدوات، وأخيرا إن سياسة سعر الصرف كانت ولا تزال محط أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، وان سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساهم في تطور العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي وخاصة النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس التي سيتم التطرق إليها في الفصل الموالي.

¹ اويابة صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

الفصل الثاني: انعكاسات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي

المبحث الأول: انعكاسات تغير سعر الصرف
على النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: انعكاسات تغير سعر
الصرف على التضخم.

المبحث الثالث: انعكاسات تغير سعر

تمهيد

اهتم العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة تحركات أسعار الصرف وتأثيراتها في متغيرات الاقتصاد الكلي كافة، ويعتبر النمو الاقتصادي والتضخم وحركة رؤوس الأموال الدولية، من أهم هذه المتغيرات التي تتحكم في اقتصاديات الدول حيث تدل حركة رؤوس الأموال إلى داخل الدولة على المناخ الملائم للاستثمار، هذا ما يعطي دفعا لتحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة خلال السنوات المقبلة، وبالتالي يعزز ثقة الدولة في نظام صرف عملتها، ويؤدي تحسن هذه المؤشرات إلى حدوث استقرار اقتصادي في تلك الدولة، وفي نفس السياق يمكن القول أن تغيرات سعر الصرف تربطها علاقة متداخلة مع النمو الاقتصادي والتضخم وكذا حركة رؤوس الأموال يمكن إبرازها من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: انعكاسات تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: انعكاسات تغير سعر الصرف على التضخم

المبحث الثالث: انعكاسات تغير سعر الصرف على حركة رؤوس الأموال.

المبحث الأول: انعكاسات تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون، إذ يمكن اعتبار النمو الاقتصادي هو هدف من بين الأهداف الأساسية لأي اقتصاد في العالم ككل وكأحد المقاييس لقياس تطورها.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

سننتظر في هذا المطلب إلى تعريف النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية.

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي

توجد تعاريف عدة لنمو الاقتصاد يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

➤ **التعريف 1:** يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل

القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي¹.

➤ **التعريف 2:** يعرف بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط

اقتصادي معين، أو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي².

➤ **التعريف 3:** النمو الاقتصادي هو نمو الإنتاج الحقيقي للاقتصادات مع الزمن وأن أهميته تكمن في

مساهمته في الازدهار العام للمجتمع³.

➤ **التعريف 4:** يعرف بأنه الزيادة في الإنتاج القومي الإجمالي الحقيقي (REAL GNP) أو في الناتج

المحلي الإجمالي (REAL GDP) الحقيقي بين فترتين⁴.

ومن التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي كما يلي:

هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان خلال فترة زمنية معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

¹ محمد عبد العزيز عجيبة وآخرون، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2006، ص:73.

² أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دراسة الرأية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص:63.

³ الهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013، ص ص:57-58.

⁴ خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط5، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص:381.

ثانياً: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

في كثير من الأحيان يحدث خلط بين مصطلح النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لذا سيتم إبراز أهم الفروق بينهما فيما يلي:

تعريف التنمية: إن التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداماً أمثل عن طريق إحداث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة¹.

النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية في الدخل القومي للنظام السائد خلال مدة زمنية طويلة، وإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تهدف إلى تحقيق تلك الزيادة باعتبارها عملية تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي تؤدي إلى الانتقال من بنية اقتصادية مختلفة إلى بنية اقتصادية متقدمة².
ومما سبق يمكن تبيان الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنه إحداث تغيير هيكل للمجتمع. - لا يهتم مصدر زيادة الدخل القومي.	- عملية مخططة تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. - تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: من إعداد الطالبتين

ومنه نستنتج أن مصطلح التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي يتحقق نتيجة دمج مجموعة من العوامل كما يظهر عن طريق خصائص وسمات تمكن من قياسه لذلك سيتم إبراز محددات النمو الاقتصادي وكذا مقاييسه في ما يلي.

¹ إسماعيل عبد الرحمن وحري محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص: 273.

² الهام وحيد دحام، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

أولاً: محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل تلعب دوراً مهماً في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي:

يلي:

➤ **كمية ونوعية الموارد البشرية والطبيعية:** فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان إلى الضعف أيضاً فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير، وبذلك هذا على أن زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في الأقطار النامية. خاصة تلك التي تعاني من الضغط السكاني.

إلا أنه توجد هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار، فمثلاً تؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم القوة العاملة أي بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل وتؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل هي:

✓ مقدار الوقت المبذول في العمل، أي معدل ساعات العمل في الأسبوع؛

✓ نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمال؛

✓ كمية ونوعية المكنات الحديثة المستخدمة في الإنتاج والموارد الأولية المتوفرة؛

✓ درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.¹

➤ **كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية

موارده الطبيعية: درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات... ويعتقد بعض الاقتصاديين بأنه لا يوجد هناك ما يعرف بالموارد الطبيعية فالموارد التي زودتنا بها الطبيعة لا قيمة لها بالنسبة للمجتمع، إلا إذا استطاع الإنسان أن يستغلها لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

لذلك فمن المحتمل أن يكون البلد غنياً بموارده الطبيعية إلا أن مستواه المادي أو معدل نموه

الاقتصادي سوف لا يتأثر مطلقاً إذا بقيت هذه الموارد غير مستغلة. ومعنى هذا أن شروط الطلب والتكاليف يجب أن تكون مشجعة لأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية إلى حالة اقتصادية ويتطلب ذلك ما يلي:

✓ أن يكون الطلب على السلعة التي يستخدم المورد في إنتاجها في مستوى يبرر استغلال هذه الموارد.

¹ إسماعيل عبد الرحمان وحري عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان،

✓ أن يكون عرض رأس المال، المهارات الفنية ملائماً لتحويل الموارد إلى استثمارات مربحة. والجدير بالملاحظة أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة. فمن الممكن للمجتمع أن يكشف أو يطور موارد طبيعية جديدة، بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل¹.

➤ **تراكم رأس المال:** لابد للمجتمع أن يضحى من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل: المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المستشفيات، الجامعات... فالمعدل الذي يستطيع أن يضيفه المجتمع إلى كمية رأس المال يؤثر عن معدل النمو الاقتصادي لذلك المجتمع.

أما العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأولها:

✓ توقعات الأرباح.

✓ السياسات الحكومية تجاه الاستثمار.

ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر. لذلك فإن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار نسبة لدخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك أي أن كلفة (ثمن) النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب أن يضحى به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال².

➤ **التخصص والإنتاج الموسع (الكبير):** يعتبر آدم سميث من أوائل الاقتصاديين الذي أبرز أهمية

التخصص أو تقسيم العمل. ويؤكد سميث بأن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق فإذا كان حجم السوق صغيراً فإن تقسيم العمل سيكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية. وبعد أن يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي، عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف. ويتضح ادن بأن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج، وإنما يتضمن تغيرات أساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية، لذلك يتحدد النمو الاقتصادي لبلد معين، جزئياً في الأقل، بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية³.

➤ **معدل التقدم التقني:** ويعني هذا بصورة عامة، السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل

زيادة مستوى المعيشة للسكان. فالتقدم التكنولوجي يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة بالتحسينات في مستويات التعليم والإدارة والتسويق⁴.

¹ إسماعيل عبد الرحمان حربي ومحمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 279-280.

² المرجع نفسه، ص: 280-281.

³ إسماعيل عبد الرحمن حربي وعريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 379-380.

⁴ المرجع نفسه، ص: 281.

➤ **عوامل بيئية:** فالنمو الاقتصادي يتطلب وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم التقدم الاقتصادي. والجدير بالملاحظة أنه من الصعوبة به تحديد مدى تأثير العوامل السابقة في تحديد النمو الاقتصادي لبلد معين، وذلك لأن بعض تلك العوامل هي نوعية أكثر من كونها عوامل كمية لهذا يفضل معظم الاقتصاديين توكيد ثلاثة عوامل هي¹:

✓ زيادة القوة العاملة؛

✓ زيادة رأس المال؛

✓ التقدم التكنولوجي.

ويمكن قياس أثر كل من القوة العاملة ورأس المال، بينما من الصعب قياس أثر التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي من الناحية بصورة مباشرة وإنما يمكن تقدير ذلك بصورة غير مباشرة.

ثانياً: مقاييس النمو الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها قياس النمو الاقتصادي ومنها²:

➤ **المعدلات النقدية للنمو:** وهي معدلات يتم احتسابها استناداً إلى التقديرات لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة ومن أهم هذه المعادلات:

✓ **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة

قصيرة ومن أهم المعدلات المستخدمة: معدل نمو الناتج الوطني ومعدل نمو الناتج الوطني الإجمالي، وعادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية ويتم نر البيانات الخاصة به سنوياً وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة اعتماداً على البيانات.

✓ **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترات

طويلة ومع ارتفاع الأسعار وظهور التضخم الاقتصادي أصبح من الضروري تعديل البيانات وذلك بالاستناد إلى الأرقام القياسية للأسعار فعلى سبيل المثال أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر بصفة دقيقة عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل وتبعاً لذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الجارية.

¹ المرجع نفسه، ص: 282.

² ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013-2014، ص ص: 27-28.

✓ **معدلات النمو بالسعر الدولية:** وهذا الأسلوب يستخدم عادة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية وهذا عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، حيث لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من دولة لأخرى لذلك يجب تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة واحدة.

➤ **المعدلات العينية للنمو:** فنظرا لعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقته بمعدلات النمو السكاني مثل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي...

➤ **مقارنة القوة الشرائية:** وهو عبارة عن مقاييس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي، وهذا الأسلوب يستخدم من طرف المنظمات والهيئات الدولية عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي لبلدان العالم، حيث يتم ترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف، ولقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى عيوب هذا المقياس حيث يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية بحيث يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في الوقت نفسه، ولذلك تم اعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، فعند قياس النمو الاقتصادي يجب الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في القدرة الشرائية من بلد لآخر بغض النظر عن ارتفاع الأسعار وذلك من أجل إظهار نسبة النمو بالحجم.

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

حضي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، وثم تناول من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال فترات وحقب زمنية مختلفة، تختلف الواحدة عن الأخرى من جوانب عديدة ومتنوعة وأبرزها يتمثل في تطور وتغير الحياة الاقتصادية للإنسان. وهذا ما جعل مفهوم النمو الاقتصادي يتغير عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي ومن ثم فقد أعطيت له نظريات عديدة. يمكن التطرق إليها فيما يلي.

أولاً: نظريات النمو الكلاسيكية

بنيت النظرية الكلاسيكية على أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال حرية التجارة بين الدول التي تستعمل على توسيع الأسواق للمنتجات مما يساعد على زيادة التخصص في العمل وعلى تقسيم هذا العمل

حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية. ونادت هذه النظرية بإمكانية تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التوظيف الأمثل لرأس المال الذي اعتبرت تراكمه هو المحرك الرئيس لعملية النمو الاقتصادي وتوجد عدة رواد هذه النظرية¹.

➤ **آدم سميث:** يرى آدم سميث أن الزيادة في النمو يتحقق عن طريق التخصص وتقسيم العمل، بسبب

المزايا العديدة التي تتحقق من جراء ذلك، إذ أنه يسمح بزيادة إنتاجية العمال بشكل واضح عن طريق²:

✓ زيادة مهارات العاملين إذ تزداد درجة كفاءة العامل ودرجة إتقانه للعمل عندما يتوفر التخصص

وتقسيم العمل.

✓ زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص وتقسيم العمل، حيث يؤدي تخصيص قسم من العاملين

للبحث والابتكار إلى زيادة الابتكارات.

✓ إنقاص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية المختلفة، نظراً لأن تكرار العمل وبشكل مستمر

دون انتقاله إلى عمل آخر يؤدي إلى التقليل من الوقت الذي يتطلبه الانتقال من ناحية. ويرى آدم سميث أنه

عندما يتوفر السوق ورأس المال يحصل تخصص وتقسيم عمل، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ويزداد

الإنتاج والدخول والادخار والمبادلات وهذا يسمح بزيادة تكوين رأس المال ويتسع حجم السوق كذلك وتحصل

زيادة في السكان وتزداد القدرة على إدخال التحسينات التكنولوجية كما يزداد الحافز على إدخالها، وهذا كله

يؤدي إلى زيادة درجة التخصص وتقسيم العمل ويتسع مداه بالشكل الذي يزيد من الإنتاجية والإنتاج والدخول

وهكذا تستمر عملية النمو بصورة تراكمية.

➤ **دافيد ريكاردو:** يعتبر ريكاردو من بين أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، والذي عمل على تعميق آراء

وأفكار هذه المدرسة. ويرى ريكاردو بأن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية، لأنها تسهم في توفير

الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم، ويحلل ريكاردو عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث

مجموعات رئيسية وهي³:

✓ **الرأسماليون:** ويعتبر دور هؤلاء مركزي وأساسي في عملية النمو إذ أنهم يوفرون رأس المال الثابت

للعمليات الإنتاجية ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات هذه العمليات (رأس المال المتداول)، وذلك

¹ علي جذوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص:47.

² فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع وعالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص:105-109.

³ المرجع نفسه، ص ص: 110-115.

من خلال سعيهم لتحقيق الربح، وباندفاعهم لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسيع فيه، وهذا يضمن المساهمة في تحقيق عملية النمو.

✓ **العمال:** وهي المجموعة الأكثر عددا في المجتمع، ولكنها لا تمتلك وسائل الإنتاج ومعداته، وتعتمد

على عيشها على الأجور التي يدفعها لهم الرأسماليون مقابل العمل الذي يؤديه في العمليات الإنتاجية.

✓ **ملاك الأراضي:** وهؤلاء يحصلون على دخولهم عن طريق الربح الذي يدفع مقابل استخدام الأراضي

المملوكة لهم. وعندما تستخدم الأرض الأكثر خصوبة بشكل كثيف أو عندما يتم اللجوء إلى استخدام وحدات من العمل ورأس المال في أراضي أقل خصوبة، ينشأ الربح، أي يتحول جزء من محصول الأرض إلى الملاكين. وعلى أساس تقسيمه المجتمع إلى المجموعات الثلاث أعلاه، يبحث ريكاردو في توزيع الدخل إلى ثلاثة أنصبة أو حصص رئيسية تمثل العوائد أو الدخل التي تحصل عليها هذه المجموعات، ويؤكد ريكاردو في بحثه لهذه الحصص والأنصبة على نسبة كل حصة منها من الدخل ككل، وفي ضوء ذلك تتحدد عملية النمو. وتتمثل هذه الحصص في:

- **الأجور:** وهي ما يدفع للعاملين والتي تتحدد على أساس مستوى عيني للأجور (الطبيعي) تحدده الأعراف والتقاليد، أي أنه يتحدد عند مستوى أجر الكفاف.
- **الربح:** وهو ما يدفع لمالكي الأرض من أجل تحقيق التساوي بين مستويات الأرباح التي تتحقق الرأسماليين جراء استخدام وحدات متساوية من العمل ورأس المال على أراضي متفاوتة الجودة.
- **الربح:** وهو الحصة التي يحصل عليها الرأسماليون مقابل تحميلهم أعباء العمليات الإنتاجية وتوفير مستلزماتها والإشراف عليها وتنظيمها، والربح هو الهدف من كافة العمليات وكافة النشاطات الاقتصادية الأخرى.

➤ **روبرت مالتوس:** إن أفكار وطروحات مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده

على أهمية الطلب الفعال، ويعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، ويرى مالتوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانية الإنتاج إذا أراد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك، وقد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، وبخصوص نظرية مالتوس في السكان فإنه ذكر بأن هناك اتجاها ثابتا للسكان أن يزداد بمعدل يفوق معدل نمو الغذاء، حيث يقول بأن السكان ينمو متوالية هندسية (1,2,4,8) فيما ينمو الغذاء بمتوالية عددية (1,2,3,4) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات، ويؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط

مساعي النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف. وأخيرا فإن التقليل من أهمية وحجم التقدم التكنولوجي كان وراء التناؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك¹.

ثانيا: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي (Joseph Schumpeter)

يعتبر شومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي، وقد أعطى شومبيتر دورا مهما للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي وركز عن المنظم (entrepreneur) واعتبره من أهم عناصر النمو: فالإنتاج لديه دالة للعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والفن الإنتاجي وتتضمن عملية النمو لدى شومبيتر ثلاثة عناصر، هي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل، وفي مجال تمويل الاستثمار أعطى شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي، حيث أن الاستثمار في الابتكار يمول من الجهاز المصرفي وليس من الادخارات وهنا يختلف عن الكلاسيك الذين يعتقدون بأن النقد لا يلعب دورا مستقلا في المتغيرات العينية في الاقتصاد على عكس شومبيتر.

وقد ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار: الأول الاستثمار التلقائي والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي. والثاني الاستثمار التابع والذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي، فالاستثمار المحفز يتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وفي هذا يقترب شومبيتر من التحليل الكلاسيكي المحدث الذي يعتبر أن حجم الاستثمار يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال، والفائدة على رأس المال، أما الاستثمار التلقائي فيعتبره شومبيتر المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد.

وبخصوص دور الأرباح عند شومبيتر فإنه يؤكد بأن المنظم يقوم بعملية الابتكار ليحصل على الأرباح. وهنا فإن مفهوم الأرباح هو تفوق حجم الفائض على التكاليف. أما بخصوص آراء شومبيتر حول نهاية الرأسمالية فإنه يؤكد بأنه يمكن للرأسمالية أن تحافظ على نفسها طالما أن المنظمين يتصرفون كالفرسان والرواد، وإن نهاية الرأسمالية في نظر شومبيتر يتم على يد ثلاثة قوى: انهيار الوظيفة التنظيمية، تحلل العائلة البرجوازية، تحطم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي².

¹ المرجع نفسه، ص ص: 116-119.

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص ص: 69-71.

ثالثا: نظرية النمو الكينزية

وضع جون كينز (1883-1946) مجموعة من الأفكار والمبادئ الخاصة بالنمو الاقتصادي، شكلت فيما بعد العناصر الرئيسة لنظريات النمو والتنمية الاقتصادي كنظرية هارود-دومار والكثير من النظريات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي. وأول مبدأ نادى به كينز في هذا المجال هو سيادة السوق لتحقيق التوازن الاقتصادي، كما ركز على الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض ما يمكن أن ينقص في الطلب الفعال. ونادى كينز بضرورة إعادة التوزيع العادل للدخل على أفراد المجتمع ولصالح الطبقات الفقيرة. ومن الأمور المهمة في نظرية كينز مناداته بتطبيق نظم تصاعدية للضرائب وتطبيق نظم للتأمينات الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع¹.

فقد انتقد كينز النظرية الكلاسيكية وقانون (Say)، وأكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل².

➤ نموذج هارود-دومار (نموذج ما بعد كينز): يعتبر هذا النموذج توسعة دينامية لتحليلات التوازن

الكينزية (الستاتيكية)، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، وقد طرح هارود السؤال التالي: هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد؟ وقد ركز لهارود-دومار على النظرية الدينامية وعلى العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والنتائج، ويوضح النمو العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، ويؤكد النموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لخزين رأس المال³.

رابعا: نظريات النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر

➤ نظرية مراحل النمو لروستو: حاول روستو أن يطرح آرائه في النمو الاقتصادي من خلال اعتقاده

بأن هناك خمس مراحل يمر بها المجتمع عند نموه، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي⁴:

✓ مرحلة المجتمع التقليدي: وفي هذه المرحلة تكون الوظائف الإنتاجية محددة والمجتمع راكد نسبيا

وهذا لا يعني أنه مجتمع راكد على الإطلاق، بأنه لا يتنافى مع زيادة الإنتاج من خلال زيادة مساحة الأراضي

¹ علي جذوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص: 48-49.

² مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

³ المرجع نفسه، ص: 74.

⁴ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص: 142-145.

المستغلة واستخدام التقنية لأغراض معينة، ولكن ذلك يكون بحدود ضئيلة إلى حد كبير، كما أن الصناعة والزراعة محدودة الإنتاج، ويتم تخصيص نسبة كبيرة من الموارد الزراعية.

✓ مرحلة التهيؤ أو التمهيد للانطلاق: يتم في هذه المرحلة ترجمة الاكتشافات العلمية إلى وسائل

و وظائف إنتاجية في الصناعة والزراعة حيث تلعب العوامل الداخلية دورا مهما في النمو كتوفر السوق والموارد والفرص التجارية والتنظيم الاجتماعي والسياسي. واستغلال فرص الابتكارات القائمة على خلق الابتكارات الجديدة وتدريب العمال على الإنتاج المتخصص الكبير، وهذا يؤدي إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالي على معدل نمو السكان ، وحيث تزيد الاستثمارات في المواصلات وأشكال رأس المال الاجتماعي، وكذلك يزداد الاستثمار في القطاع الزراعي وذلك لمساندة حركة النمو.

✓ مرحلة الانطلاق: وفي هذه المرحلة يتم التغلب على العوامل التي تقاوم النمو، ويصبح هذا النمو

مسألة عادية، حيث يتحقق توسع اقتصادي ملموس، وتصبح عملية النمو مغروسة، وجذورها راسخة في المجتمع من خلال ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5% إلى أكثر من 10% وظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة وتتوسع المدن وتزداد الدخول، وتتسع طبقة رجال الأعمال، وتبرز أطر سياسية واجتماعية وهيكلية مواتية إلى حد كبير لعملية النمو ودافعة لها.

✓ مرحلة الاتجاه نحو النضوج: يحاول الاقتصاد في هذه المرحلة تعميم التقنية الحديثة على جميع

نواحي حياته، ويوظف بين 10-20% من الدخل بشكل ثابت، وينمو الإنتاج بأسرع من زيادة السكان ويتغير تركيب الاقتصاد وباستمرار بتحسين الأساليب التقنية وينتج محليا بعض المنتجات الصناعية التي كان يستوردها ويستورد بضائع أخرى جديدة ويصدر بعض المنتجات.

✓ مرحلة الاستهلاك الواسع: يتجه المجتمع في هذه المرحلة إلى إنتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية

المعمرة، وحيث يرتفع دخل الفرد إلى مستوى عال يصبح معه كثير من الناس قادرين على الاستهلاك يتجاوز السكن والكساء، ويتغير تركيب القوى العاملة بزيادة نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان وبارتفاع نسبة الموظفين العاملين في المكاتب أو في الوظائف التي تتطلب المهارة في المشروعات الصناعية في المكاتب أو في الوظائف التي تتطلب المهارة في المشروعات الصناعية وغيرها، ويخفف المجتمع من إحصاه وضغطه على زيادة وتوسيع نطاق التقنية الحديثة، وباتجاه تخصيص المزيد من الموارد للرفاه العام والضمان الاجتماعي.

➤ نظرية النمو الجديدة(الداخلية): النظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى

عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي وقد ازدادت المعارضة لنماذج الكلاسيكية المحدثة في نهاية

الثمانينات وبداية التسعينات، ولم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة¹. إن نظرية النمو الجديدة توفر إطاراً نظرياً لتحليل النمو الداخلي، النمو المستمر للنواتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج، إن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق. وباختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي تم تفسيره والذي يتحدد خارجياً في معادلة النمو لدى (Solow) والذي يعرف بـ (Solow). وبافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري والتي تولد وفورات خارجية وتحسن في الإنتاجية تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد. ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفورات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض. إن أول اختبار للنظرية الجديدة هو التأكد فيما إذا كانت هناك علاقة سالبة بين نمو الإنتاج وبين المستوى الأولي لمعدل دخل الفرد فإذا وجدت مثل هذه العلاقة فإنها تشكل تأييداً للنموذج الكلاسيكي المحدث، وبعبارة أخرى فإنها تؤيد النظرية فإذا وجدت مثل هذه العلاقة فإنها تشكل تأييداً للنموذج الكلاسيكي المحدث، وبعبارة أخرى فإنها تؤيد النظرية الجديدة للنمو التي تقول بأن الإنتاجية الحديثة لرأس المال لا تميل إلى الانخفاض².

المطلب الرابع: علاقة النمو الاقتصادي بسعر الصرف

إن النظرية الاقتصادية استعملت بعض المؤشرات التي يظهرها كل نمط من أنظمة الصرف للتأثير على النمو الاقتصادي، حيث أن سعر الصرف يمكن أن يؤثر على نمو الإنتاجية ويمكن إبراز العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي فيما يلي.

أولاً: اختبار نظام الصرف والنمو الاقتصادي

تظهر العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو بواسطة آليتين³:

- الآلية الأولى: تعكس التأثير الذي يمارسه سعر الصرف الحقيقي على حركات رأس المال التي

¹ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 78-80.

² المرجع نفسه، ص: 80.

³ محمد جبوري، تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود بنوك ومالية، تلمسان، 2012-2013، ص: 280.

بالإمكان تحت شكل الاستثمار الأجنبي المباشر مثلا أن تضاف إلى الاستثمار المحلي، على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يخفض تكلفة الثابتة دوليا ويرفع من التنافسية ويزيد من قيمة رؤوس الموال المستثمرة بالعملة الأجنبية.

■ الآلية الثانية: تعكس التأثير الذي يمارسه سعر الصرف الحقيقي على تراكم رأس المال البشري من خلال امتداد أثره إلى الصادرات التي تسمح بزيادة عملية التدريب واكتساب المهارات والتي يتولد عنها مخرجات مناسبة لتراكم المعارف، سعر الصرف الحقيقي يحدد إذن بالمرّة تراكم رأس المال البشري من خلال الأثر على الصادرات ورأس المال المادي من خلال الأثر على الاستثمارات المباشرة.

كل اختلال مؤقت وعدم تصحيح في سعر الصرف الحقيقي قد يؤثر إذن على النمو في الأجل الطويل، فسعر الصرف الحقيقي قد يؤثر إذن على النمو في الأجل الطويل فسعر الصرف الحقيقي لا يعد محددًا نظاميا للنمو الاقتصادي ولكن عاملا محفزًا، إذا تحققت باقي الشروط فان انخفاض سعر الصرف الحقيقي قد يكون له انعكاس ايجابي في الأجل الطويل على النمو. حيث توفر النظرية بعض المؤشرات عن القنوات التي من خلالها يظهر تأثير نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي إما عن طريق التأثير على سرعة التكيف مع الصدمات وإما عن طريق التأثير على الاستثمار ونمو التجارة الخارجية أو الانفتاح بشكل عام وتطور النظام المالي وهذا بدوره يفترض أن يعزز نمو الإنتاجية من خلال قنوات متعددة.

➤ التأثير المباشر لأنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: حسب النظرية الاقتصادية، نوع

نظام سعر الصرف لا يكون له انعكاس على القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية على المدى الطويل، غير انه يؤثر على مسار التصحيح، حيث يظهر تأثير نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي انطلاقًا من أثره على سرعة التصحيح من الاضطرابات العشوائية التي تصيب الاقتصاد المحلي. حيث قام العديد من الاقتصاديين بعدة دراسات يمكن الإشارة إلى بعض منهم فيما يلي¹:

✓ قام pittis و caparole (1995) بفحص تطور عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية في

ظل أنظمة أسعار الصرف المختلفة واستخلصا أن نوع نظام سعر الصرف يؤثر على استمرارية الصدمات الاقتصادية.

✓ في دراسة أكثر حداثة، توصل broda (2002)، في دراسة تقوم على 75 بلدا متقدما تغطي الفترة

انطلاقًا من سنة 1973 إلى 1996، إلى أن الاستجابة للصدمة سالبة في شروط التبادل تختلف معنويًا من نظام سعر الصرف لآخر.

¹ المرجع نفسه، ص ص: 284-285.

✓ وتوصل الباحثان Edwards و Levy-yeyati (2003)، في دراسة شملت 183 بلدا على الفترة 1974-2000 أن أنظمة أسعار الصرف المرنة تقلل من صدمات شروط التبادل على النمو الاقتصادي. حيث توصل الباحثان إلى أن اختيار نظام سعر الصرف له انعكاس وعلاقة قوية فيما يتعلق بتقلب الإنتاج، كما ترتبط الاستجابة للصدمات الحقيقية في نظام سعر الصرف الثابت بانكماش اقتصادي حاد ومستمر.

➤ التأثير غير المباشر لأنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: علاوة على تأثير أنظمة

أسعار الصرف على عملية التصحيح والتعديل من الصدمات الاقتصادية، تؤكد أن النظرية الاقتصادية أن نظام سعر الصرف بإمكانه التأثير على النمو الاقتصادي من خلال تأثيراته على محددات أخرى غاية الأهمية يتوقف عليها النمو تتمثل فيما يلي¹:

✓ تأثير أنظمة أسعار الصرف على الاستثمار: تظهر أهمية نظام سعر الصرف المتبني كمحدد

للاستثمار، من خلال أثره على تقلب أسعار الصرف الاسمية والحقيقية. حيث يوضح lafrance و schembri (2000)، ان تقلب سعر الصرف الحقيقي يؤثر أيضا على الاستثمار من خلال تأثيره على نمو الإنتاجية. والتي توضح ان تخفيض سعر الصرف الحقيقي قد يضر بنمو الإنتاجية في البلد لأنه يحمي المؤسسات المحلية من المنافسة الأجنبية وبالتالي يخثفي الحافز على الاستثمار الذي بإمكانه زيادة الإنتاج. كما يرى (2001) dornbusch، أن تضخم أقل وانخفاض حالة عدم التأكد يخفض من خطر أزمات العملة مما يزيد من معدل الاستثمار. حيث سلطت العديد من المقاربات الضوء على العلاقة بين تقلب سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال التركيز على مفهوم مرونة الإنتاج وكراهية المخاطر. ويتضح أن التقلب في سعر الصرف كقياس لمخاطر سعر الصرف يؤثر إذن على الربحية المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وكنتيجة لذلك يؤثر على تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر من بلد إلى آخر.

✓ تأثير أنظمة أسعار الصرف على التجارة الخارجية: من الجانب النظري، تؤثر أنظمة أسعار الصرف

على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على حجم التجارة الدولية، حيث يقدم بعض المنظرين أن مستوى التبادل الخارجي يتجه إلى أن يكون كبيرا في ظل نظام سعر الصرف الثابت لأن التقلب الضعيف في أسعار الصرف يقلل من حالات عدم التأكد والذي يخفض من التكاليف المتعلقة بالتبادل الدولي وبالتالي يزيد ذلك من مستوياته. وتشير الدراسات النظرية إلى ضعف الصلة السلبية بين تطاير أسعار الصرف والتجارة الدولية، هذا الضعف يفسر بطرق شتى:

▪ تنامي المخاطرة لا يقود بالضرورة إلى انخفاض النشاطات حتى الخطرة منها بالنسبة للمؤسسات التي

¹ المرجع نفسه، ص ص: 286-294.

تميل إلى كراهية المخاطرة.

- تسمح تقنيات التغطية للمؤسسات بالتخفيض المعتبر لمخاطر سعر الصرف وبأقل التكاليف.
- تقلب أسعار الصرف قد يعمل على تعويض أنواع أخرى من المخاطر.
- تقلب أسعار الصرف قد يخلق ظروف ملائمة للتبادل التجاري والى استثمارات مربحة.

✓ تأثير أنظمة أسعار الصرف على مستوى تطور القطاع المالي: يعد النظام المالي الأكثر تطوراً

عاملاً محفزاً ومحددًا للنمو الاقتصادي من خلال تخصيص وتوجيه أفضل للمدخرات نحو الاستثمارات والتخصيص الأمثل لرؤوس الأموال، علاوة على ذلك، البحوث التجريبية تؤكد أن نظام مالي فعال يساهم في تحقيق الزيادة في النمو الاقتصادي. كما قد تمارس أنظمة الصرف تأثيرها على النمو من خلال تأثيرها على مستوى تطور الأسواق المالية.

اهتمت أيضاً الكثير من البحوث بالدور الأساسي والجوهري الذي تلعبه درجة تطور القطاع المالي في اختيار نظام سعر الصرف. قطاع مالي قوي ومتطور، اعتبر في الغالب شرط أساسي لتبني نظام سعر الصرف العائم لأن هذا النظام يصاحبه في الكثير من الأحيان تقلب قوى لأسعار الصرف الاسمية، والذي قد يضر بالاقتصاد الحقيقي في حالة كان القطاع المالي غير قادر على امتصاص صدمات سعر الصرف ولا يضع تحت تصرف الأعوان الاقتصاديين أدوات التغطية اللازمة يسمح العرض النظري إلى الاستقرار المالي، بالنسبة للدول النامية قد يكون نظام سعر الصرف العائم مصدراً للضعف المالي والتجربي إلى الوصول إلى بعض الاستنتاجات أهمها أن مرونة سعر الصرف لا تقود بالضرورة إلى الاستقرار المالي، بالنسبة للدول النامية قد يكون نظام سعر الصرف العائم مصدراً للضعف المالي، كما أن نوعية الإشراف والمراقبة تشكل عامل محدد في علاقة نظام سعر الصرف باستقرار النظام البنكي. في الدول التي يكون فيها نظام المراقبة أكثر تطوراً، نادراً ما تقود أزمة صرف إلى وقوع أزمة بنكية، قاد نظام سعر الصرف الذي شكل في النظام النقدي الأوروبي إلى عدة أزمات صرف، في حين لم تؤدي أي من هذه الأزمات إلى حدوث أزمة بنكية، وبالمثل مرونة عالية للدولار الأمريكي في مقابل العملات القوية لم يحدث أزمات بنكية في أهم الدول الصناعية.

ثانياً: انعكاسات أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي

خلصت معظم النقاشات حول تأثير تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي إلى أن تقلبات أسعار الصرف من شأنها أن تخلف ما يعرف بكلفة المرور. وتتزايد هذه الكلفة مع تزايد تقلبات أسعار الصرف وإذ ما قورن هذا مع استقرار أسعار الصرف فإن كلفة المرور ستكون مساوية للصفر، إذ ما

استبعدت القيود الأخرى المفروضة على انتقال رأس المال مثل التشريعات والقوانين المفروضة على انتقال رأس المال من قبل الدول، وبهذا فإن استقرار سعر الصرف من شأنه أن يزيد النمو الاقتصادي عبر تحفيزه لتدفقات الاستثمارات الأجنبية شريطة توافر فرص استثمارية مربحة، وهياكل ارتكازية جديدة، إذ أن عدم توافرها يرفع من كلف الإنتاج. وفي الحقيقة هناك تأثيران متضادان¹:

الأول: أن سعر الصرف الثابت يحفز النمو الاقتصادي بتحفيزه لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى داخل الدولة.

والثاني: أن سعر الصرف المرن يحفز النمو الاقتصادي من خلال إعادة تخصيص الموارد نحو استخداماتها البديلة وهذا ما يزيد من الناتج الحدي للمورد.

فإذا ما اتبعت الدولة نظام أسعار الصرف الثابت معنى هذا أن التأثير الأول سيصبح ساري المفعول (تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي)، ويجب أن يزيد عن التأثير المضاد (سوء تخصيص الموارد)، وإذا تغلب التأثير الثاني فمن المؤكد أن النمو الاقتصادي سينخفض، في حين إذا كانت كلمة الفصل للتأثير الأول فإن النمو الاقتصادي سيرتفع، والعكس صحيح إذا ما اتبعت الدولة نظام سعر الصرف المرن، وإذا ما انتقلنا إلى نظم أسعار الصرف الوسيطة التي تعد تآلفاً بين نظامي أسعار الصرف الثابت والمرن فإن وطأة التأثيرين ستتخفف، إذ تستمد هذه النظم جزءاً من كل تأثير، إذ يكون لسعر الصرف قدر من المرونة يسمح بإعادة تخصيص الموارد بشكل يرفع من الناتج الحدي للمورد، وفي الوقت نفسه هناك استقرار نسبي يؤمن للاستثمارات الأجنبية مناخاً ملائماً للتدفق والحصيلة النهائية وزيادة النمو الاقتصادي².

المبحث الثاني: انعكاسات تغير سعر الصرف على التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة تشكو منها العديد من اقتصاديات العالم، نظراً لآثار السلبية التي قد تخلفها على قيمة النقد، حيث يطلق اصطلاح التضخم على عدد من الحالات من أهمها ارتفاع الأسعار، فالتضخم يحدث في حالة اختلال اقتصادي ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية وحتى الاجتماعية ويمكن إيضاح مفهوم التضخم وإبراز العلاقة بينه وبين سعر الصرف في المطالب التالية.

¹ فواز جاز الله نايف وسعدون حسين فرحات، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة الرافدين، العدد 93، مجلد 31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2009، ص ص: 169-170.

² المرجع نفسه، ص: 170.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

سوف نتطرق في هذا المطلب بإعطاء نظرة حول التضخم من خلال تبيان تعريفه وأنواعه.

أولاً: تعريف التضخم

يمكن تقسيم التعاريف الخاصة بالتضخم إلى¹:

أ- **التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم:** يمكن تصنيف التعاريف المبنية على هذا المعيار ضمن ما يلي:

✓ **التعريف المبني على النظرية الكمية:** ويعرف بأنه كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى

زيادة في المستوى العام للأسعار، هذا التعريف الخاص بالتضخم يقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول ولملقى في السوق هو السبب في ظهور الظواهر التضخمية ومنها ارتفاع الأسعار السائدة. بمعنى أنه كلما أقيت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار، والتي تتم عن حصول ظاهرة التضخم في المجتمع على شرط أن تبقى الأشياء الأخرى على حالها دون تغيير.

✓ **التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق:** يعرف التضخم بمقتضى هذه النظرية بأنه الزيادة

في معدل الإنفاق والدخل، فزيادة الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار، وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات، على حين أن انخفاض الإنفاق النقدي يترتب عليه انخفاض الأسعار.

✓ **التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:** يبني هذا التعريف على العلاقة ما بين العرض والطلب

بحيث يكون التضخم ثمرة هذه العلاقة هي العلاقة السلبية وليس الايجابية، أي التي تمثل الخلل التوازني فيما بين العرض والطلب، فمن العلماء الاقتصاديين من بني تعريفه وتحليله على القوى التي تحكم هذه العلاقة فعرف التضخم بأنه "زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار".

ب- **التعريف المبني على خصائص التضخم:** يبني أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم وتحليل وبيان

المعنى المراد منه بناء على الخصائص والآثار الخاصة والناجمة منه وأهمها ارتفاعات الأسعار. ومن هؤلاء الاقتصاديين مارشال، روبنس، فلامان، كلوزو وغيرهم، حيث يعرف كل منهم كما يلي:

✓ **تعريف مارشال:** عرف التضخم بأنه هو ارتفاع الأسعار.

✓ **تعريف روبنس:** بأنه الارتفاع غير منتظم للأسعار.

✓ **تعريف فلامان:** عرف بأنه حركة الارتفاع العام للأسعار.

¹ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص ص: 13-22.

✓ **تعريف كلوزو:** التضخم هو الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع.

وبصفة عامة يعرف التضخم بأنه يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وهذا يعني أنه ليس ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض لأسعار سلع أخرى يعتبر تضخماً، كما أن الارتفاع المفاجئ في الأسعار وفي وقت واحد لا يعد تضخماً، حيث من الممكن أن تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها¹.

وبالتالي، فإنه لكي يكون هناك تضخم في المجتمع، لابد من توافر شرطين أساسيين هما²:

✓ **ضرورة ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع،** بما يضمن ارتفاع المستوى العام للأسعار، بينما إذا كان هناك ارتفاع في أسعار بعض السلع أو عدد محدود منها فإنه لا يعد تضخماً.

✓ **أن يتسم الارتفاع في المستوى العام للأسعار بصفة الاستمرارية،** أي يكون على المدى الزمني الطويل.

ثانياً: أنواع التضخم

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، إذ أن جميع أنواعه تشترك في خاصية واحدة وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملاً. ويمكن التمييز بين الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي:

1- التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأسعار: يقسم التضخم حسب هذا المعيار إلى نوعين هما:

أ- **التضخم الظاهر (المكشوف):** ويتجسد في الارتفاع المستمر للأسعار دون تدخل الدولة أو أية عوائق تعترض ذلك نتيجة للتغير الحاصل في الطلب بنسبة أكبر من التغير في عرض السلع والخدمات أي بفعل تأثير فائض الطلب وينسحب هذا الارتفاع في السعار لاحقاً على ارتفاع الأجور أو النفقات الإنتاجية المرنة³.

ب- **التضخم المكبوت (الحبس أو المقيد):** وهو التضخم الذي يمثل تلك الحالة التي تمنع فيها الأسعار

¹ محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص: 180.

² محمد أحمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008، ص: 288-289.

³ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص: 188.

من الارتفاع عن طريق إتباع سياسات معينة تتمثل بفرض ضوابط وقيود تحد من الإنفاق الكلي وتمنع الأسعار من الارتفاع في حين أن ذلك لا يمنع الأفراد عن جمع الموجودات النقدية وتحويلها إلى قوة شرائية كبيرة في وقت لاحق¹.

ففي بعض الحالات تتدخل الحكومة وتثبت أسعار السلع والخدمات الأساسية بقوة القانون عند مستوى أقل من مستواها في السوق الحرة الأمر الذي يترتب عليه خلق فائض طلب².

2- التضخم المرتبط بالقطاعات الإنتاجية: وينقسم إلى نوعين هما³:

أ- **التضخم الاستهلاكي**: وهو التضخم الذي يصيب أسعار السلع الاستهلاكية الأمر الذي يولد معه أرباحاً مؤقتة كبيرة لدى منتجي هذه السلع الاستهلاكية.

ب- **التضخم الاستثماري**: وهو التضخم الذي يصيب أسعار السلع الاستثمارية الأمر الذي يولد معه أرباحاً مؤقتة كبيرة لدى منتجي هذه السلع الاستثمارية. وفي كلتا الحالتين إن تضخم الأرباح هذا ينشأ بسبب الزيادة الحاصلة في الاستثمار عن حجم الادخار والذي يخلق معه أرباح مؤقتة كبيرة.

3- حسب حدة التضخم: وينقسم هذا النوع من التضخم إلى نوعين هما:

أ- **التضخم الزاحف (المعتدل)**: وهو التضخم الذي يتصف بارتفاع بطيء في الأسعار حتى خلال فترات يكون فيها الطلب الكلي معتدلاً⁴. ويشمل الحالات التي تتزايد فيها الأسعار بشكل بطيء ومتوقع حيث يأخذ معدل التضخم رقماً منفرداً (أي أقل من 10%)، في هذه الحالة تحافظ النقود على قيمتها (قوتها الشرائية) وبالتالي يستخدمها الناس في تعاقداتهم متوسطة الأجل، وكذلك في خزن القيمة (الادخار) وذلك لاطمئنانهم لاستقرار قيمتها المستقبلية⁵.

أ- **التضخم الجامح**: يحدث هذا النوع من التضخم في فترات الانتعاش الاقتصادي، أو عند الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، أو الانتقال من مرحلة اقتصادية إلى أخرى، وبخاصة في الفترات التي تعقب الحروب والثروات والاحتلال العسكري⁶.

حيث يعرف هذا التضخم بالارتفاع الشديد في المستوى العام للأسعار، الذي يحدث خلال فترة زمنية قصيرة،

¹ سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، ص:202.

² عبد القادر محمد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب والنشر، الإسكندرية، 1997، ص:237.

³ عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص:192.

⁴ عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص:449.

⁵ محمد عوض، مدخل للاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية للنشر، 2004، عمان، ص:163.

⁶ إياذ عبد الفتاح السنور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص:294.

ويترتب عليه انهيار قيمة العملة والنظام النقدي بأكمله¹.

4- التضخم المرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية: يمكن التفريق بين نوعين من التضخم وهما:

أ- **التضخم المحلي:** وهو التضخم الذي يحدث نتيجة عوامل اقتصادية أو أساسية داخلية أي تتعلق

بظروف الأسواق المحلية أو السياسات الاقتصادية المتبعة أو نتيجة لاختلالات هيكلية في داخل النشاط الاقتصادي².

ب- **التضخم المستورد:** ويظهر هذا النوع عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة بسبب ارتفاع تكاليف

إنتاجها في بلد المنشأ، أو بسبب ندرة العرض فيها جراء الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية، وبالنهاية ترتفع أسعار السلع المستوردة بنسب أكبر، ويعد ارتفاع أسعار النفط الخام في الدول الصناعية السبب الأبرز لارتفاع أسعار السلع في الدول المستوردة له وبخاصة النامية منها³.

5- حسب درجة التشغيل الاقتصادي: حسب هذا المعيار هناك نوعين من التضخم هما⁴:

أ- **التضخم غير الحقيقي:** وهو الذي يحدث ما قبل مرحلة التشغيل الكامل، لأن زيادة في الأسعار يمكن امتصاصها من خلال زيادة الإنتاج، أي أن زيادة الطلب يقابلها زيادة في عرض السلع والخدمات.

ب- **التضخم الحقيقي:** هو التضخم الناتج في مرحلة التشغيل الكامل، لأنه وفي هذه الحالة تصبح الزيادة في الطلب الفعلي غير قابلة للامتصاص من قبل المنتجين.

والفرق الجوهرى بين النوعين أن الحقيقي يحمل بين طياته خطراً حقيقياً وكبيراً على ذوي الدخل الثابتة ويعاد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات ذات الدخل المرتفعة.

6- التضخم حسب المصدر: وينقسم التضخم حسب هذا المعيار إلى:

أ- **تضخم بفعل جذب الطلب:** يكون السبب الرئيسي وراء تضخم الطلب هو اختلال التوازن في السوق،

أي أن يكون العرض الكلي غير قادر على استيفاء الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، ومن ثم ارتفاع تكلفة الإنتاج وان يؤدي ارتفاع أسعار الناتج عن ارتفاع الطلب إلى انخفاض الطلب بل سيؤدي إلى زيادة حجم الطلب⁵.

ب- **تضخم بفعل ضغط التكاليف:** ويقع هذا النوع من التضخم عند قيام أصحاب الموارد الإنتاجية بزيادة

¹ محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص: 289.

² عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط2، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006، ص: 134.

³ إياد عبد الفتاح سنور، مرجع سبق ذكره، ص: 295.

⁴ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص: 179.

⁵ سلام عبد الكريم مهدي آل سميسم، التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصادي الإسلامي، ط1، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 214.

أسعار الموارد بمقدار يفوق الزيادة في إنتاجيتها وهذا ينعكس على ارتفاع في تكاليف هذه الموارد الإنتاجية بأسرع من الزيادة في الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة تكاليف المنشأة لكل وحدة من الإنتاج، وهذه الزيادة في التكاليف تحمل إلى المستهلك في صورة ارتفاع في الأسعار. فمثلا عندما تقوم نقابات العمال في بريطانيا بالمطالبة بزيادة الأجور بينما إنتاجيتهم بقيت على حالها ففي هذه الحالة ترتفع تكاليف الإنتاج وبالتالي ترتفع الأسعار¹.

المطلب الثاني: أسباب التضخم وطرق قياسه

سنحاول في هذا المطلب إبراز أسباب التضخم وأهم المؤشرات المستخدمة في قياس التضخم.

أولاً: أسباب التضخم

تتعدد الآراء حول العوامل المسببة للتضخم فهناك من يرى أن تلك العوامل تستتر خلف الطلب، وهناك من يرى أنها تكمن وراء العرض، بينما يرى فريق ثالث أن السبب الرئيسي يرجع إلى الهيكل الاقتصادي القائم. وفيما يلي سنتناول كل هذه الأسباب.

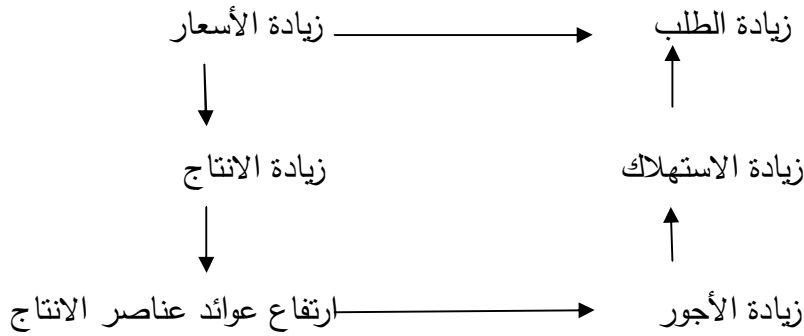
أ- **التضخم الناشئ عن الطلب:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع أكبر من العرض الكلي لها، ويرجع هذا التحليل إلى الاقتصادي السويدي فيكسل والاقتصادي الانكليزي كينز، وذلك عند محاولتهم صياغة النظرية الكمية². فزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات أي حدوث فائض نقدي أكبر من العرض، سيؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار، وهذه الزيادة في الأسعار ستدفع المشروعات إلى زيادة الإنتاج بحثاً عن زيادة الأرباح، وزيادة الإنتاج تعني زيادة معدلات الأجور، أي زيادة القوة الشرائية لكافة عناصر الإنتاج وخاصة العمل، وبالتالي زيادة الاستهلاك وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب مرة أخرى وبالتالي زيادة جديدة في الأسعار... وهكذا³. وقد قدم كينز صورة للتضخم من خلال الطلب بأخذ شكل حلقة حلزونية ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹ أبو القاسم عمر الطبولي، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، ط2، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1997، ص: 82.

² منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد الهادي مساعدة، نقود وبنوك، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 276.

³ سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص: 131.

الشكل رقم (06): الحلقة الحلزونية للتضخم



المصدر: سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص: 131.

ب- التضخم الناشئ عن زيادة النفقات: ترجع هنا ظاهرة التضخم إلى أن الارتفاع في الأسعار يكون

ناتجا عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج دون أن يكون هناك تغييرا في الطلب، وعنصر الإنتاج الذي يمثل تكلفة متزايدة هو عنصر العمل، وبعبارة أخرى أن الزيادة في نفقات الإنتاج ترجع في الغالب إلى زيادة معدلات الأجور، أي رغبة العمال في زيادة دخولهم¹.

وعلى ذلك فإن تضخم النفقة الناشئ عن ارتفاع مستويات الأجور لا يمكن أن يحقق أثره في ارتفاع الأسعار، إذا توافرت شروط معينة تتمثل في موقف المشروعات الإنتاجية من ارتفاع مستويات الأجور، فهي بين خيارين: الأول أن تتحمل هذه المشروعات الزيادة في النفقات وأن تقلل من أرباحها وتحقق بذلك ثباتا في الأسعار. أما الثاني فهو حرص تلك المشروعات على ثبات معدلات الأرباح التي تتحصل عليها ومن ثم تتقل عبئ ارتفاع أجور العمال إلى المستهلك عن طريق رفع الأسعار، ولا يخفي أن المنتجين يعمدون إلى الخيار الأخير، فهم يستجيبون لطلب رفع الأجور، وترتفع نفقات الإنتاج مع بقاء الأرباح على ما هي عليه ومن ثم ترتفع الأسعار².

ج- التضخم الهيكلي: يرى الهيكليون أن التضخم لا يجوز تفسيره بالزيادة غير الطبيعية في كمية النقود أو نتيجة لسوء الإدارة النقدية والمالية وإنما مجموعة الاختلافات الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهي وراء الزيادة غير الطبيعية في كمية النقود وسببا في الإدارة النقدية والمالية السيئة، وربط الهيكليون التضخم بالعوامل التالية³:

✓ تعاضم مشكلة الغذاء نتيجة لتباطؤ الإنتاج الزراعي وتزايد اعتماد البلدان على الخارج لاستيراد

¹ منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، مرجع سبق ذكره، ص: 279.

² زينب عوض الله، أسامة مجد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص: 259.

³ هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،

المواد الغذائية.

✓ إن الزيادة في استلامات موارد النقد الأجنبي من الصادرات وتدفق رأس المال للداخل غير كاف

لمواجهة الزيادة السريعة في الطلب على الواردات الناجمة عن الزيادة في معدل النمو السكاني وجهود تطوير التنمية والتحديث الصناعي الذي سعت إليه البلدان النامية، فعدم استمرار عوائد الصادرات يخفض الإيرادات الحكومية ويؤدي إلى زيادة القوى لاستخدام التمويل بالعجز، وفضلا عن ذلك فإن العجز في ميزان المدفوعات يتمخض عنه هبوط في قيمة العملة مما يؤثر ذلك بصورة مباشرة على ارتفاع الأسعار خاصة إذا كانت الواردات تشكل نسبة كبيرة من المحتوى لاستيراد في البلاد.

د- **التضخم الركودي**: يعني تزامن التضخم مع الركود الاقتصادي أن ترافق التضخم مع البطالة أصبح لغزا جديدا يشغل الاقتصاديين، فهؤلاء أدركوا دائما أن التضخم هو شبه حتمي في نظام اقتصادي يصطدم بحدود قصوى لطاقاته الإنتاجية، وإذا كان يعتقد عادة أن التضخم يزول إذا ما تم الابتعاد عن هذه الحدود وتم القبول أيضا بمستوى معقول من البطالة، فالوضع يبدو مختلفا حاليا. إذ أن التضخم والبطالة قد يوجدان معا ويشكلان ما اصطلح على تسميته بالتضخم الركودي¹.

ثانيا: قياس التضخم

تستخدم الأرقام القياسية لقياس معدل التضخم والحكم على مدى حدته في سنة معينة. ومن المعلوم أن هناك عددا من الأرقام القياسية للأسعار مثل الرقم القياسي لنفقات المعيشة والرقم القياسي لأسعار الجملة والرقم القياسي للنتائج المحلي وغيرها. ويكون تقدير معدل التضخم بواسطة واحد من المؤشرات مختلفا عموما عن تقديره بواسطة المؤشرات الأخرى².

1- المنخفض الضمني للنتائج المحلي: ويقصد به ذلك الرقم الذي يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي

الإجمالي بأسعار سنة أساس معينة والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة الأساس (بالأسعار الثابتة) لنفس السنة.

ويمكن القول هنا أنه كلما كان النمو في الرقم القياسي الضمني (المنخفض الضمني) للنتائج المحلي الإجمالي موجبا أو سالبا وأقرب إلى الصفر فإن ذلك يدل على وجود الاستقرار الاقتصادي، أما إذا ابتعدت القيمة عن الصفر (الموجبة) فإن ذلك يدل على الارتفاع في المستوى العام للأسعار والعكس بالنسبة للقيمة السالبة

¹ وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص: 447.

² أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 312.

ويمتاز هذا المعيار بأنه يعكس بدرجة أكبر فكرة التضخم المحلي.¹

2- الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك)²: يعتبر هذا المقياس من

أكثر مقاييس التضخم شيوعاً فهو يعكس مقدار التغير في المكتسبات التي يستطيع المستهلك العادي الحصول عليها، سواء كانت مكتسبات سلعية أو خدمية حيث يتفق المحللون على أهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كونه يعكس التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود، فالعلاقة بين قيمة النقود وكمية السلع المشتراة علاقة عكسية فارتفاع أسعار السلع والخدمات يعني انخفاض قيمة النقود والعكس صحيح. ويعبر رياضياً عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$\text{قيمة النقود} = \frac{1}{\text{مستوى الأسعار}}$$

وتكشف عملية احتساب الرقم القياسي العديد من الصعوبات، فمن المعروف أن أسعار بعض السلع قد يرتفع وبعضها الآخر قد ينخفض بنفس الوقت وبنسب مختلفة مما يخلق صعوبة في تحديد السلع المراد احتساب التغير في أسعارها. وللتوصل إلى احتساب رقم قياسي صحيح والتخلص من هذه الصعوبات يجب أن نتبع الخطوات التالية³:

✓ اختيار عينة السلع: حيث يسعى الباحثون إلى اختيار عينة من السلع لها صفة الشيع والاسهلاك من فئة معينة من الأفراد وتعكس في نفس الوقت الاتجاهات العامة للأسعار فهناك أرقام قياسية لسلع الجملة ولسلع التجزئة ولسلع الاستهلاكية.

✓ اختيار سنة المقارنة (الأساس): وتستخدم هذه السنة المقارنة التغير في الأسعار بين فترتين زمنيتين أي بين سنة الأساس والثانية السنة المراد احتساب السعار عندها ويراعي في اختيارها أن تكون مستويات السعار فيها عادية مع الثبات النسبي للمتغيرات الاقتصادية، على أنها قد تختلف بين فترة وأخرى ويعود ذلك إلى تأثير المتغيرات الاقتصادية بشكل كبير مما يفترض وجود سنة أساس جديدة.

✓ التعبير عن أسعار السلع بنسب مئوية وذلك من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{سعر السلعة في سنة المقارنة}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس}} \times 100\%$$

¹ أكرم حداد، مشهور مدلول، النقود والمصارف، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص: 202.

² المرجع نفسه، ص ص: 202-203.

³ المرجع نفسه، ص ص: 203-204.

3- قياس الفجوات التضخمية: نظرا لاختلاف النظريات في تفسير ظهور القوى التضخمية فان

الاقتصاديون يستخدمون عدة معايير لقياس هذه القوى التضخمية وتتمثل أهم هذه المعايير في ¹:

✓ **معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي:** ويستند هذا المعيار إلى منطق نظرية الكمية

النيوكلاسيكية التي تدخل في اعتبارها إمكانية تغير كل من الدخل أو الناتج القومي، وأيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها وطبقا لهذه النظرية إن الاستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تعادل معدل التغير في كمية النقود $\frac{\Delta M}{M}$ مع معدل التغير في إجمالي الناتج القومي $\frac{\Delta Y}{Y}$ وهنا يصبح الفرق بينهما أو معامل الاستقرار النقدي $B = \frac{\Delta Y}{Y} - \frac{\Delta M}{M}$ معادلا للصفر.

إذا كان $(\Delta m/m > \Delta y/y)$ في فترة ما، يكون معامل الاستقرار موجبا فهذا يكشف عن وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة المتاحة، واستمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية .

✓ **معيار فائض الطلب:** ويستند هذا المعيار إلى نظرية الكينزية في الطلب الفعال والتي يستفاد منها

أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة منتظرة في حجم الإنتاج فان فائض طلب ينصب أثره بالكامل على رفع المستوى العام للأسعار. إذا نظرنا نظرة مستقبلية يمكن تقدير فائض الطلب أو الفجوة التضخمية في فترة زمنية مقبلة بمقدار الطلب الفعال المتوقع والمقاس بالأسعار الجارية مطروحا منه القيمة الكلية المتوقعة للسلع والخدمات المتاحة في هذه الفترة المقبلة مقاسة بأسعار فترة الأساس، وأن هذا الفائض الانفاقي المتوقع حدوثه سوف يجذب الأسعار نحو الارتفاع.

ويمكن قياس إجمالي فائض الطلب أو الفجوة التضخمية باستخدام الصيغة التالية:

$$\Delta X = (cp + cg + i) - yr$$

حيث: ΔX : إجمالي فائض الطلب؛

Cp : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية؛

Cg : الاستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية؛

Yr : إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

ويتضح من الصيغة السابقة أنه إذا زاد الإنفاق أو الطلب الفعال بالأسعار الجارية $(cp+cg+i)$ على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ينشأ فائض طلب أو فجوة تضخمية تدفع الأسعار إلى الارتفاع.

✓ **معيار الإفراط النقدي:** يستند هذا المعيار إلى نظرية الكمية المعاصرة والتي ترى أن التغير في

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 2002، ص ص: 315-320.

نصيب الوحدة المنتجة في كمية النقود هو المتغير الاستراتيجي في إحداث التغير في مستوى الأسعار. يصر ميلتون فريدمان رائد مدرسة النقديين على أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطات النقدية في تحديد ما أسماه الحجم الأمثل لكمية النقود، ذلك الحجم الذي لا بد أن يسود لكي يحافظ على مستوى الأسعار في بدء الفترة الزمنية موضع الاعتبار والحجم المثل لكمية النقود هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج القومي، ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظاً على مستوى السعار السائد في فترة الأساس. ذلك أنه إذا افترضنا ثبات الطلب على النقود أو سرعة دورانها يتعين أن يظل نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود، والذي يمكن أن يقاس بقسمة كمية النقود على الناتج القومي ثابتاً إذا أردنا أن نحافظ على المستوى العام للأسعار السائد عند فترة الأساس، أما إذا زاد الطلب على النقود أو انخفضت سرعة دورانها، كما يلاحظ فريدمان في المدى الطويل فينتبين أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بالقدر الذي يلغي سرعة دوران النقود على مستويات الأسعار.

إن أنصار الكمية المعاصرة يرجعون القوى التضخمية إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها المثل مما ينشأ معه إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي في الأسعار.

المطلب الثالث: آثار التضخم وسياسة استهدافه

سننترق في هذا المطلب إلى أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم كما سنتطرق إلى ما يعرف بسياسة استهداف التضخم من خلال تقديم مفهوم هذه السياسة من خلال التطرق إلى تعريفها والأسباب التي أدت إلى تبنيها بالإضافة إلى إجراءات تطبيقها.

أولاً: آثار التضخم

يمكننا إبراز أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنشأ بسبب التضخم، فيما يلي :

أ- الآثار الاقتصادية: هناك العديد من الآثار الاقتصادية التي يحدثها التضخم لعل من أهمها:

➤ الأثر على توزيع الدخل القومي: وتتمثل فيما يلي¹:

$$\frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}} = \text{الدخل الحقيقي}$$

ونفرق هنا بين أربع فئات من المجتمع وفقاً لمدى تأثيرهم بالتضخم تتمثل في:

¹ محمد أحمد السريثي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص: 306-307.

✓ فئة أصحاب الدخل النقدية الثابتة: وتكون دخولها النقدية ثابتة، وبالتالي تنخفض دخولهم

الحقيقية بنفس معدل التضخم مثل أصحاب الإيجارات الثابتة المحددة بالقانون وهي أكثر فئات المجتمع تضررا من التضخم.

✓ فئة أصحاب الدخل النقدية شبه الثابتة: تزداد دخولها النقدية بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في

مستوى الأسعار، وبالتالي، تنخفض دخولهم الحقيقية بالفرق بين معدل التضخم ومعدل الزيادة في دخولهم النقدية، وتضار هذه الفئة ولكن بدرجة أقل مقارنة بالفئة الأولى، مثل أرباب المعاشات وموظفي الحكومة.

✓ فئة أصحاب الدخل الحقيقية الثابتة: تزداد دخولهم النقدية بنفس نسبة الزيادة في مستوى الأسعار،

ولذا تظل دخولهم الحقيقية ثابتة، لذا لا تضار ولا تستفيد من التضخم مثل: طبقات العمال في الدول المتقدمة في ظل وجود نقابات عمال قوية.

✓ فئة أصحاب الدخل النقدية المتغيرة: تزداد دخولهم النقدية بنسبة تفوق نسبة الارتفاع في مستوى

الأسعار، ولذا، تزداد دخولهم الحقيقية، وبالتالي، تستفيد من التضخم، مثل: التجار و أرباب الأعمال والحرفيين والمهنيين.

➤ التأثير على الإنتاج: تحارب الاقتصادات المختلفة وتحاول تجنبه اتقاء للأضرار التي تتجم عنه،

وأهم هذه الأضرار ما يتعلق بالضرر الذي يقع على الاستثمار وعلى الصادرات كما يلي¹:

✓ تضرر الاستثمار: إذا توقع أفراد المجتمع أن التضخم سوف يستمر ويتصاعد فإنهم في محاولة

حماية أنفسهم من شروره يتجهون بطريقة متزايدة نحو المضاربة واكتناز السلع بدلا من استثمار أموالهم في التنمية وإنشاء الصناعات وإضافة الطاقات الإنتاجية الجديدة، ولا شك أن مثل هذا الاتجاه ضار أشد الضرر بأي اقتصاد قومي سواء متقدم أو نامي.

✓ عدم القدرة على التصدير: يعني التضخم ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية، وهذا يؤدي إلى إضعاف

قدرتها على التنافس مع المنتجات الأجنبية ويقلل التصدير. هذا من ناحية، كما يؤدي إلى زيادة الواردات مما يؤدي إلى حدوث العجز في ميزان المدفوعات، وقد لا يحدث ذلك بالضرورة إذا خفضت قيمة العملة تخفيضا كبيرا وهذا الإجراء له محاذيره ويتوقف ذلك على مرونة كل من الصادرات والواردات.

➤ التأثير على جهاز الأثمان: بما أن التضخم ينشأ في البداية عندما يحدث اختلال بين الأسعار

النسبية ينعكس أثره على الأسعار المطلقة ويميل بها إلى الارتفاع، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور كفاءة جهاز

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2009، ص: 331.

التمن في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد. وبذلك يبعد عن الرشادة الاقتصادية¹.

➤ **آثار التضخم على الاستهلاك والادخار:** إن الارتفاع المستمر في الأسعار (التضخم) ومع ثبات

الدخل النقدي سيقفل من القوة الشرائية لهذه الدخول وبالتالي سيتجه ادخار الأفراد إلى التناقص للمحافظة على مستوى الاستهلاك، وقد يدفع ذلك أصحاب المدخرات السابقة إلى توجيه مدخراتهم إلى أصول أكثر أمناً في هذه الحالة وهي الأصول المادية كالسلع المعمرة والذهب ونتيجة لذلك سيزداد الميل الحدي للاستهلاك على الادخار وسيؤثر ذلك سلباً على الاستثمار ونمو الناتج القومي الحقيقي².

➤ **تأثير التضخم على الدائن والمدين:** في أوقات الارتفاع المستمر في الأسعار يستفيد المدين ويضار

الدائن. لأن المدين يفترض مبالغ محددة يلتزم بتسديدها بدون زيادة أو نقصان، إلا أن القيمة الحقيقية للدائن تنخفض مع ارتفاع الأسعار، فمثلاً لو اقتترضت ألف دولار من شخص في فترة تتزايد فيها الأسعار وقمت بتسديدها بعد سنة من الآن فإن قيمتها الحقيقية، أي ما يمكن أن تشتريه الألف دولار من سلع وخدمات، تقل نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار. وينطبق ذلك أيضاً على مدخرات الأفراد حيث تنخفض القيمة الحقيقية لهذه المدخرات في أوقات التضخم³.

➤ **آثار التضخم على هيكل التسويق والتوزيع:** فالتضخم يؤدي إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة.

فهذا القطاع يزدهر في حالات التضخم وتزداد قنوات التسويق. وتفق الزيادة في أسعار التجزئة الزيادة في أسعار الجملة أو الإنتاج. ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي، ويتعدد الوسطاء وترتفع نفقات التسويق، ويزيد ذلك من تضخم الأسعار فالإقتصاد الذي يعاني من التضخم يولد بين طياته قطاع تجاري طفيلي مكلف لا يضيف قيمة حقيقية لحجم السلع، ولكنه يرفع من القيم النقدية به لأسعار السلع، وهو بصفة عامة ذو كفاءة اقتصادية متواضعة⁴.

➤ **آثار التضخم على التجارة الخارجية:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع، ومن ثم عجز في

موازين التجارة الخارجية، أي تكون سالبة، إن حجم الواردات يفوق حجم الصادرات، ويرجع ذلك إلى⁵:

✓ عند ارتفاع أسعار السلع المحلية تفقد قدرتها على المنافسة الخارجية بسبب ارتفاع أسعارها، وبالتالي

تحجم تلك الدول عن استيراد تلك السلع، وبالتالي تتراجع الصادرات.

¹ أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999، ص: 90.

² أكرم حداد، مشهور مدلول، مرجع سبق ذكره، ص: 207.

³ بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، 2010، ص: 310.

⁴ أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

⁵ محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص: 199.

✓ ترتفع أسعار السلع المحلية مع وجود سلع مستوردة بنفس الجودة لكن بأسعار أقل، وبالتالي يميل المجتمع المحلي إلى زيادة استهلاك السلع المستوردة، ومن ثم تتزايد الواردات وتؤدي زيادة الواردات عن حجم الصادرات وبالتالي عجز ميزان المدفوعات.

➤ **أثر التضخم على ميزان المدفوعات:** يترتب على التضخم زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات الخارجي في الدولة وذلك لأنه يترتب عليه ما يلي¹:

✓ زيادة العجز في الحساب الجاري بسبب نقص الصادرات لأنها تكون أغلى نسبياً وزيادة الواردات لأنها تكون أرخص نسبياً.

✓ هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى عملات ودول أخرى ذات فائدة حقيقية أعلى.

✓ إجماع رؤوس الأموال الأجنبية عن التدفق إلى داخل الدولة بسبب انخفاض أسعار الفائدة أو العائد الحقيقي على الاستثمارات.

➤ **أثر التضخم على إعادة توزيع الثروة:** يمكن التمييز هنا بين أصحاب الثروات المادية (الحقيقية)

وأصحاب الثروات المالية وتأثير التضخم على كل منهم فأصحاب الثروات المالية ونتيجة التضخم فإنهم سيخسرون جزء من القيمة الحقيقية لأصولهم نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لهذه الأصول أو الدخل، فمثلاً يستفيد المقرضون من التضخم ويتضرر المقرضون وذلك لأن المقرض يسدد نفس القيمة الاسمية من القرض الذي اقترضه في المستقبل وهذه القيمة توفر للمقرض نفس العدد من السلع والخدمات كما كانت في الماضي. وينطبق على ذلك المودعين من قيمة استثماراتهم².

➤ **أثر التضخم على النمو الاقتصادي:** اختلفت آراء الاقتصاديين بالنسبة لتأثير التضخم على النمو

الاقتصادي. فهناك فريق يرى بأن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. حيث تنشأ في المجتمع حالة تتسم بعدم التأكد من الأوضاع الاقتصادية في المستقبل فيؤثر ذلك على قرارات الاستثمار ومن ثم يقل حجم الاستثمار. كما تتأثر أيضاً قرارات المدخرين خاصة عندما يتوقعون استمرار الزيادة في الأسعار نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات، كما يري أنصار هذا الرأي أيضاً أن أصحاب الدخل التي تتمثل في الأجور أي العمل يقل حماسهم للعمل بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية مع ارتفاع الأسعار. أما الفريق الآخر فيرى بأن الشواهد التاريخية لا تدل على وجود انخفاض في حجم المدخرات أو الميل للعمل يقل بل بالعكس يرون بأن التضخم ربما يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي، فتخلق معدل الأجور لفترة معينة عن ملاحظة

¹ محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص: 308-309.

² أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص: 207.

الزيادة في الأسعار سيعمل على زيادة الأرباح مما يشجع على زيادة الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة فينخفض معدل البطالة ويرتفع حجم الناتج القومي خاصة عندما يكون الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج¹.

ب- الآثار الاجتماعية: يترتب على التضخم العديد من الآثار السلبية اجتماعيا التي لا تقل أهمية عن الآثار الاقتصادية ولعل أهم هذه الآثار الاجتماعية تتمثل فيما يلي:

✓ زيادة مستوى الفقر وبالتالي زيادة حجم الفئات المحرومة في الدولة.

✓ تدني مستوى الأمان الاجتماعي حيث تزداد الجرائم، وتنتشر السرقة و الفساد المالي والأخلاقي².

✓ زيادة حدة التفاوت الطبقي فيما بين فئات المجتمع نتيجة لسوء توزيع الدخل والثروة، ومن ثم ظلم

اجتماعي يتحمله الفقراء ومحدودي الدخل³.

✓ إن انخفاض القوة الشرائية للأفراد أصحاب الدخل المحدود والأجور الثابتة وارتفاعها بالمقابل

لفئات أخرى، سيعمق من الاختلال والتوازن الاجتماعي بين الأفراد، وسيتبع ذلك ظهور العديد من السلوكيات الاجتماعية المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية كالرشوة والسرقة والتهرب الضريبي والجمركي والى تدني ولاء الموظفين لمنشأتهم وأعمالهم والبحث عن فرص أخرى للكسب المشروع أو غير المشروع والى تدني إنتاجية العمل بسبب إحساسهم بعدم عدالة الجور ويترتب على ذلك كله تراجع الدولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي معا وتعميق المشكلات الاقتصادية السائدة فيه⁴.

✓ يعاني الدائنون من التضخم، حيث أنهم ملزمون بقبول قيمة قروضهم ممثلة في قوة شرائية أقل مما

أعطيت لانخفاض قيمة النقود، بينما يستفيد المدينون من انخفاض قيمة النقود لأنهم يسددون القرض بقيمته الاسمية التي تقل عن قيمته الحقيقية وقت الإقراض.

✓ المشروعات والمستثمرون، فإنهم يستفيدون من التضخم لارتفاع أسعار منتجاتهم ومن ثم ترتفع

معدلات أرباحهم، حتى مع ارتفاع أجور العمال، حيث أن، الطبقة الرأسمالية تستأثر لنفسها بأكثر قدر من الأرباح على حساب طبقة العمال، أضف إلى ذلك أن المشروعات تؤدي الفائدة المتفق عليها سلفا على

القروض، ومن ثم فإنها تستفيد من التضخم، وبطبيعة الحال يضار العمال وأصحاب الدخول الثابتة من

التضخم، حيث أن أجورهم ثابتة، مع ارتفاع الأسعار، كما أن رفع أجورهم عادة ما تتم بنسبة أقل من ارتفاع

¹ بسام الحجار، عبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص: 311-312.

² إياد عبد الفتاح السنور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص: 298.

³ محمد أحمد السريثي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص: 309.

⁴ أكرم حداد، مشهور مذلول، مرجع سبق ذكره، ص: 208.

الأسعار وبعد مرور فترة زمنية من ارتفاعات الأسعار.¹

ثانياً: سياسة استهداف التضخم

تعتبر سياسة استهداف التضخم من السياسات التي ظهرت في بداية التسعينات، نتيجة فشل المقاربات البديلة المبنية على استهداف سعر الصرف واستهداف القواعد النقدية، وتتطلب سياسة استهداف التضخم توفر بعض العناصر السياسية التي من شأنها زيادة كفاءة السياسة النقدية وتخفيض نتائج ايجابية فيما يتعلق بتقلبات التضخم والنتائج والوقاية من أثر الصدمات.

أ- **تعريف سياسة استهداف التضخم:** يعرف استهداف التضخم بأنه النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط وإنما يتم استهداف معدل التضخم بشكل مباشر اذ يتم تحقيق هذا الهدف من خلال إتباع ثلاث خطوات²:

- ✓ تحديد السياسة النقدية الكفيلة بمعدل التضخم المستهدف.
- ✓ أن يتبأ البنك المركزي بمعدل التضخم في المستقبل.
- ✓ تتم مقارنة المعدل المستهدف بالمعدل المتوقع فإذا كان المتوقع أعلى من المستهدف يتم إتباع سياسة نقدية انكماشية والعكس.

كما يعرف 2002 eser turer: استهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان عن الهدف الرسمي كمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الإعلان الظاهر بان تحقيق واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية.

ب- أسباب تبني سياسة استهداف التضخم:

هناك عدة عوامل ساعدت على ظهور هذه السياسة نذكر منها³:

- ✓ ارتفاع التضخم في عقد الثمانينات قد أثر عكسيا على معدل النمو الاقتصادي وعلى تخفيض الموارد الاقتصادية، لذا يجب تخفيض معدل التضخم والتحكم في معدله كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

¹ سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

² بشيشي وليد، متطلبات تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، مجلة القدس للأبحاث والدراسات، العدد41، كانون الثاني 2017، ص: 106.

³ طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004-2005، ص ص: 105-107.

✓ عدم استقرار العلاقة بين المجمعات النقدية والتضخم _ في الغالب _ خلق مشكلة لسياسة نقدية تستهدف المجمعات النقدية مما نتج عن التقليل من قيمته والتخلي عنه لصالح سياسة استهداف التضخم، إن عدم استقرار هذه العلاقة لا يعطي نتائج غير مرضية على تحقيق تضخم منخفض، علاوة على ذلك فإن سياسة الاستهداف النقدي لا تزود البنك المركزي بإشارات كافية حول موقف السياسة النقدية، فإذا كانت هناك صدمات نقدية فإن هذه السياسة لا تساعد على تثبيت معدلات التضخم المتوقعة لكي تكون دليلاً جيداً لمساءلة البنك المركزي، إضافة إلى ذلك لا يساعد الاستهداف النقدي على زيادة شفافية السياسة النقدية ووضع البنك المركزي أمام المساءلة لدى الجمهور، لذا يتطلب الأمر ضرورة وجود استهداف وسيط للسياسة النقدية يؤدي إلى زيادة فعاليتها في التأثير على استقرار معدل التضخم.

✓ يحدد البنك المركزي معدل أو مجال للتضخم في فترة محددة حتى يتفادى مشكلة تضارب الاستهدافات (كاستهداف سعر الصرف أو قيود المجمعات النقدية). إن تحديد هذه المعدلات من شأنها أن تضع قيوداً أمام البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية بما يخلق هدفاً لاستقرار الأسعار في المدى الطويل دون استهداف متغيرات أخرى.

✓ يعتبر استهداف التضخم إطار حديث لإدارة البنك المركزي للسياسة النقدية من خلال تعهده بتخفيض معدلات التضخم المستهدفة والمحافظة على استقرار الأسعار في المدى الطويل، يوفر هذا الإطار حركية أكبر للبنوك المركزية في وضع وإدارة أدوات النقدية وتغييرها في الوقت المناسب لمواجهة الضغوط التضخمية المحتملة.

ج- متطلبات تجسيد سياسة استهداف التضخم:

هناك مجموعة من الشروط اللازمة قصد تهيئة البيئة المناسبة لنجاح عملية تطبيق سياسة استهداف التضخم ومن أهمها ما يلي¹:

➤ **الشروط العامة:** يقصد بالشروط العامة الخصائص التي يجب أن يتميز بها البلد المعني لكي

نستطيع الجزم بأن السلطات النقدية تستهدف التضخم فعلياً، وتتمثل فيما يلي:

✓ الإعلان للجمهور عن الهدف المراد تحقيقه من التضخم وذلك في المدى المتوسط.

✓ التزام البنك المركزي بتحقيق الاستقرار في المستوى العام لأسعار وجعله الهدف الأكثر أولوية في

السياسة النقدية.

✓ استخدام كافة المعلومات من المتغيرات الاقتصادية وعدم الاكتفاء بالمجمعات النقدية فقط، وذلك

¹ لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 109-111.

لاتحاد قرارات السياسة النقدية.

✓ درجة شفافية عالية في سلوك السياسة النقدية أثناء الاتصال بالجمهور والأسواق.

✓ إعطاء البنك المركزي المسؤولية لإبقاء معدل التضخم حول الهدف وإعطاءه درجة معينة من

الاستقلالية لتحقيق الهدف المنشود.

➤ **الشروط الأولية:** وهي تلك المعايير المبدئية التي يجب توفرها في بلد ما وذلك لإكساب سياسة

الاستهداف فعالية أكبر في تطبيقه، عموماً توجد ثلاثة شروط مسبقة لفعالية استهداف التضخم هي:

✓ **استقلالية البنك المركزي:** تعتبر الاستقلالية من المتطلبات الأساسية لاستهداف التضخم، وغياب

هذا الشرط يضعف فعالية السياسة النقدية في الوصول إلى استهداف الموضوع مع إجبار البنك المركزي التكيف مع سياسته النقدية حسب الظروف السائدة.

✓ **امتلاك هدف وحيد:** يقتضي هذا الشرط وجود هدف نهائي واحد ووحيد للسياسة النقدية يتمثل في

معدل مستهدف محدد لفترة معينة، عند تبني البلد لنظام سعر الصرف الثابت تكون غير قادرة على بلوغ معدل مستهدف للتضخم وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف في نفس الوقت، إذا كان البلد يعرف حركة كبيرة لانتقال الأموال، فإن تحقيق هدف استقرار سعر صرف العملة المحلية يكون على حساب تحقيق معدل تضخم منخفض، وهذا ما يؤثر على مصداقية السياسة النقدية. وإذا ما حدث تضارب بين الأهداف يصعب على صانعي السياسة النقدية إعطاء الأولوية لهذين الهدفين وتوضيحهما للجمهور بطريقة موثوقة، ولكي يتم نقادي هذا التضارب الحاصل يجب إتباع نظام صرف مرن إلى الحد الذي يكون فيه التضخم له الأولوية في حالة حدوث أي تعارض، لذا يكون الطريق الأكثر أماناً لنقادي تلك المشاكل أن لا تكون أي متغيرات اسمية مستهدفة تشارك هدف التضخم المنخفض.

✓ **وجود علاقة مستمرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم:** يقتضي هذا الشرط توفر علاقة

مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم يرى Jonson أنه يجب أن تكون السلطة النقدية قادرة على تشكيل نموذج ديناميكي للتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه و التحكم فيه وفقاً للمعلومات المستقبلية المتاحة، لذا يتوجب على السلطات النقدية أن تكون لها القدرة على التأثير بأدواتها المتاحة في حال انحراف المعدل عن قيمته كما يتطلب كذلك نجاح هذه السياسة توفر أسواق مالية متطورة لكي يتم استخدام تلك الأدوات بفعالية كبيرة تسمح بنقل الآثار إلى القطاع الحقيقي وإذا حدثت انحرافات في معدل التضخم يمكن تصحيحها في الوقت المناسب.

د- إجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم:

حتى يتم تطبيق سياسة استهداف التضخم في الواقع العملي يجب مراعاة بعض القضايا المهمة والمتمثلة أساسا فيما يلي¹:

✓ **الجهة المخول لها تعيين معدل التضخم المستهدف:** تعتمد هذه الهيئة على مدى استقلالية البنك المركزي وإعلانه عن الاستهداف. ويعلن استهداف التضخم في الحقيقة من قبل البنك المركزي لتوافق عليه الحكومة بعد ذلك وهذا لترقية الاتفاق بين صانعي القرار في الهيئتين مما يزيد من فعالية ومصداقية هذا الإطار من السياسة النقدية، أما في الدول النامية يتطلب ضرورة تحديد معدل التضخم المستهدف من قبل الحكومة بالتنسيق مع البنك المركزي لتحقيق زيادة دعم السلطات المالية للسلطات النقدية في استهداف التضخم.

✓ **التفاعل مع أهداف سياسات أخرى:** يتمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في إطار استهداف التضخم في الوصول إلى معدل التضخم المحدد، ولا يمكن أن يتبع بهدف آخر ما لم يكن منسجم وغير متعارض مع الهدف الأساسي، على أي حال هناك أهداف أخرى تكون مستهدفة كت تحقيق مستوى التشغيل الكامل، بالرغم أنه في المدى القصير يتعارض هذين الهدفين. في نظام استهداف التضخم تكون أهداف السياسة النقدية وأهداف السياسة المالية متفاعلة ضمنا مع بعضها البعض، بحيث يجب أن تأخذ السياسة النقدية بعين الاعتبار تأثيرات السياسة المالية على التضخم، وفي نفس السياق يجب أن تؤيد السياسة المالية استهداف التضخم قد يسبب حجم أكبر من الدين العام توقعات مستقبلية بارتفاع معدل التضخم مما يخلق بعض الصعوبات للبنك المركزي في بلوغ التضخم المستهدف في المدى القصير.

✓ **تعريف مفصل للمعدل المستهدف:** يعتمد التحديد الدقيق لهذا المعدل على الخطوات التالية:

▪ **تصميم الأفق الزمني للاستهداف:** يعرف الأفق الزمني بطول عمر المرحلة الزمنية للوصول إلى

الاستهداف المعلن سابقا والفترة التي يمكن السيطرة عليه، ويتأثر الأفق الزمني للاستهداف بما يلي:

- قدرة السياسة النقدية على مواجهة الصدمات الطلب أو العرض الكلي قصيرة الأجل.

- نوع نظام استهداف التضخم المطبق من قبل البنك المركزي إما صارما أ مرنا.

▪ **تحديد مؤشر مناسب للتضخم:** يختلف الاختيار بين مؤشر الأسعار المستعمل في حساب معدل

التضخم المستهدف من دولة لأخرى بسبب تباين المناهج في حسابه في هذه الدول، يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الأكثر استخداما في قياس معدل التضخم بدلا من مكش الناتج المحلي الإجمالي، إذ

¹ طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 111-117.

يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين معروف جدا لدى الجمهور مما يسهل فهمه ولا يحتاج إلى قدر أكبر من المراجعة أو التعديل ويعكس أيضا التوازن بين العوامل المحددة للطلب والعرض الكلي في النشاط الاقتصادي، كما لا يسمح بالأخذ في الحسبان التغيرات الكمية والتعديلات في هيكل الإنفاق.

▪ **تحديد مستوى الاستهداف:** يعد تحديد الهدف الكمي للتضخم المستهدف من السمات المهمة

لسياسة استهداف التضخم، فمن الناحية العملية حددت عدة دول معدلاتها المستهدفة للتضخم كأرقام أحادية منخفضة بينما من الناحية النظرية يبدو التضخم الصفري يعد نظيرا لاستقرار الأسعار كما يفترضه كحالة أو وضعية عادية للاقتصاد الرأسمالي.

▪ **الاختيار بين معدل أو مدى مستهدف للتضخم:** توجد عدة أسباب تجعل الدول تتباين في استهداف

مدى تضخم معين منها:

- نظرا لصعوبة التنبؤ بآثار الأدوات النقدية والفترة اللازمة لملاحظة تلك الآثار فان احتمال عدم تحقيق معدل محدد سوف تظل كبيرة.

- إن تبني مدى واسع يتضمن بعض المجال لاستقرار الناتج المحلي الخام.

- يحتاج الأمر إلى مدى مستهدف من التضخم لإبقاء بعض المرونة للرد على الصدمات قصيرة الأجل.

✓ **المساءلة والشفافية والمصداقية:** تساعد المساءلة على توضيح ما إذا كانت الانحرافات عن المعدل المستهدف ناتجة عن خطأ من البنك المركزي أو أن الانحرافات كانت متوقعة أثناء تطبيق السياسة النقدية، كما أن المساءلة تنقص من احتمال اتساع التباطؤات الزمنية إذا حدثت للسلطة النقدية انحرافات عن تحقيق هدفها في الأجل الطويل. وتعني الشفافية في الإعلان عن الهدف للجمهور أن البنك المركزي ملتزم بتحقيقه مع توضيح شكل واتجاه العلاقة بين أدوات المستخدمة ومدى اتساقها مع ذلك الهدف، تخلق الشفافية ثقة الجمهور في السوق من ناحية استقرار الأسعار من خلال تفهمهم للمعدل المستهدف من قبل البنك المركزي وعدم إساءة الفهم إذ حدثت توقعات خاطئة للظروف المستقبلية مما ينتج عنه انحرافات عن المعدل أو المدى المستهدف.

✓ **تحديد توقعات التضخم:** يستخدم نظام استهداف التضخم التوقعات بصفة آلية بسبب طبيعة النظرة

المستقبلية في تحديد المعدل المستهدف تكون للبنك المركزي معلومات كافية تفيد عن مدى اقتراب المعدل المتبأ به عن المعدل المستهدف مما يمكنه من معرفة مقدار اتساع الفجوة، وبالتالي يقوم بتنفيذ أدواته بما يتماشى وتحقيق المعدل المستهدف. وان نجاح النظرة المستقبلية في تحقيق الهدف المعلن في المدى الطويل

يجعل السياسة النقدية تبحث عن الأدوات الممكن استخدامها بتحديدتها وكيفية استخدامها وبقدر وتوقيت مناسبين، يتطلب هذا النجاح توفر العناصر التالية:

- معدل التضخم المنتبأ به من خلال نموذج اقتصادي كلي يعتمد على توصيف العلاقات الهيكلية الأساسية للاقتصاد القومي.
- تنبؤات عن معدل التضخم من خلال نموذج إحصائي مثل نماذج متجهة الارتباط الذاتي والمسح الميداني لتوقعات التضخم من جانب كافة عملاء السوق المالي والنقدي.
- دراسات اتجاهات تطور التغيرات الأساسية المالية والنقدية مثل التسهيلات الائتمانية الممنوحة والطلب على النقود وأسعار الأسهم والسندات وحالة سوق العمل.

هـ - تقييم سياسة استهداف التضخم

سنتناول مختلف الفوائد الايجابية التي حققتها الدول التي نجحت في تطبيق الإطار الحديث للسياسة النقدية مع الإشارة إلى أهم المشاكل التي واجهتها هذه الدول بالتطرق إليها في العناصر التالية.

➤ مزايا سياسة استهداف التضخم

تتمثل أهم مزايا هذه السياسة فيما يلي¹:

- ✓ الفائدة الهامة من تطبيق بعض الدول لهذه السياسة في تمكنها من الموصول والإبقاء على نسبة منخفضة ومستقرة من التضخم في المدى الطويل مما يؤدي لإحداث تأثيرات مهمة في النمو الاقتصادي.
- ✓ تساعد سياسة استهداف التضخم على تفادي التقلبات الكبيرة في الدخل القومي نتيجة لزيادة الثقة في توقعات الجمهور وعملاء السوق لمعدل التضخم في المستقبل لذا يمكن اعتبار استهداف التضخم ذا منفعة للاقتصاد الحقيقي بحيث يحفز على النمو ويقلل من التقلبات في الدخل.

✓ تزيد درجة التأكد بالنسبة لاستقرار العلاقة بين مستوى الأسعار والأجور في المستقبل في ظل الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل أكثر منه في حالة استهداف المجمعات النقدية أو سعر الصرف مما يؤدي إلى جعل التوقعات التضخمية منسقة وأكثر دقة ويجنب الاقتصاد صدمات الطلب أو العرض الكلي.

- ✓ يعطي تعديلات دورية أفضل للاقتصاد لأنه يترك مجال هام لتطبيق تقدير اتجاهات السياسة النقدية ويمكن البنك المركزي من أن يكون أكثر مرونة في التعامل مع صدمات العرض والطلب.
- ✓ يعتبر استهداف التضخم الإطار المحفز على إحداث تغيير مؤسستي بإعطاء البنك المركزي قدر

¹ طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص: 119-121.

أكبر من الاستقلالية من خلال تخفيض الضغوط السياسية عليه مما يمكنه من تحقيق هدف استقرار الأسعار بالتركيز على معدل أو مدى واضح للتضخم، يؤدي هذا الأسلوب إلى وضوح واستقلال وعدم تداخل مهام السلطة التنفيذية والسلطة النقدية.

✓ خلق الشفافية واليقين وتقدم أكبر لدى كافة عملاء السوق لتوجهات السياسة النقدية مما يؤدي في النهاية لخلق المصداقية في البنك المركزي وقدرته على الوفاء بالتزاماته.

✓ يعطي هذا النظام القدرة على تخفيض وقوع البنك المركزي في مشكلة التباطؤات الزمنية للسياسة النقدية الناتجة عن الضغوطات السياسية لإحداث توسع في العرض النقدي.

➤ انتقادات سياسة استهداف التضخم

بالرغم من المزايا المحققة في ظل هذه السياسة إلا أنها لم تسلم من الانتقادات والتي نلخصها فيما يلي¹:

✓ هناك شك كبير يحوم حول مقدرة السلطة النقدية على تطبيق سياسة نقدية تؤثر بالفعل المطلوبة

على معدل التضخم، إذ يتوقع مصممي السياسة النقدية أن تكون عملية الوصول إلى معدل التضخم المستهدف محفوفة بالمخاطر وصعبة التجسيد مقارنة بتثبيت سعر الصرف أو تحقيق معدل نمو ما أو التحكم في المعروض النقدي.

✓ تسود عملية تطبيق سياسة استهداف التضخم الأخذ بعين الاعتبار تأخيرات محتملة طويلة بين

التغيرات في السياسة النقدية وتأثيراتها على التضخم، فيجب السماح بمرور فترة زمنية كافية قبل التأكد من مدى تحقق الأهداف أو إجراء التعديل اللازم حول السياسة المنتهجة.

✓ ينصب اهتمام البنك ضمن إطار سياسة استهداف التضخم على ارتفاع الأسعار بشكل جوهري،

ويتجاهل كل التقلبات الطارئة والمؤقتة في الأسعار مما يجعل جني الآثار الايجابية للسياسة على المستوى الجزئي بعيد المنال.

✓ على الرغم من النجاحات الباهرة التي حققتها سياسة استهداف التضخم في التخفيض المستمر

لمعدلات التضخم، إلا أن الأسواق لا تزال تشك في مدى إمكانية المحافظة على هذه الانجازات في المستقبل

✓ إن الطبيعة المستقبلية لإطار استهداف التضخم يجلب بعض الشكوك في عملية صناعة القرار

السياسي، حيث يسمح بالمزيد من حرية التصرف من جانب البنك المركزي من مجرد استهداف سعر الصرف أو المعروض النقدي، لذلك قد تسمح هذه السلطة التقديرية لواضعي السياسات التوسعية بشكل مفرط.

¹ شوقي جابر، تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الإشارة إلى تجربة البرازيل، الشيلي، تركيا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 06، 2014، ص: 81.

المطلب الرابع: علاقة سعر الصرف بالتضخم

يمكن إيجاد العلاقة بين سعر الصرف والتضخم وإبراز بعض الانعكاسات التي تتولد بينهما في الفروع الآتية.

أولاً: نظرية الحلقة المفرغة

ركزت نظرية الحلقة المفرغة على الترابط الوثيق بين أسعار الصرف وعرض النقود والتضخم، وملخص هذه النظرية تتمثل فيما يلي¹:

✓ إن التغيرات في أسعار الصرف أو عرض النقود تؤثر بصورة مباشرة في معدل التضخم، كما يؤثر التضخم في أسعار صرف العملة المحلية وعرض النقود الحقيقي.

✓ الفرضية التي تركز عليها النظرية هي مرونة السعار الداخلية في المد القريب والبعيد، مما يسمح بتحريك معدل التضخم نتيجة لأي تغير في أسعار الصرف أو عرض النقود.

✓ يعتقد مؤيدو هذه النظرية أن هذه العلاقة تتسم بدرجات من التشابك والتعقيد بحيث لا يمكن الجزم عن معرفة المتغير الرئيسي الذي يحكم هذه العلاقة.

✓ إن أفكار دورنيس تعد اللبنة الأساسية للجدال الذي أثير في الثمانينات والتسعينات حول فرضية مرونة السعار والعلاقة المباشرة بين أسعار الصرف وعرض النقود والتضخم، ومعظم هؤلاء توصلوا في دراساتهم التجريبية إلى أن هذه العلاقة هي غير مستقرة، وأن التأثير المباشر الذي تدعيه نظرية الحلقة المفرغة هو افتراض غير منطقي.

✓ واجهت هذه النظرية نقدا لاذعا لهذه النظرية، حول فكرة مرونة السعار التي اعتقدوا بأنها لا تتسجم والواقع، فجمود الأسعار هي حال مسلم بها في المدى القريب على أقل تقدير، لذا فان تحليل هذه النظرية للعلاقة بين أسعار الصرف وعرض النقود والتضخم ينسجم والمدى البعيد وليس القريب.

✓ لقد شغلت مشكلة التضخم جدلا واسعا حول اختيار نظام سعر الصرف الذي يكفل الحفاظ على معدلات التضخم منخفضة، فمؤيدو نظام أسعار الصرف الثابتة أكدوا بأن تبني هذا النظام يسهم بالتخلص وبشكل نهائي من مشكلة التضخم عن طريق السياسة النقدية بنظام أسعار الصرف الثابتة يحتم السيطرة النقدية وهذا يجبر واضعي السياسة النقدية على الإيفاء بوعودهم من خلال تقديم معدل تضخم منخفض.

فحسب هذه النظرية فان زيادة معدلات التضخم المحلي بنسبة أكبر من معدلات التضخم الأجنبي سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية في سوق الصرف، حيث يترتب عن التضخم المحلي ارتفاع أسعار

¹ فوز جار الله نايف، سعدون حسين فرحات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 269-270.

الصادرات الوطنية، مما يجعلها أقل منافسة في الأسواق الدولية كما يجعل أسعار الواردات أرخص نسبيا من السلع المحلية، ويترتب على هذه العملية ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الأجنبية وعلى العملة الأجنبية مقابل انخفاض طلب الجانب على العملة الوطنية لانخفاض طلبهم على السلع والخدمات الوطنية فتتدهور قيمة العملة المحلية¹.

ثانيا: التضخم واختيار نظام سعر الصرف

لقد شغلت مشكلة التضخم جدلا واسعا اختيار نظام سعر الصرف الذي يكفل الحفاظ على معدلات التضخم منخفضة، فمؤيدو نظام أسعار الصرف الثابت أكدوا بأن تبني هذا النظام يسهم بالتخلص وبشكل نهائي من مشكلة التضخم عن طريق تقييد السياسة النقدية بنظام أسعار الصرف الثابتة يحتم السيطرة النقدية وهذا يجبر واضعي السياسة النقدية على الإيفاء بوعودهم من خلال تقديم معدل تضخم منخفض².

ومن بين الدراسات التجريبية التي تخصصت في الموضوع، نجد تلك المقدمة من قبل caramazza و aziz (1998) التي أشارت إلى أن التضخم كان بانتظام أكثر ضعفا وأكثر استقرارا في البلدان التي تتبنى سعر الصرف الثابت، مقارنة بالأنظمة العائمة، مع الإشارة إلى أن هذا الاختلاف في المردودية قد تراجعت أهميته منذ بداية سنوات التسعينات. والتفسير الأهم لأفضلية مردودية نظام سعر الصرف الثابت مقارنة بمردودية الأنظمة العائمة في مكافحة التضخم يكمن في القاعدة التنظيمية (الانضباط النقدي) التي ينطوي عليها تبني نظام سعر الصرف الثابت، حيث أن الدول المتبنية لهذا النظام تعرف نموا ضعيفا في الكتلة النقدية (عرض النقود) التي تترجم أثر القواعد التنظيمية والمصادقية التي تحدثها هذه الأنظمة. هذا إلى جانب أن تثبيت سعر الصرف يرفع ويزيد من ثقة الاحتفاظ بالعملة المحلية ويحفز على زيادة الطلب على العملة عند مستوى معطى للعرض النقدي مما يساهم في المحافظة والإبقاء على معدلات تضخم ضعيفة.

الجمع بين هاتين الميزتين يتمخض عنه تباطؤ وتسجيل معدلات ضعيفة في سرعة دوران النقود والانخفاض السريع في أسعار الفائدة. نظام سعر الصرف الثابت تتوفر في ظلها ثقة أكبر من نظام سعر الصرف الوسيط الذي بدوره يعطي ثقة أكبر في النظام مقارنة بالنظام العائم، أفضلية النظام الثابت تكون أكثر أهمية في البلدان ذات الدخل المنخفضة منه في باقي مجموع الدول التي لا تراقب تدفق رؤوس الأموال الدولية. حيث أن مراقبة رؤوس الأموال تخفض من درجة الثقة، فضلا عن ذلك تكون تغيرات التضخم ضعيفة في النظام

¹ أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016-2017، ص: 95.

² فواز جبار نايف وسعدون حسين فرحات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 168-169.

الثابت مما هي عليه في النظام المرن.¹

في حين يرى مؤيدو نظام سعر الصرف المرن أن الأخير يقدم معدلات تضخم تماثل ما يقدمه نظام سعر الصرف الثابت في المدى البعيد، إذ يعتقد (كويرك، 1996) بأنه في المدى البعيد يكون هناك تكيف بين تقلبات أسعار الصرف والتضخم لذلك من المرجح أن تلغى الفوارق بين معدل التضخم في ظل نظام أسعار الصرف المختلفة، حيث أن فرضية معدل التضخم المنخفض تحت نظام أسعار الصرف الثابت لم تعد تلقى قبولاً في ظل بعض الحرية التي أعطيت للسياسة النقدية في هذا النظام.²

ثالثاً: أثر تغيرات أسعار الصرف على الأسعار المحلية

إن أثر تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية يحدث من خلال ثلاث مصادر هي³:

✓ القناة الأولى تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية "لجوستاف كاسل"، ووفقاً لآرائه فإن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة المحلية فيما لم يتغير الوضع السعري في غيرها من الدول التي تشترك معها في التجارة، فإن قيمة التعادل للعملة المحلية سوف تصبح أقل مما كانت عليه من قبل، وتعمل الموازنة السلعية على إعادة التوازن عند اختلاله.

✓ أما القناة الثانية التي تأتي منها علاقة سعر الصرف بالأسعار المحلية (التضخم) هي قناة تخفيض قيمة العملة أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، وهو يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية، إلا أن قوة التأثير على الأسعار المحلية والفترة التي يستغرقها تحقق هذا التأثير لا يزال محل خلاف، وذلك لأن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها، نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة، ودرجة المنافسة في صناعة بدائل الواردات المحلية التي تختلف من اقتصاد لآخر، حيث من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة.

✓ والثالثة تتمثل في اثر تغير سعر الصرف على تغير الأجور النقدية التي تؤثر على فعالية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها، إن آثار تخفيض قيمة العملة "ارتفاع سعر الصرف الأجنبي" على المتغيرات الاقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على مدى استجابة الأجور الاسمية والأسعار لذلك

¹ محمد جبوري، مرجع سبق ذكره، ص: 211-212.

² فواز جبار نايف وسعدون حسين فرحات، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

³ صالحى فوزية، مرجع سبق ذكره، ص: 78-79.

التخفيض، فكلما ارتفعت الزيادة في الأجر الاسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما قل التغيير في الأجر الحقيقية، ومع ارتفاع درجة ربط أثر الأجر مع المستوى العام للأسعار، ومع اقتصاد يميل للانفتاح سيكون أثر تغير سعر الصرف الاسمي على الأجر الحقيقية وعلى مستوى الناتج قليلا، وعليه فان ربط الأجر بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف ويمكن القول أن تأثير ارتفاع مستوى السعر المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة الواردات وزيادة الطلب على العملة الأجنبية، وانخفاض كلا من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع سعر الصرف الأجنبي للارتفاع.

المبحث الثالث: انعكاسات تغير سعر الصرف على حركة رؤوس الأموال الدولية

إن الحركة الدولية الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد الدولي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فيصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها على الصعيد الدولي، حيث تلعب التحركات الدولية لحركة رؤوس الأموال دورا مهما وفعلا للمحافظة على استقرار ميزان المدفوعات وتوازنها، وهذا ما يؤثر على سعر الصرف العملة، وسيتم تبين هذه العلاقة التي تربط بين سعر الصرف وحركة رؤوس الأموال في المطالب التالية.

المطلب الأول: مفاهيم النظرية لرؤوس الأموال الدولية

أولاً: مفهوم حركة رؤوس الأموال: المقصود بحركة رؤوس الأموال هو انتقالها من البلدان التي تمتلك فائضا منها إلى دول التي تعاني عجزا، وذلك عبر عدة قنوات منها الاستثمار والإعانات والقروض والاستثمارات¹.

ثانياً: مظاهر حركة رؤوس الأموال الدولية

حركة رؤوس الأموال تتم بين الدول وتتضمن طرفين في دولتين سواء كان هذا الطرفان شخصين طبيعيين أو معنويين، سواء كانا جهة خاصة أو جهة حكومية أو هيئة أو منظمة دولية.

وعلى هذا الأساس فان حركة رؤوس الأموال الدولية يمكن أن تتضمن ما يلي:²

✓ اشتراك مواطنين في دولة معينة في مشروعات خاصة أو حكومية في دولة أخرى من خلال اشتراك صريح في المشروعات أو عن طريق شراء أسهم.

✓ تصدير مواطني دولة معينة سلع وخدمات وإبقاء حصيلة التصدير في دولة أخرى في شكل ودائع.

¹ ترقو محمد، فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية-دراسة قياسية الجزائر تونس المغرب-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، ص: 60.

² فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 13-14.

- ✓ انتقال الأموال من دولة إلى أخرى وإبداعها في الدول الأخرى بهدف الحصول على عائد أكبر.
- ✓ إبقاء مواطني دولة معينة الأرباح التي تحققها المشروعات التي يملكونها في دولة أخرى من أجل إعادة استخدامها في تلك الدولة.
- ✓ حركات انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى سواء كانت فورية أو آجلة والتي ترافق وترتبط بحركة السلع أو الأشخاص بين الدول.
- ✓ انتقال رؤوس الأموال بين الدول من طرف واحد كالمساعدات والهبات والمنح الخاصة والعامّة.

المطلب الثاني: أهم أشكال حركة رؤوس الأموال

أولاً: الاستثمار الأجنبي

1- عموميات حول الاستثمار الأجنبي

➤ مفهوم الاستثمار الأجنبي: ويقصد به تحركات الأموال النقدية أو العينية والحقوق المعنوية، من بلد إلى بلد آخر، لإقامة مشروع اقتصادي ومساهمة في رأس مال المشروع قائم بهدف تحقيق ربح يفوق ما يتوقع الحصول عليه من البلد المصدر لها¹.

وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي كونه هذا الأخير الوسيلة التمويلية التي تسعى الدول النامية إلى اجتذابها، وهذا من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتقدم لها كافة الضمانات القانونية التي توفر للمستثمر الأجنبي مناخاً ملائماً للتوظيف.

➤ تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه

هو انتقال أو تحويل رؤوس الأموال الأجنبية من دولة معينة إلى أخرى للمساهمة في المشروعات التي تقوم بها هذه الدولة لتوسيع نشاطاتها الاستثمارية².

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجه، وان للمستثمر الحق في إدارة مجوداته، وقد تتباين درجة هذا الحق بتباين النسبة التي يملكها المستثمر الأجنبي من أصل رأس المال. كما له الحق التصويت على القرارات الإدارية وقد تختلف هذه النسبة بين البلدان وحسب سياسة البلد

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص:56.

² إبراهيم متولي حسن المغربي، دور الحوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، ط1، دار النشر الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص:147.

المضيف. وهذا يعني ان المستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير على إدارة المشروع المقام في البلد المضيف¹.

➤ أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

ويضم الأنواع التالية²:

أ- **الاستثمار المشترك**: يقوم هذا النوع من على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر من خلال شراكة دولية، ويحدث ذلك فيشكل مشروعات اقتصادية تتدرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية، تتم في الدولة المضيغة وبمشاركتها، هو إن صيغة المشاركة تجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها من الموارد التكنولوجية والخبرات الإدارية دون ان تتخلى عن السيطرة ولو جزئيا على المشاريع المقامة على أرضها.

ومن المزايا التي يمنحها هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف ما يلي:

- ✓ زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتطور التكنولوجي.
- ✓ خلق فرص عمل جديدة في اقتصاد البلد.
- ✓ زيادة فرص التصدير وتعديل ميزان المدفوعات للدول النامية.
- ✓ الاستفادة من وفرة الحجم وتقليل الكلف في بناء مشاريع اقتصادية واسعة الإنتاج.
- ✓ إنتاج سلع ذات جودة عالية وهذا يساعد على المنافسة في الأسواق العالمية.

ب- **الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي**: هذا النوع من الاستثمار يعد هو الأكثر أهمية

بالنسبة للمستثمر الأجنبي، حيث تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء مشروع للإنتاج والتسويق أو أي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيغة، ويتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام المستثمر الأجنبي بجلب الحزمة التكنولوجية التي يحتاجها والتي تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية والتقنية للمشروع المراد إقامته دون تدخل الدولة المضيغة. وتحقق هذه الاستثمارات للمستثمر الأجنبي في الدول النامية الحرية الكاملة في إدارة النشاط الإنتاجي والتسويقي والمالي وغيرها، وهذا يعني تحقيقها أرباحا كبيرة وبتكاليف قليلة.

ت- **الاستثمار في المناطق الحرة**: المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة والتي

تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعريفات جمركية، وبعدئذ تقوم بإعادة تصدير المنتجات منها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها. ومن الأهداف التي تسعى الدولة المضيغة تحقيقها عند إنشاء المنطقة الحرة

¹ باسم حمادي الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر (عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد)، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014، ص: 18.

² مرجع نفسه، ص: 22-29.

هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنح الحرية أكبر للتملك وتحويل الأموال والإرباح إلى خارج الدولة المضيفة، وتقديم بعض التسهيلات والحوافز التي لا تتوفر في المناطق الأخرى من الدولة المضيفة.

ث- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع: تأخذ هذه المشروعات في شكل اتفاقيات مبرمة بين

طرف أجنبي وطرف وطني، يتم بموجبها الطرف الأول الأجنبي بتزويد الطرف الثاني الوطني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي بعض الأحيان وبأخص الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة والمعدات اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه.

تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر

تأخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، شكل الاستثمارات في حافظة الأوراق المالية. هي التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأسمالي، دون إن تكون له السيطرة على المشروع، ودون انتقال المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجيا المرافقة لرأس المال¹.

2- مخاطر الاستثمار الأجنبي

إن أي مستثمر عقلاني يبحث عن المرودية الأعلى مع حد أدنى من المخاطرة، ومن المخاطر المحتملة التي يواجهها المستثمر عند الاستثمار في الخارج كما يلي²:

➤ **الخطر المالي:** هو خطر السهم أو السند الخاص بالشركة، أو خطر القطاع الاقتصادي الذي تعمل

ضمنه الشركة أو خطر السوق المالي بشكل عام.

➤ **الخطر السياسي:** والذي ينتج عن طبيعة الأنظمة السياسية التي قد لا تسمح بضمان استثمارية أي

مشروع استثماري بغض النظر عن طبيعته بسبب الانقلابات والإضرابات السياسية وغيرها.

➤ **الخطر الاقتصادي:** إن بعض الأنظمة تفرض نظاما صارما على حريات العمليات المالية بكافة

أنواعها، كان تفرض هذه الدولة رقابة وتدخل في عمليات القطع، ومنع تحويل الأموال إلى الخارج إلا في حدود وظروف معينة، وكذلك تدخل الدولة المباشر في بعض العمليات التجارية ومنعها على القطاع الخاص.

¹ نزيه عيد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

² باسم حمادي الحسن، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 32-33.

ثانيا: القروض الأجنبية وأنواعها

1- تعريف القروض الأجنبية: هي تلك القروض التي تتحصل عليها الدولة من حكومة أجنبية أو من شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الخارج، من أجل تغطية عجز في ميزانها الحسابي أو لدعم عملتها وحمايتها من التدهور¹.

2- أنواع القروض الأجنبية: وتتمثل في²:

➤ **القرض العامة:** هي القروض الموجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، وتسمى أيضا بالقرروض عن طريق الصندوق، أو قروض الخزينة، وتلجا اغلب المؤسسات لهذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة. ويمكن إجمال أنواع هذه القروض فيما يلي:

✓ **تسهيلات الصندوق:** هي قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة، أو القصيرة جدا، التي يوجهها الزبون، لتغطية الرصيد المدين.

✓ **المكشوف:** هي قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل.

✓ **قرض الموسم:** هي نوع خاص من القروض البنكية، وتظهر عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه.

✓ **قروض الربط:** يقصد بها القروض أو القرض الذي يمنح للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

➤ **القروض الخاصة:** هي القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه للتمويل أصل معين من بين هذه الأصول.

ثالثا: المعونات الأجنبية وصورها

➤ **تعريف المعونات الأجنبية:** هي كافة التحويلات الدولية التي تتم وفقا لشروط وقواعد ميسرة بعيدا عن القواعد والأسس المالية التجارية السائدة وفقا لظروف السوق، وتتضمن كافة المنح النقدية والعينية والقروض الميسرة الرسمية ذات الطابع الاقتصادي، والتي تنطوي على تحويل المواد من الدول الغنية إلى الدول الأقل

¹ صالحى فوزية، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 58-62.

نمو¹.

✓ **المنح:** يقصد بها التحويلات النقدية والعينية التي تقدمها بعض الدول لغيرها سواء لاعتبارات سياسية.

✓ **القروض الميسرة:** هي القروض التي تحكمها قواعد وشروط تختلف عن مثيلاتها السائدة في الأسواق المالية الدولية سواء من ناحية أسعار الفائدة التي تقل عن المعدلات العادية، أو من ناحية مدة السداد التي تكون عادة أطول.

✓ **معونات نقدية:** وتكون في شكل اعتمادات نقدية تمنح بشروط معينة، وعادة ما تكون بعملة الدولة المانحة.

✓ **معونات عينية:** من أهم أشكالها معونات السلع الغذائية.

✓ **معونات فنية:** وهي عبارة عن تقديم خبرات فنية متخصصة وإقامة المراكز التدريبية لضمان ارتفاع كفاءة استخدام الاعتمادات المالية والمعدات الحديثة التي تتضمنها برامج المعونات فنية متخصصة وإقامة المراكز التدريبية لضمان ارتفاع كفاءة استخدام الاعتمادات المالية والمعدات الحديثة التي تتضمنها برامج المعونات.

✓ **معونات غير مباشرة:** وتكون في شكل منح التعريفات الجمركية التفضيلية والإعفاءات التي تقدمها الدول المتقدمة لبعض صادرات الدول النامية، على نحو يسمح لهذه الأخيرة بتخفيض تكاليف أسعار منتجاتها في أسواق الدول المتقدمة وتحقيق هوامش ربح على ما لو لم تستفد من هذه الميزات الجمركية.

✓ **معونات ثنائية:** هي المساعدات التي تقدمها دولة لدولة أخرى في شكل قروض ميسرة ومنح ومساعدات فنية ومالية بموجب اتفاقيات ثنائية.

✓ **معونات متعددة الأطراف:** تتمثل في قيام مؤسسات متعددة الأطراف إقليمية وعالمية بتقديم مساعدات وقروض ميسرة وتجارية للدول النامية. وهي مرتبطة بالأنشطة التمويلية للمؤسسات المتعددة الأطراف بالاعتبارات الإنسانية.

¹ عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل دراسة حالة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التنسيير، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، ص: 21.

المطلب الثالث: علاقة حركة رؤوس الأموال الدولية بسعر الصرف

تتأثر حركة رؤوس الأموال بسعر الصرف عبر علاقات متشابكة تدخل فيها متغيرات وسيطة، وتختلف درجة تأثير حركة رؤوس الأموال على حسب نوع وحجم وسرعة حركة رؤوس الأموال، وسيتم تبيان أهم العلاقات الموجودة بين سعر الصرف وحركة رؤوس الأموال كالتالي:

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بسعر الصرف

ويمكن إظهار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر بسعر الصرف وأهم التأثيرات المتبادلة بينهما في النقاط التالية¹:

✓ إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذا ما قورن مع قروض المصارف التجارية وتدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وهذا راجع إلى الطبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط، والتي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء رغم وجود عوائق قد تسبب له بخسائر مثل ما تحدثه تقلبات أسعار الصرف.

✓ 00000 إن عدم استقرار سعر صرف عملة بلد ما لا يحفز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليه، بسبب صعوبة إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية وخسائر الصرف غير المتوقعة التي لا يمكن للمستثمر التحكم أو التأثير فيها.

✓ إن تقلبات أسعار الصرف المفرطة تنشأ مخاطر عالية قد تدفع مالكي رؤوس الأموال إلى تجنب توجيه استثماراتهم المباشرة نحو الدولة التي تعاني أسعار صرف عملاتها من تقلبات مفرطة، وهنا ستتأثر تدفقات رأس المال وكذلك أسعار الفائدة بتقلبات أسعار الصرف، إذ ستؤثر الأخيرة في العرض النقدي الحقيقي والذي سيأثر بالتأكيد بأسعار الفائدة، فكلما زادت تقلبات أسعار الصرف انخفضت تدفقات رأس المال الأجنبي وهذا يخفض عرض النقود الحقيقي ويرفع أسعار الفائدة.

✓ ليس من الضروري إن تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى عزوف المستثمرين عن توجيه استثماراتهم إلى الدول التي تمتاز بتقلبات أسعار صرف عملاتها كون أن هذه التقلبات لا تحدث مخاطر فقط، بل تخلق فرصا لتحقيق الأرباح، وأثرها ليست سلبية على دوام المستثمرين.

¹ صالحى فوزية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 94، 95.

نستخلص في الأخير إن سعر الصرف هو المؤثر الرئيسي في تدفقات رأس المال حيث إن مالك لرأس المال عندما يقرر توجيه رأس ماله إلى أية دولة يواجه أولاً أسعار صرف عملة تلك الدولة وليس أي متغير آخر.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي غير مباشر وعلاقته بسعر الصرف

يعد سعر الصرف مؤشر اقتصادي هام يؤثر على الاستقرار الاقتصادي العام ومن ثم على أداء سوق الأوراق المالية حيث تشهد هذه السوق تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال التي تستثمر في المحفظة المالية، وهذا ما يبرز عدة تأثيرات متبادلة بين سعر صرف العملة الأجنبية ورؤوس الأموال المستثمرة ومن أبرزها ما يلي¹:

✓ إن الاستثمار في سوق الأوراق المالية يتضمن أصولاً مقومة بعملة أجنبية وهي بتالي عرضة لمخاطر العملة التي تتمثل في المخاطر التي تتعرض لها عوائد الاستثمار في المحفظة المالية الناتجة عن تحركات أسعار صرف العملات المقومة بها أصول المحفظة المالية، مما يؤدي إلى عائدات أقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر، وهذا ما ينتج عنه انخفاض الطلب على العملة الأجنبية وخروج رؤوس الأموال إلى الخارج، وبالتالي انخفاض قيمة عملة البلد الأجنبي.

✓ إن ارتفاع عملة البلد الأجنبي مقابل العملة الأساسية للمستثمر تنشأ عائداً غير متوقعا يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الاستثمار في المحفظة وخاصة في حالة وجود معدلات مرتفعة إن التضخم المحلي مما يؤدي إلى خفض قيمة العملة الأجنبية.

✓ إن ارتفاع أسعار الفائدة من شأنه إن يجذب تدفقات رأس المال الأجنبي إلى داخل الدولة للاستثمار في المحفظة، وبهذا فإن المعروض من العملة الأجنبية سيزداد نسبة للمعروض من العملة المحلية، وهذا يزيد من القيمة الحقيقية للأخيرة لقاء نضرتها الأجنبية.

وأخيراً نستنتج إن استقرار أسعار الصرف العملات المقومة للأصول المحافظ المالية يشجع حركة رؤوس الأموال إلى داخل الدولة، عدم استقرار يؤدي إلى خروج هذه الأموال.

¹ المرجع نفسه، ص: 96.

خلاصة

وفي الأخير نستخلص من هذا الفصل ان المؤشرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال) تتأثر بشكل كبير بسعر صرف العملة عبر قناتي العرض والطلب على النقد الأجنبي حيث تساهم حركة رؤوس الأموال داخل الدولة في زيادة عرض النقد الأجنبي على حساب عرض العملة المحلية وبالتالي ترتفع قيمة عملة بلد والعكس صحيح.

ومنه يمكن القول ان مؤشرات الاقتصاد الكلي السابقة الذكر مرتبطة وبشكل كبير بعدة علاقات سعر الصرف على حسب نظام الصرف المتبع من طرف الدولة، وهذا مشاهدته الجزائر فسياسة سعر صرف الدينار عادة ما تعكس على النمو الاقتصادي والتضخم وحركة رؤوس الأموال، وسنوضح هذه العلاقات التي تربط بين مؤشرات الاقتصاد الكلي وسعر صرف الدينار بشكل أحسن ومفصل في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: تطور متغيرات الاقتصاد

الكلي للجزائر في ظل نظام التعويم

المدار للدينار خلال الفترة

(2017-2000)

المبحث الأول: تطور أنظمة وسياسات سعر

الصرف في الجزائر

المبحث الثاني: انعكاسات سعر الصرف على

النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

(2017-2000)

المبحث الثالث: انعكاسات سعر الصرف على

متغيري التضخم وحركة رؤوس الأموال بالجزائر

خلال الفترة خلال (2017-2000)

تمهيد:

تعدد الظواهر الاقتصادية أدى بمعظم الدول إلى تطبيق سياسات اقتصادية تحد وتخفف من الظواهر السلبية كالتضخم وهروب رؤوس الأموال، وتدعم الظواهر الإيجابية كالنمو الاقتصادي، وقد قامت الجزائر وعلى غرار العديد من الدول باتخاذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، وهذا لانتقالها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد سوق وسعا، ومن بين هذه السياسات التي تبعتها الجزائر سياسة سعر الصرف الدينار وهذا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير على النمو الاقتصادي والتضخم وحركة رؤوس الأموال ، ومن هنا يمكن التطرق في هذا الفصل إلى التعديلات الطارئة على سياسة سعر الصرف الدينار وتطور كل من النمو الاقتصادي والتضخم وحركة رؤوس الأموال في الجزائر ، والعلاقة التي تربط بين سعر الصرف وكل من هذه المتغيرات وهذا اعتمادا على دراسة قياسية للوصول إلى هذه النتائج وهذا ما سنراه في المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور أنظمة وسياسة سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثاني: انعكاسات تغيرات سعر الصرف الدولار مقابل الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2017-2000).

المبحث الثالث: انعكاسات سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري على متغيري التضخم وحركة رؤوس الأموال بالجزائر خلال الفترة (2017-2000).

المبحث الأول: تطور أنظمة وسياسات سعر الصرف في الجزائر

مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل ، فبعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر إلى انتهاج النظام الاشتراكي كنظام اقتصادي، مما تطلب تحقيق استقرار سعر الصرف، وهذا ما كان بإتباع سياسة تثبيت سعر الصرف بمختلف أشكالها مرفقة بالرقابة على الصرف في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

المطلب الأول: تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر

عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري والصرف عدة تغيرات يمكن تلخيصها عبر المراحل التالية.

أولاً: المرحلة الأولى (1964-1973) نظام سعر الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة:

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيراً باتفاقيات بروتن وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزماً بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب. حيث قامت الجزائر بتحديد سعر صرف الدينار بما يعادل 18; 0 غراما من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و 1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي، وفي سنة 1968 خفضت فرنسا من قيمة الفرنك بعد تعرضه لهجمات مضاربية مما استدعى استخدام جل احتياطاتها في الدفاع عنه. وخلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي، شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف، ويمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثانية مع الفرنك الفرنسي. وكنتيجة لتراجع الفرنك الفرنسي، انخفض الدينار مقابل عملات تسديد الواردات، وهو ما اضطر السلطات إلى إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار الخطة الرباعية الأولى (1970-1973)¹.

أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمنبثقة عن اتفاقيات بروتن وودز، وعن تعميم أسعار الصرف المعمومة، ثم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني، وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج ويتمثل في²:

✓ توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2000، ص ص: 154-155.

² المرجع نفسه، ص: 156.

عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.

✓ السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

ثانيا: المرحلة الثانية (1974-1986) نظام سعر الصرف الثابت بالنسبة لسلة عملات

أدى إعلان نيكسون الشهير سنة 1971 عن نهاية نظام بروتين وودز إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي، ونتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية، حيث تعطي كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، وتتكون هذه السلة من (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الكورون الدانمركي، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، السيطنة الإسبانية، الشيلينغ النمساوي)¹.

يقوم البنك المركزي بمراجعتها دورا، وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر صرف الدينار، حيث أن ارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس. حيث يقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي بإتباع الخطوات التالية²:

✓ حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

✓ حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

✓ حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.

✓ يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

أدى إتباع هذه السياسة إلى أن سعر صرف الدينار أصبح يتحدد لاعتبارات إدارية وليس لاعتبارات تتعلق

¹ لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 291.

² المرجع نفسه، ص: 292.

بالوضع الاقتصادية والمالية الداخلية، وذلك لخدمة إستراتيجية التنمية، حيث كانت الاستثمارات على رأس لكل الأولويات في تلك الفترة.

ثالثا: المرحلة الثالثة (سبتمبر 1986-مارس 1987) تعديل الدينار الجزائري

ادخل خلال هذه الفترة تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة، تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974) ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987¹.

رابعا: المرحلة الرابعة (مارس 1987-منتصف 1992) التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 (المورد الرئيسي للجزائر من العملات الصعبة) إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي اثر تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا، في هذا المجال، للسوق العالمية. حيث انه لا يمكن اعتبار هذا المشكل مشكلة ظرفية بقدر ما هو مشكل هيكلي، وهذا لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح والتعديل وفق الوضعية الجديدة، يتمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي والمالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي. وبطبيعة الحال، لن يكون ذلك ممكنا إلا باستعادة الدينار لقيمتها الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء، مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على هذين المستويين².

ومن هذا المنطلق أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990، عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات، أي مع نهاية 1993 أو بداية 1994، على انه تتم هذه العملية بشكل تدريجي واحترازي في هذه الأثناء وقبل البدء في عملية جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج، تم تعديل معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة تمثلت هذه الطريقة التي تم إتباعها

¹ محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

² المرجع نفسه، ص: 159-160.

لإجراء عملية التعديل في تنظيم انزلاق تدريجي مراقب تم تطبيقه خلال فترة طويلة نسبيا من نهاية 1987 إلى بداية 1991¹.

خامسا: نظام سعر الصرف المرن منذ 1994 التسعير الحالي للدينار الجزائري

من جملة إجراءات الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي إقامة سوق صرف مابين البنوك حيث أصبحت لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفقا لقرار (08/95) المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 ولتحول من نظام ربط الدينار بسلة من العملات إلى نظام التعويم الموجه أو المدار قصد تخفيض قيمة الدين وتحسين وضعية ميزان المدفوعات².

لقد أعلن عن إتباع نظام التعويم المدار للدينار الجزائري اعتبارا من 1995، وأهم ما ميز هذا الأخير هو ترتيبات صرف أكثر مرونة، فعرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة تحول فعلي، وتغيير تدريجي أوجهت تحديده وفق قواعد العرض والطلب، شكل نقطة للتحول إلى سعر صرف مرن، من خلال عقد جلسات يومية لتحديد السعر تحت إدارة بنك الجزائر، فقد كان يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا بناء على عروض مقدمة من البنوك التجارية في بداية كل جلسة وأيضا في ضوء توفر العملة الأجنبية، وكان من الخطوات المهمة التي اتخذت في جانفي 1996 استحداث سوق النقد الأجنبي فيما بين البنوك، وعرفت عملية تحديد الصرف عن طريق الجلسات اليومية بعملية التثبيت، الذي بدأ في التنفيذ في أكتوبر 1994، وهي عبارة عن نظام تسعيرة بالمزايدة وبواسطة مناقصات المتدخلين، وتهدف إلى تثبيت سعر الصرف اليومي وتمثلت هذه الفترة بالتحول من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم. كما تم إنشاء سوق الصرف بين البنوك وهذا ما تم بالفعل في سبتمبر 1995 بحيث انطلق نشاطه رسميا في 02/01/1996، وهو سوق مابين البنوك والمؤسسات المالية أين يوافق على جميع عمليات الصرف نقدا في السوق الحاضرة والآجل في السوق الآجلة بين الدينار الجزائري والعملات الأجنبية³.

¹ المرجع نفسه، ص: 161.

² قاصدي عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 167.

³ المرجع نفسه، ص: 168.

المطلب الثاني: تطور سياسات سعر الصرف في الجزائر

إن سياسة سعر الصرف في السنوات الماضية قبل التسعينات تتماشى مع المنهج الاقتصادي المتبع وهو مركزية القرارات، وأن هذه السياسة كانت مهمشة والدينار كان مجرد وحدة حساب، وبعد عام 1990 اتجهت هذه السياسة إلى المرونة، وهذا ما سنحاول إبرازه في الفقرات اللاحقة.

أولاً: سياسة الرقابة على الصرف

فالرقابة على الصرف هي إجراء تتخذه الدولة بغرض أن ترفع سعر صرف عملتها في أسواق الصرف، ويتم ذلك بأن تقرر الدولة سعر معيناً لعملتها، ثم تضع نظاماً كاملاً لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض. حيث تراقب الحكومة كل المتحصلات والمدفوعات بالعملات الأجنبية فتسلم كل العملات الأجنبية المكتسبة إلى البنك المركزي الذي يقوم بدوره بتخصيص المدفوعات الأجنبية بالنسبة للعملات المتخلفة ويقوم البنك المركزي كسلطة رقابية بتنظيم الطلب والغرض من العملات الأجنبية من أجل المحافظة على سعر الصرف الرسمي، ويمكن التعرف عليها أكثر في العناصر التالية¹:

أ- أهداف الرقابة على الصرف

➤ **زيادة القيمة الخارجية للعملة:** تلجأ بعض الدول إلى الرقابة على الصرف الأجنبي لكي تحافظ على قيمة مرتفعة لعملتها حيث تثبت القيمة الخارجية للعملة عند مستوى أعلى من الذي تحدده قوى السوق، وعندما تصبح عملتها أعلى بالنسبة للعملات الأخرى، ولذلك تدفع هذه الدولة مبالغ أقل للدول الأخرى من عملتها مقابل استيراد السلع أو تسديد ديونها الخارجية.

➤ تخفيض القيمة الخارجية: يتبع بعض الدول سياسة الرقابة على الصرف المحافظة على قيمة

مخفضة لعملتها وذلك لتشجيع الصادرات والتقليل من الواردات ورفع المستوى العام للأسعار في هذه الدولة.

➤ استقرار أسعار الصرف: تستخدم الرقابة على الصرف الأجنبي لتحقيق استقرار في أسعار الصرف

التي يؤدي تقلبها إلى ضرر الصناعة والتجارة وذلك بدلاً من دخول الحكومة للسوق كبائع أو مشتري للعملة.

➤ الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج: إن تصدير الذهب ورؤوس الأموال لا يمكن أن يتم

بترخيص من السلطة التي تقوم بالرقابة على الصرف الأجنبي التي تستطيع منع مثل هذا النوع من العمليات

¹ مراحي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية للفرنكل كنموذج-1994-2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، 2015/2016، ص 145-148.

بترخيص من السلطة التي تقوم بالرقابة على الصرف الأجنبي التي تستطيع منع مثل هذا النوع من العمليات وبهذا الشكل تحافظ أيضا على العملات الأجنبية النادرة. حماية الصناعة المحلية والحد من استيراد السلع الغير ضرورية يمكن حماية الصناعات المحلية عنه طريق مراقبة الصرف وذلك من خلال التحكم في الواردات من السلع المنافسة، كما يمكنها ان تقيد الواردات من السلع الترفيهية لتمنح تراخيص الاستيراد السلع الضرورية فقط وهكذا يمكن استخدام العملات الأجنبية بطريقة مفيدة.

➤ **زيادة دخل الحكومة وتنمية مركزها الاقتصادي:** تمكن الرقابة على الصرف الأجنبي من زيادة دخل الحكومة.

➤ **تسديد الدين الخارجي:** أي الحصول على العملات الأجنبية والمحافظة عليها بغرض استخدامها في تسديد أقساط الدين الخارجي والفوائد المستحقة عليه.

ب- وسائل الرقابة على الصرف

1- **الوسائل المباشرة:** هي وسائل يقوم باستخدامها البنك المركزي، ونذكر منها:

➤ **التدخل المباشر:** هو قيام الحكومة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لتثبيت سعر الصرف عند مستوى أعلى أو اقل من سعر الصرف السائد في السوق الصرف الأجنبي. فعندما تحدد الدولة سعر أعلى لعملتها سيكون الطلب اقل من العرض ولذلك يتدخل البنك المركزي لشراء العملة الأجنبية على أساس سعر الصرف المحدد.

➤ **تقييد الصرف الأجنبي:** من خلال هذه الوسيلة، يتم تجميع كل العملات الأجنبية المكتسبة في البنك المركزي للدولة والذي يقوم بدوره بتخصيصه طبقا لقواعد معينة تحددها الحكومة، ومن أهم هذه الوسائل ما يلي:

✓ **التخصيص طبقا للأولويات:** فبمحدودية الكميات من الصرف الأجنبي المتاحة للبنك المركزي فإنها تخصص لتمويل الموارد الضرورية.

✓ **أسعار الصرف المتعددة:** يسعى هذا النظام للرقابة على الصرف إلى تقليل قيمة الواردات وزيادة قيمة الصادرات بالعملات الأجنبية.

✓ **الحسابات المتعددة:** تقوم الدولة بتقييد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين الأجانب في شكل حسابات متعددة البنك المركزي.

➤ **اتفاقيات المقاصة:** يتم الاتفاق بين دولتين على فتح كل منهما حسابا للدولة الأخرى بعملتها المحلية

ببنكها المركزي.

➤ **اتفاقية الدفع:** هي أخرى للاتفاقيات الثنائية لكن أكثر شمولاً حيث أنها تشمل إضافة للمعاملات

السلعية، معاملات الخدمات، رسوم الشحن وغيرها.

2- **الوسائل الغير مباشرة:** تتميز ثلاث وسائل غير مباشرة للرقابة على الصرف وهي كالتالي:

✓ القيود الكمية: وتشمل تقييد وحظر الواردات، حصص الاستيراد وسياسات الشراء التي تتبعها

مؤسسات التجارة الحكومية، وتهدف كل هذه القيود إلى الحد من الواردات.

✓ تقديم إعانات للتصدير: والهدف منها هو تنشيط التصدير وزيادة القيمة الكلية للصادرات.

✓ رفع أسعار الفائدة: تأثر تغيرات سعر الفائدة على سعر الصرف عن طريق تأثيرها على حركة رؤوس

الأموال من الخارج.

كما تميزت سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر في الفترة (1962، 1995) بالمراحل التالية:

أ- **المرحلة الأولى (1962-1970):**

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من

المنافسة الأجنبية وتخليص البلاد من الوصاية المضروبة عليها من طرف القوى الاستعمارية، وهذا بإقامة

علاقات اقتصادية خارجية أوسع، وتنشيط التجارة الخارجية¹.

واعتمدت هذه المرحلة على عدت أدوات رئيسية لتنظيم الرقابة على الصرف والمتمثلة في²:

✓ **التعاون الاقتصادي وحرية انتقال رؤوس الأموال:** وهذا من خلال الاتفاق مع فرنسا على التعاون

الاقتصادي والمالي حسب ما جاء في اتفاقيات الاستقلال، مما جعل الجزائر تنتمي إلى منطقة

الفرنك بين 1962 و 1963، بالإضافة إلى حرية انتقال رؤوس الأموال بين بلدان المنطقة.

✓ **نظام الحصص:** ينص هذا النظام على أن كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على

ترخيص من قبل وزارة المالية، مع احترام الحصص المقررة بعد الحصول على الترخيص، وتهدف

الحكومة من هذه الإجراءات إلى:

▪ إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة.

▪ الحد من السلع الكمالية والإدارة الجيدة للعملة الصعبة.

▪ حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري.

¹ محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 172.

² لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 293-294.

- ✓ **الاحتكار:** وهذا من خلال إقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج بواسطة مجموعة من الهيئات الاحتكارية ممثلة في الدواوين الوطنية، وفي ما يخص بالسلع والخدمات فقد تم إسنادها إلى الشركات الوطنية عندما يتعلق الأمر بها مباشرة.
- ✓ **الاتفاقيات الثنائية:** أدركت الجزائر أهمية هذه الاتفاقيات مما جعلها توسع مجال مبادلاتها منتهجة في ذلك سياسة تنويع علاقاتها التجارية وعبر العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان في عدة مجالات".

ب- المرحلة الثانية (1971 - 1977):

تميزت هذه المرحلة بالإنشاء المكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى التسارع القوي في مستوى النشاط الاقتصادي الذي اقترن بتنفيذ كل من المخطط الرباعي الأول والثاني. وجاءت هذه المرحلة بسلة من القيود على التجارة الخارجية في جو يسوده نظام قانوني، وتتمثل هذه القيود الأساسية فيما يلي¹:

- ✓ إقرار ترخيص إجمالي للواردات، يتمثل في غلاف مالي.
 - ✓ تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.
 - ✓ التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال.
- وما تتميز به هذه المرحلة هي إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات والإدارات العمومية بالمؤسسات الأجنبية والدعائم المالية لقانون الاستثمارات وطبيعة كل من التمويل الخارجي والاستدانة الخارجية.

ت- المرحلة الثالثة (1978-1987):

شهدت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي يعني إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية. حيث كرس إقصاء الوسطاء خط العمل الثابت في مجال التجارة الخارجية للجزائر والمتمثل في إقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين الذين يزاولون نشاطهم في البلدان المتمثلة لإطراف التعاقد في البلدان الأخرى. كما حدد القانون فترة انتقالية تميزت بتوسيع النظام السابق للواردات ليشمل مجال الصادرات، وبهذا الإجراء أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير وهذا معناه الرقابة على

¹ محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

مجموعة النشاط التجاري مع بقية العالم. وقد تميزت هذه المرحلة بتوحيد النصوص التنظيمية التي تحكم الصرف المتعلق بالعلاقات التي قد تنشأ بين المؤسسات الدولية والمؤسسات الأجنبية وهذا من منظور السياسة الاقتصادية الجديدة للبلاد على الأقل. حيث أعطى النظام الجديد للمصارف والقرض دورا أكثر أهمية للمصارف التجارية والبنك المركزي في الاستعادة التدريجية لصلاحياتها في مجال الصرف¹.

ث - المرحلة الرابعة (1988-1995):

"تتميز هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وتكريس الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد"².

ثانيا: سياسة تخفيض قيمة الدينار

إن مختلف الإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية اتجاه سعر الصرف الدينار الجزائري، حيث أرغمت هذه السلطات انتهاج سياسة تخفيض قيمة الدينار ب 7,3 في مارس 1994 أما في أفريقيا بلغت قيمة تخفيض الدينار 40,17 وهذا بعد أن بدأت بتطبيق الجزائر بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي مند بداية سنة 1994 (بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي إلى غاية 1998 الذي كان فيه تعديل سعر الصرف من أهم الإجراءات المتخذة وذلك من أجل البحث عن التوازنات الخارجية)، من خلال هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دينار مقابل الدولار كما هو متفق عليه من صندوق النقد الدولي على تقنية جديدة لتحديد سعر صرف الدينار هدفها أن يسمح مجلس النقد والقرض بانزلاق الدينار إلى 40 دج/دولار، حيث بدأ الاعتماد على هذه الطريقة في بداية الثلث الخير من سنة 1994 إلى غاية أواخر 1995 وتعتبر هذه العملية المرحلة الانتقالية والتجريبية لمرحلة تطبيق الصرف العائم وتمر بنا للبنوك التجارية وبنوك الجزائر، ومهلة لإعداد القوانين والإجراءات لمواجهة متطلبات سوق الصرف³.

¹ المرجع نفسه، ص: 76.

² المرجع نفسه، ص: 78.

³ آيت يحي سميير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، عدد 09، 2011، ص: 65.

ثالثا: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري

عملية التخفيض التي اتخذتها الجزائر كانت لعدة أسباب ولذكر منها ما يلي¹:

- ✓ مواجهة أسعار الصرف المغالي فيها، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات؛
- ✓ المساعدة في المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية؛
- ✓ الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية)، وبهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، وهذا من شأن الزيادة في مستوى الأسعار أن تخفض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي.

✓ وكذا رد فعل للاختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف، وقد اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصرا أساسيا لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي، وهذا في وقت تعاني فيه الدولة من ضغوط في المدفوعات الخارجية، والتي انعكست في شكل انخفاض في احتياطات النقد الأجنبي وانخفاض إمكانية الاستيراد.

رغم هذه الأسباب، إلا أن الهدف الرئيسي من سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية يكمن في إعادة توازن ميزان المدفوعات، وهذا من خلال زيادة الصادرات والتخفيض في الواردات، ويعتبر عجز ميزان المدفوعات سببا في تخفيض قيمة الدينار ويظهر هذا العجز من خلال مؤشرات ميزان المدفوعات الذي يدل على أن الجزائر في حاجة ماسة إلى زيادة مداخيل صادراتها.

المطلب الثالث: سوق الصرف في الجزائر

تعتبر سوق الصرف سوقا مابين البنوك والمؤسسات المالية، حيث تعالج فيها كل عمليات الصرف (بيعا وشراء) العاجلة والأجلة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وبكل حرية التحويل. وهي المكان الذي تحدد فيه أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بكل حرية ووفق قانون العرض والطلب على العملات الأجنبية، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى كل من سوق الصرف مابين البنوك وسوق الصرف الموازي.

¹ قاصدي عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 174.

أولاً: سوق الصرف مابين البنوك

حيث أصدر بنك الجزائر بتاريخ 1995/12/23 لائحة رقم 08-95، تتضمن إنشاء سوق صرف مابين البنوك، يتدخل فيها يوميا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والبنوك الأولية والمؤسسات المالية الأخرى من اجل بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل، مقابل الدينار الجزائري، وقد أجريت أول الصفقات في 1996/10/02، وينقسم سوق الصرف مابين البنوك إلى سوق فورية وأخرى آجلة. من هذا يحدد سعر صرف الدينار حسب قوى السوق، فكل متدخل في السوق بإمكانه التخلي أو إكساب عملة صعبة حسب وضعيته (الفائض أو الحاجة) لهذه العملة، وأصبح من الممكن للبنوك الولية والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي¹:

- ✓ بيع الدينار للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
- ✓ بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري المودعة في حسابات العملة الوطنية.
- ✓ بيع وشراء عملات صعبة قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
- ✓ بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف مابين البنوك، العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة المحلية.

يكن تجزئة سوق الصرف الجزائري إلى قسمين تمثل في²:

➤ **سوق الصرف مابين البنوك العاجل:** هي السوق التي يقوم فيها المتدخلون بعمليات الصرف العاجلة

ومن خلالها يتفق الطرفان باستبدال عملة مقابل أخرى بسعر يسمى سعر الصرف العاجل، ويكون تسليم العملات الأجنبية بصفة عامة في اليوم الثاني من الافتتاح تبعا لنهاية العملية، وأحيانا يمكن للأطراف أن تتفق على تسليم العملات الأجنبية المتبادلة لنفس اليوم أو ليوم الافتتاح تبعا لتاريخ نهاية العملية. أما بالنسبة للتسعيرة المستعملة في هذا السوق هي التسعيرة الرسمية أو ما يسمى بعملية تثبيت العملة، والتي تستعمل من اجل تحديد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

➤ **سوق الصرف مابين البنوك الآجل:** وهو عبارة عن سوق يقوم فيها المتدخلون بعمليات الصرف

الآجلة، حيث يتفق من خلالها على استبدال عملة مقابل أخرى بسعر يسمى سعر الصرف الآجل،

¹ بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، اطروحة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص: 131.

² مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2010-2011، ص: 25-27.

وتسلم العملات المتبادلة يكون عند تاريخ الاستحقاق المقدم الذي يمكن أن يكون ثلاثة أشهر أو حتى سنة واحدة.

ثانيا: سوق الصرف الموازية في الجزائر

التحديد الإداري للدينار كان في الجزائر قبل الإصلاحات الاقتصادية مجرد فكرة أو ظاهرة مألوفة، حيث إن هذا التحديد لا ينسجم كلية مع تحديد القيمة الداخلية له، وهذا ما أذا إلى ظهور سوق موازية للعملات الأجنبية. حيث تميزت العديد من الدول، ومن بينها الجزائر بوجود سوقين احدهما رسمي والآخر موازي، والسوق الموازية هي سوق حرة، يتحدد فيها سعر العملة الأجنبية أو المحلية عن طريق الممارسات التقليدية للعرض والطلب وللتعامل في الصرف الأجنبي. ومن الأسباب التي أدت إلى ظهور سوق الموازية في الجزائر هي¹:

- ✓ عجز البنك المركزي على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة وهذا بسبب قلتها، و هذا الأمر يدفع من يرغب الحصول على العملة الصعبة بشرائها بأعلى سعر، الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلا من سوق الرسمي.
- ✓ عملية فرض الرقابة الصارمة على التجارة الخارجية والصرف الأجنبي التي تتحدد فيها قيمة الدينار الجزائري إداريا، وكذلك توزيع العملات الأجنبية على المتعاملين الاقتصاديين، مما أعطى عملة مقيمة بأكثر من قيمتها الحقيقية وبعيدة عن الواقع الاقتصادي، وهي السياسة المنتهجة منذ الاستقلال.
- ✓ تفضيل الأجانب القادمين إلى الجزائر من صرف عملاتهم في السوق الموازي بدل السوق الرسمي بسبب فارق السعر.

إن سعر الصرف الموازي شأنه شأن الصرف الرسمي يتحدد بعدة عوامل العرض والطلب وهي كالتالي:

- **عامل الطلب:** تتمثل في: تحويلات رؤوس الأموال ، المدفوعات الغير منظورة بعض الواردات.
- **عامل العرض:** تتمثل في: التصدير، التهريب، السواح، الدبلوماسيون، العمال الأجانب، تحويلات المغتربين، تسعير بأكثر بالنسبة للواردات وبأقل بالنسبة للصادرات.

ومن الآثار التي تنجر من جراء وجود سعر صرف موازي ما يلي:

- الآثار التضخمية؛

- تشويه تخصيص الموارد؛

¹ قاصدي عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 179-180.

- الرشوة البيروقراطية.

نرى من خلال المراحل التي مر بها الدينار الجزائري انه كلما كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور سعر الصرف الموازي وينمو، أما إذا ما تم تلبية بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي.

المبحث الثاني: انعكاسات تغيرات سعر الصرف الدولار مقابل الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2017-2000)

شهد الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي نحو الاقتصاد الليبرالي يقوم على أسس ومبادئ اقتصاد السوق، وهذا بعد أزمة 1986 م الأمر الذي تطلب القيام بإصلاحات ذاتية من بينها إصلاحات نظام صرف الدينار وقد أثرت هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي في الجزائر كما سيأتي تبيانها فيما يلي.

المطلب الأول: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

يعتبر معدل النمو الاقتصادي متغيرا هاما من المتغيرات الاقتصادية الكلية، فهو يدل على مستوى ديناميكية واتساع حجم الأسواق، حيث مر النمو الاقتصادي في الجزائر بتطورات عدة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر

تتمثل هذه الخصائص فيما يلي¹:

➤ **جمود بنية النمو الاقتصادي وتذبذبه:** بالرغم من تحسن معدلات النمو الاقتصادي مع بداية الألفية الثالثة، إلا انه يجب التأكيد على أنها ما زالت تتميز بالتذبذب المستمر في بعض السنوات مثلا انخفضت من 7,2% في سنة 2003 إلى 4,3% في سنة 2004، كما تراجعت من 5,9% في سنة 2005 إلى 1,7% في سنة 2006، ولعل ما يفسر ذلك هو استمرار التحكم سعر النفط في معدلات النمو نتيجة المساهمة الكبيرة بقطاع المحروقات في إجمالي القيمة المضافة فيحين تستمر القطاعات التي من المفروض أن تخلق قيمة مضافة وثررة مستمرة في تسجيل تفهقر كبير من سنة إلى أخرى، حيث بلغت مساهمتهم في إجمالي

¹ مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص ص: 152-154.

القيمة المضافة نحو 15% في سنة 2009، كما تعزز قطاع التجارة والخدمات بفعل إنفاق الدخل وزيادة الربحية في نتيجة تشوه الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري.

➤ **النمو ذو طابع توزيعي وإنتاجية ضعيفة:** يمكن القول أن النمو الاقتصادي في الجزائر يبقى ذو طابع توسعي أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة خصوصا في النفقات برأس المال للدولة، أي الاستثمارات العمومية الموجهة خاصة لتطوير البنية التحتية المادية أو ذات الطابع الاجتماعي، وكذا اليد العاملة المكثفة والمشغلة في القطاعات المعروفة باستيعابها لأعداد كبيرة من العمال، بمعنى آخر فإن النمو الاقتصادي في الجزائر ليس نمو مكثف يركز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج والزيادة في إنتاجية العمل التي يبقى المحفز الأول لها الإبداع والابتكار وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر صنفت مؤخرا، ويعتبر البلد الأقل إبداعا في العالم بواسطة الدليل العالمي للإبداع لعام 2011 ، وفي هذا الصدد وبعد التذكير بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالتنمية البشرية العربية لسنة 2003 الذي أكد على وجود علاقة قوية بين اكتساب المعرفة وتعزيز القدرة الإنتاجية، خاصة في النشاطات كثيفة الاستخدام لتكنولوجية الحديثة، فإن الخبراء ضمن مفهوم حديث للتنمية الذي يركز على المعرفة وقادة على إعداد رأس المال الفكري مؤهل لقيادة التنمية الشاملة وان الاهتمام بالتعليم النوعي، ودعم البحث العلمي ومؤسساته، والعمل على تشجيع الإبداع والابتكار تشكل مقومات اقتصاد المعرفة، مما يقتضي ربط التنمية الاقتصادية بتنمية الموارد البشرية.

ثانيا: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

يوضح الجدول التالي بيانات متعلقة بالنواتج المحلي الخام والنمو الاقتصادي والمسجلة خلال الفترة

الممتدة من 2000 إلى غاية 2017 بالجزائر:

(2017-2000)

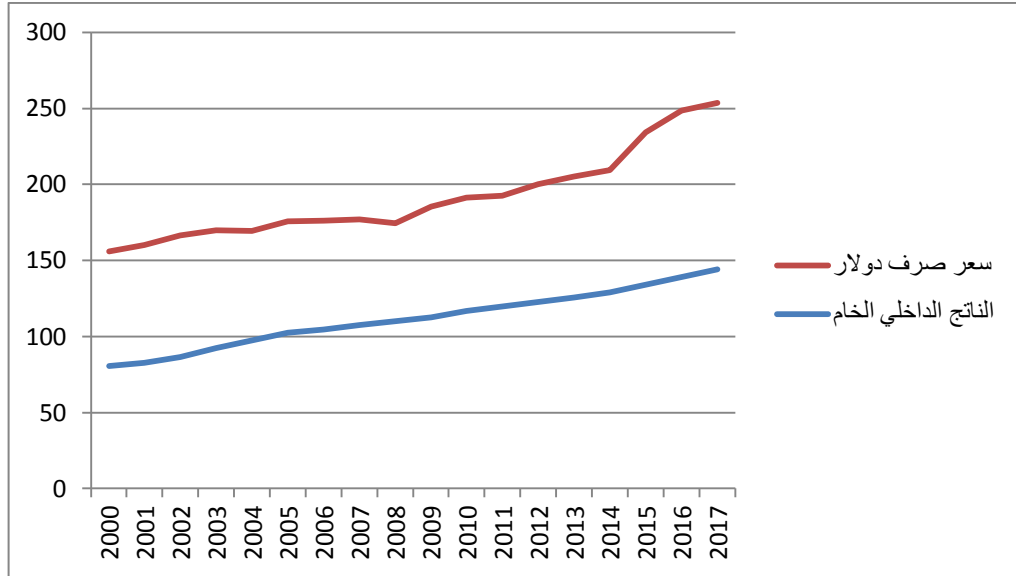
الجدول رقم (2): تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (2017-2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
PIB (دولار)	80,60	82,69	86,58	92,55	97,37	102,33	104,38	107,51	110,09
معدل النمو %	%2,20	%2,6	%4,7	%6,9	%5,2	%5,1	%2	%2,9	%2,4
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
PIB (دولار)	112,74	116,79	119,60	122,5	125,8	128,95	133,85	138,93	144,20
معدل النمو%	%2,4	%3,6	%2,4	%2,5	%2,7	%3,8	%3,8	%3,8	%3,8

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء وتقارير البنك الدولي.

من خلال الجدول رقم (02) يتضح أن معدل النمو الاقتصادي مر بعدة مراحل خلال الفترة (2017-2000) حيث أن الفترة الأولى الممتدة من (2003-2000) عرف خلالها معدل النمو ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ %6,9 (سنة 2003) وهو أعلى معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة وهذا راجع أساسا إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، أما المرحلة الثانية الممتدة من (2009-2004) شهدت انخفاضا في معدل النمو حيث في سنة 2005 وصل معدل النمو إلى %2,4، أما المرحلة الثالثة الممتدة من (2017-2010) عاد معدل النمو إلى الارتفاع حيث في سنة 2017 وصل إلى %3,8، أي عودت التحسن الملحوظ في معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة. لكن نلاحظ أن هذا النمو لا يزال هشاً بسبب الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات وافتقاده إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقرا.

الشكل رقم (07): الناتج الداخلي الخام وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2017-2000)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (02) والجدول رقم (04).

المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الدينار على النمو الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017

يلعب الاقتصاد القياسي دورا هاما في مجالات الدراسة الاقتصادية بمختلف أنواعها، وبدوره يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية عن طريق بناء نماذج القياسية مثل: نموذج الانحدار الخطي البسيط واستخدامه كنموذج لاختبار العلاقة بين سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي التي سنتناولها في الدراسة.

أولاً: نموذج الانحدار الخطي البسيط

للقيام بهذه الدراسة نستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط من اجل الوصول إلى الإجابة النموذجية للتساؤل المطروح، وسنتطرق في هذا المطلب إلى عرض هذا النموذج وكيفية تقدير المعلمات وفرضياته.

1- عرض النموذج

النموذج مفهوم عملي الغاية منه تبسيط الواقع وذلك بأخذ الظاهرة الأساسية الملائمة بعين الاعتبار وهو يربط ما بين بعض الظواهر الاقتصادية على أساس علاقة سببية¹.

¹ محمد الشريف المان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي-نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، منشورات برتي، 1994، ص: 8-

يسمح لنا نموذج الانحدار الخطي البسيط بتفسير متغير داخلي بدلالة متغير مفسر أو متغير خارجي، ومعادلته تكتب على الشكل التالي¹:

$$y_t = a_0 + a_1 x_t + \varepsilon_t ; \quad t = 1, \dots, n \dots \dots \dots (4.1)$$

حيث أن:

y_t : المتغير الداخلي في الزمن t .

x_t : المتغير المفسر في الزمن t

$a_1 a_0$: معاملات النموذج.

ε_t : الخطأ العشوائي.

n : عدد المشاهدات.

2- تقدير معاملات النموذج

هي عبارة عن مجموعة من الثوابت التي يحتويها النموذج خلال فترة زمنية محددة، ومهما تكون قدرة الباحث فقد يصعب عليه الأمر في حصر كل المتغيرات المفسرة، لهذا نضيف عنصر الخطأ الناجم عن احد العوامل التالية²:

- أخطاء محتملة في البيانات المدخلة.
- إهمال احد المتغيرات المفسرة أو أكثر.
- اختيار شكل الدالة التي يبنى عليها النموذج.
- عوامل عشوائية غير معروفة.

ولتقدير معاملات النموذج توجد عدة طرق ومن بينها طريقة المربعات الصغرى التي تعتبر من أسهل وأحسن الطرق للتقدير:

➤ **طريقة المربعات الصغرى:** الطريقة الأساسية لتقدير معاملات النموذج التي ظهرت في السنوات

الأولى من القرن التاسع عشر³، وهي طريقة تطبيق خط مستقيم على مجموعة من النقاط:

¹ محط الله امال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة ابي بكر بلقايد - تلمسان - ص: 307.

² رقية بوحيدر، أثر التغيرات في كمية النقود على مستوى العام للأسعار - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002-2003، ص: 244.

³ مرجع سبق ذكره، ص: 307.

1. اقل ما يمكن $\sum (y - \hat{y})^2$ حيث يكون مجموع مربع الخطأ $(x_1, y_1), (x_2, y_2) \dots \dots (x_n, y_n)$

3- فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط

تتمثل هذه الفرضيات فيما يلي²:

➤ **الفرضية الأولى:** الأمل الرياضي للأخطاء معدوم: $E(\varepsilon_i) = 0 / \forall i: 1..n$

وتعني هذه الفرضية لتدخل في تفسير (y)، حيث أنها تعبر عن حدود عشوائية تأخذ قيمة سالبة، موجبة أو معدومة لا يمكن قياسها بدقة، وتخضع لقوانين الاحتمال، ويكون وسطها وتوقعها الرياضي مساوي للصفر.

➤ **الفرضية الثانية:** ثبات تباين الأخطاء ويعني أن تباينها حول المتوسط ثابت ونعبر عنها رياضيا

بالشكل التالي:

$$\text{Var}(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2 / \forall i: 1..n$$

➤ **الفرضية الثالثة:** عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء المرتكبة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون

معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة، ونعبر عنها رياضيا كالتالي:

$$\text{COV}(\varepsilon_i \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0, \forall i \neq j / i, j: 1..n$$

➤ **الفرضية الرابعة:** يتعلق الأمر في هذه الفرضية بقيم المتغير المستقل (x_i) ، فان المعطيات التي

جمعت بالنسبة لهذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها في تغير المتغير التابع (y_i) ، بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل مختلفة عن بقية القيم، مهما يكون حجم العينة يكون المقدار:

$$\left(\frac{1}{n}\right) \sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2 \neq 0$$

حيث أن الأخطاء تكون مستقلة عن (x_i) :

$$\text{cov}(x_i, \varepsilon_j) = E(x_i \varepsilon_j) = x_i E(\varepsilon_j) = 0, \forall i: 1..n$$

ومنه بناء على فرضيات النموذج الثلاثة الأولى نستنتج أن توزيع (ε_i) هو التوزيع الطبيعي

$\varepsilon_i \rightarrow N(0, \sigma^2)$ وللوصول إلى علاقة الانحدار الخطي البسيط لابد والمرور بالخطوات التالية:

¹ محمد صبحي أبو صالح، الطرق الإحصائية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 429.

² حسين ياسين طعمه، إيمان حسين حنوش، أساليب الإحصاء التطبيقي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 215.

✓ **اختيار شكل الدالة:** أول خطوة في دراسة الارتباط بين متغيرين هي رسم شكل الانتشار، ومن ملاحظته يتم اختيار شكل الدالة، إلا إن طريقة الانحدار الخطي البسيط تفترض وجود علاقة خطية تقريبية بين x و y ، وذلك فالمعادلات غير الخطية لا يمكن تقديرها إلا عن طريق تحويلها إلى معادلات خطية لان تقديرها بشكل مباشر قد يعطى نتائج غير صحيحة ويتم تحويلها بعدة طرق، وللوصول إلى أفضل شكل للدالة، تكون على أساس التجريب، والطريقة التي تعطي اقل أخطاء معيارية لتقدير تكون هي الأفضل¹.

✓ **تقدير معلمات النموذج:** لتقدير معلمات النموذج لابد من المرور بالخطوات التالية²:

نرمز فيما يلي إلى القيمة المقدرة ل y ب \hat{y} :

عند سحب عينة مكونة من n ثنائية $(y_1 \cdot x_1) \dots (y_n \cdot x_n)$.

يجب علينا معرفة الخط الموجود الذي يعبر عن العلاقة :

$$y_i = ax + b + \varepsilon_i$$

ولهذا يجب تقدير المعلمات a و b ، فعند تمثيل ثنائيات المشاهدات في شكل يظهر لنا تشتت هذه البيانات،

وهدفنا يكون هو البحث عن التعديل يعبر تعبيراً جيداً عن العلاقة السابقة الذكر، وهذا من خلال اعتمادنا

على طريقة المربعات الصغرى التي تعتبر أحسن الطرق في دراستنا.

حيث تتص هذه الطريقة على كون مجموع مربعات الأخطاء أي $(\sum (y - \hat{y})^2)$ اقل ما يمكن، كما هو

مكتوبة في العلاقة التالية:

$$\min \sum_{i=1}^n e_t^2 = \min \sum_{i=1}^n (y_i - \hat{a} x_i - \hat{b})^2$$

$$\left\{ \begin{array}{l} \frac{\delta}{\delta_a} \sum (y_i - \hat{a} x_i - \hat{b})^2 \\ \frac{\delta}{\delta_b} \sum (y_i - \hat{a} x_i - \hat{b})^2 \end{array} \right.$$

¹ روقية بوحضر، مرجع سبق ذكره، ص: 245.

² سعيد هتهات، ص ص: 98-99.

(2017-2000)

بعد حل جملة المعادلتين نتحصل على تقدير معلمتي النموذج¹:

$$\hat{a} = \frac{n \sum x_i y_i - \sum x_i \sum y_i}{n \sum x_i^2 - (\sum x_i)^2}$$

$$\hat{b} = \frac{\sum y_i \sum x_i^2 - \sum x_i y_i \sum x_i}{n \sum x_i^2 - (\sum x_i)^2}$$

ويكون في هذه الحالة معامل الارتباط r مساو ل²:

$$r = \frac{\sum x_i y_i - n \bar{x} \bar{y}}{\sqrt{\sum x_i^2 - n \bar{x}^2} \sqrt{\sum y_i^2 - n \bar{y}^2}}$$

ثم نحسب معامل التحديد الذي هو عبارة عن مربع معامل الارتباط ويساوي³:

$$R^2 = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum (y_i - \bar{y})^2}$$

ثانيا: تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط للناتج المحلي الخام بدلالة سعر الصرف خلال الفترة (2017-2000)

على ضوء ما سبق حول دراستنا لسعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجانب النظري بصفة عامة، وبعد تحديدنا للطريقة التي سوف نستخدمها بطريقة قياسية الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في كيف انعكس سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)، وقبل أن ننفي أو نثبت هذه العلاقة إحصائيا باستخدام الانحدار الخطي البسيط، فلا بد أن نبدأ أولا بوضع الافتراضات التالية:

- عملنا سوف يقتصر على السلاسل الزمنية المتوفرة لدينا.
- نفترض أنه لا يوجد تباطؤ، فكل متغير خارجي سوف ينصب تأثيره على نفس الفترة، وهذا بغرض التبسيط.
- سوف نقوم بإدخال متغير سعر الصرف لتفسير الظاهرة.

¹ أموري كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص ص: 32-33.

² عمر عبد الجواد عبد العزيز، عبد الحفيظ بلعربي، مقدمة في الطرق الإحصائية مع تطبيقات تجارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص: 258.

³ المرجع نفسه، ص: 277.

وسوف نقوم بدراسة وتحليل النتائج باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط بواسطة الإحصائي Eviews. يوضح الجدول التالي نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط للنتائج المحلي الخام بدلالة سعر صرف الدولار مقابل الدينار خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2000 وإلى غاية 2017:

Dependent Variable: SER04
Method: Least Squares
Date: 05/22/18 Time: 15:12
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	39.19189	22.62092	1.732551	0.1024
SER05	0.907732	0.280267	3.238816	0.0051
R-squared	0.395997	Mean dependent var		111.5256
Adjusted R-squared	0.358247	S.D. dependent var		19.04115
S.E. of regression	15.25377	Akaike info criterion		8.391970
Sum squared resid	3722.842	Schwarz criterion		8.490900
Log likelihood	-73.52773	Hannan-Quinn criter.		8.405611
F-statistic	10.48993	Durbin-Watson stat		0.162628
Prob(F-statistic)	0.005141			

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews7

من خلال الجدول الأعلى نجد المعادلة المتمثلة للعلاقة تتمثل في: $Y = 39.19 + 0.91t$

حيث: y : الناتج الداخلي الخام.

T : سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري.

$$R^2 = 39.19 \quad DW = 0.16 \quad t_s = 1.732551 \quad t_p = 0.1024$$

$$t'_s = 3.238810 \quad t'_p = 0.0051 \quad F_s = 10.48993 \quad F_p = 0.0051$$

من المعادلة المقدره نستنتج أن اختبار فيشر معنوي على اعتبار القيمة الاحتمالية لسعر الصرف لاختبار فيشر تقل عن 5% وهذا يعني أن النموذج في مجمله مقبول. كما أنه حسب إحصائية دابر واستون التي تقدر ب 0,16، تبين انه هناك ارتباط بين الأخطاء أي أن هناك احتمال وجود متغيرات أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار في هذا النموذج.

كما نلاحظ أيضا من النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه أن الثابت في معادلة الانحدار الخطي البسيط غير معنوي كون القيمة الاحتمالية لاختبار ستيودنت الخاصة به تقدر ب 1,732551 وهي قيمة تفوق 5%، كما أن معامل الانحدار 0,16 معنوي كون القيمة الاحتمالية تقل عن 5%، وهذا ما يدل

على وجود علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام وسعر صرف الدولار مقابل الدينار، حيث أنه كلما زاد الناتج الداخلي الخام انخفضت قيمت الدينار مقابل الدولار. وكذلك القدرة التفسيرية للنموذج تقدر ب 39,19% أي أن التغيرات في الناتج الداخلي الخام تفسر بنسبة 39,19% التغيرات في سعر الصرف. ومنه التغيرات الحاصلة في سعر الصرف تؤثر على النمو الاقتصادي من أبواب أساسية وهي:

✓ صعود سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري يساهم في زيادة الجباية البترولية، وبالتالي إمكانية توسع الدولة في الإنفاق العمومي والذي يعتبر في الجزائر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

✓ صعود سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري هو إمكانية أن يكون صعوده مقابل الأورو يزيد من صافي الصادرات وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام.

✓ انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار تزيد من التنافسية السعرية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي الناتج الداخلي الخام، مع تسجيل ملاحظة أن هذا السيناريو ضعيف كون أن صادرات الجزائر تتركز بالأساس في المحروقات.

المبحث الثالث: انعكاسات سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري على متغيري التضخم وحركة رؤوس الأموال بالجزائر خلال الفترة (2017-2000)

فيما يلي سنحاول تحليل ومن ثمة قياس الآثار المتوقعة لتغيرات سعر صرف الدولار مقابل الدينار على كل من التضخم و المديونية الخارجية، ولقد تم تقسيم المبحث إلى مطلبين أساسيين، الأول منهما خصص لدراسة أثر تغيرات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار أما الثاني فتطرقنا فيه لعلاقة سعر الصرف بالمديونية الخارجية.

المطلب الأول: أثر سعر الصرف الدولار مقابل الدينار الجزائري على التضخم في الجزائر (2000-2017)

التضخم ليس ظاهرة جديد على الجزائر بل هي ظاهرة لازمت الاقتصاد الجزائري من الاستقلال رغم التحديد الإداري للأسعار، حيث أن هذه الظاهرة عرفت تطورات من الاستقلال وهذا ما سنراه في هذا المطلب.

أولاً: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1964-1992)

مر التضخم في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وهذا من خلال بناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج في إطار الاقتصاد الموجه إلى غاية الانتقال إلى اقتصاد السوق. في اقتصاد موجه مركزياً تقوم الدولة بوصفها قوة عمومية بضبط الأسعار السلعية، وتثبيتها عند مستويات معينة وفرض الرقابة الإدارية لإنشاء نوع من الاستقرار في مستويات الإنتاج والحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد، وبفعل هذه السياسة كانت معدلات التضخم مكبوثة حيث وصلت سنة 1992 إلى 31,68 %، بعدما بلغ 17,87 % سنة 1990 ويعود هذا الارتفاع إلى دعم السلطات للنشاط الاقتصادي بإتباع سياسة مالية توسعية، كما هناك أسباب أخرى أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم في هذه المرحلة تتمثل فيما يلي¹:

✓ الزيادة في حجم الاستثمارات الممولة عن طريق قروض مخصصة متوسطة الأجل وتسبيقات من البنوك التجارية أو عن طريق الإصدار النقدي، هذا ما ينشأ طلب إضافي على السلع والخدمات دون زيادة حقيقية مما ينعكس سلباً على الأسعار.

✓ تبقى إنتاجية العامل الجزائري ضعيفة بسبب تشغيل عد كبير من العمال في الوحدات الإنتاجية إلى جانب نقص تكوينهم وخبرتهم المهنية وغياباتهم، كل هذه العوامل تؤثر على حركة الأسعار من خلال إعاقتهم للعملية الإنتاجية سواء من حيث كمية أو نوعية السلع المنتجة .

✓ إن زيادة الكتلة النقدية لا تعد عامل تضخم في حد ذاتها وإنما الزيادة المفرطة للكتلة النقدية التي لا تقابلها الزيادة في الموجودات من السلع والخدمات في السوق وهي التي تكون سبباً للتضخم، ان وسائل الدفع التي تكون سبباً في التضخم هي التي تخلق طلباً إضافياً غير معوض بالزيادة في عرض السلع والخدمات، حيث يتضح أن نمو الكتلة النقدية M2 في الجزائر كان بسرعة كبيرة ويختلف من فترة إلى أخرى، كما تختلف معدلات نمو مكوناتها، تضاعفت الكتلة النقدية 70 مرة من 1996 إلى غاية جوان 1991، مقارنة بالنواتج المحلي الخام تضاعف 27 مرة خلال الفترة 1967-1990، حيث بلغ متوسط معدل نمو الكتلة النقدية والنواتج المحلي الخام خلال 1991 بمقدار 21,5 %.

ثانياً: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1994-2017)

عرفت هذه المرحلة في بداية التسعينات معدلات تضخم مرتفعة وهذا راجع إلى وجود مشاكل اقتصادية وسياسة التي سادت خلال هذه الفترة، ولكن مع دخول الألفية الثانية عادت الحياة الاقتصادية

¹ طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص: 160-163.

والاستقرار المالي لبلد كنتيجة موضوعية للزيادة في الطلب العالمي على المواد الطاقوية .
وسنوضح هذا التطور للتضخم خلال هذه الفترة في الجزائر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المستوى العام للأسعار (دولار)	95,97	100	101,43	105,7	109,95	111,47	114,05	118,24	123,99
معدل التضخم %	%0,33	%4,2	%1,43	%2,58	%4	%1,4	%2,3	%3,7	%4,9
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المستوى العام للأسعار (دولار)	131,10	136,23	142,39	155,05	160,10	164,77	172,65	183,70	192,49
معدل التضخم %	%5,5	%3,9	%4,25	%8,89	%3,26	%2,92	%4,78	%6,40	%6,55

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر .

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن¹:

معدل التضخم عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة، حيث من سنة 1994 شهد معدل التضخم انخفاضا كبيرا إلى غاية سنة 2000 حيث وصل إلى 0,33% وهي أدنى مستوياته، وهذا نتيجة الإصلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة وضبط الأسعار والموارد والكتلة النقدية في الاقتصاد. حيث شهد معدل التضخم ارتفاعا في سنة 2001 ووصل إلى 4,23% وهذا راجع إلى ضخ كتلة نقدية تدخل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع الأجور، زيادة على ذلك تم ضخ مبالغ معتبرة من طرف الخزينة للبنوك، وفي سنة 2002 نلاحظ انخفاضا في معدل التضخم حيث وصل إلى 1,42%، ولكن الاستثمار ولكن الاستثمار في البرنامج الاستثماري وزيادة مداخيل الأسر أدى إلى ارتفاع معدل التضخم في

¹ ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص: 136-137.

سنة 2003 وبلغ 2,58%.

واستمر معدل التضخم في الارتفاع في سنة 2004 حيث وصل إلى 3,56% رغم انتهاج السلطة النقدية سياسة حازمة لمراقبة ومحاربة التضخم، وذلك نتيجة ارتفاع نفقات الدولة في إطار الحد الأدنى للأجور، إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، لكن تلك السياسة الحازمة لمحاربة التضخم كانت مجدية في عامي 2005، 2006 حيث انخفض التضخم إلى 1,64%، 2,35% على التوالي، حيث من سنة 2007 لم يشهد معدل التضخم استقرار في الأسعار حيث وصل إلى 3,68% واستمر في الارتفاع في سنة 2008، 2009 إلى 4,86%، 5,74% على الترتيب، نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة ارتفاع الأسعار عالميا.

ومع بداية سنة 2010 تمت المصادقة على قانون المالية التكميلي القاضي باحتواء ضغوط التضخم من خلال إلغاء كافة القروض الاستهلاكية مما أدى إلى تباطؤ المستوى العام للأسعار إلى 3,91%. كما نلاحظ عودة وتيرة التضخم إلى الارتفاع سنة 2011 و 2012 إلى حدود 4,52% و 8,89% على الترتيب، وهذا بسبب النمو السريع وارتفاع الكتلة النقدية وارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة، أما في سنتي 2013، 2014 سجل معدل التضخم انخفاضا حيث وصل إلى 3,26% و 2,91% على الترتيب، وهذا بسبب تطبيق سياسة نقدية صارمة.

أما في السنوات الأخيرة 2015، 2016 و 2017، نلاحظ ارتفاعا في معدل التضخم في الجزائر حيث وصل إلى 4,78% و 6,40% و 6,55% على الترتيب، وهذا نتيجة لتدهور سعر الصرف الدينار مع زيادة الطلب على الواردات، وساهم انخفاض أسعار صادرات المحروقات في زيادة الضغوط التضخمية في الداخل بحيث جعل الاقتصاد يواجه صعوبات من أهمها جمود الأجور.

ثالثا: علاقة تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري بالتضخم في الجزائر (2017-2000)

يوضح الجدول التالي بيانات متعلقة بسعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة

من 2000 و إلى غاية 2017:

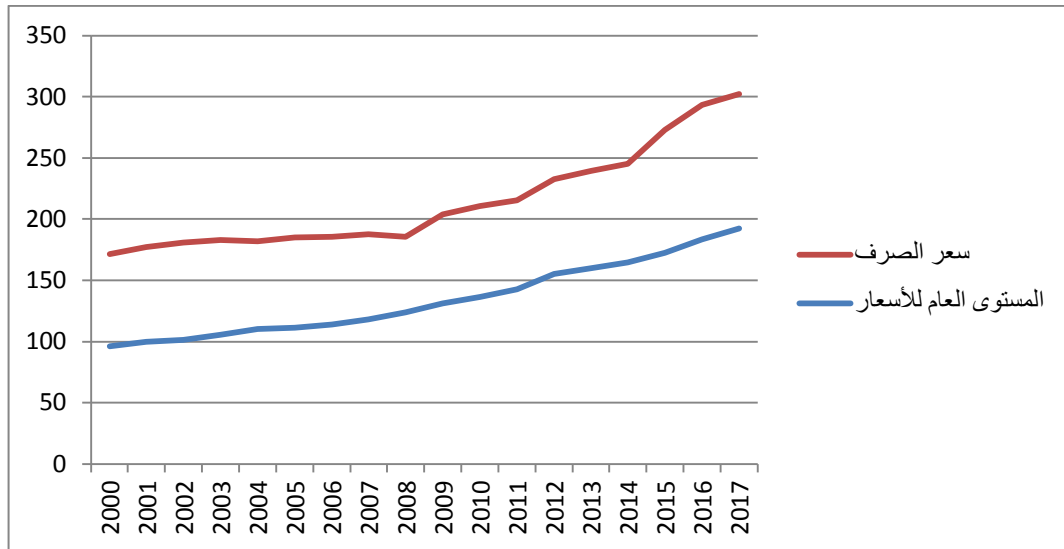
الجدول رقم (04): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة من (2017-2000): الوحدة: دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
دولار	75,31	77,26	79,68	77,37	72,06	73,36	72,64	69,36	64,56
يورو	69,43	69,2	75,34	87,74	89,64	91,30	91,24	94,99	94,86
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
دولار	72,64	74,40	72,85	77,55	79,38	80,56	100,46	109,46	109,51
يورو	101,29	99,19	102,21	102,16	105,43	106,90	111,44	121,17	118,57

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

من الجدولين السابقين يمكن وضع التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (08): المستوى العام للأسعار وسعر صرف الدولار مقابل الدينار في الفترة (2017-2000)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03) و الجدول رقم (04).

من خلال الشكل البياني رقم (08) يمكن تفسير تطورات سعر الصرف الدينار وكيفية انعكاسه على

معدلات التضخم خلال الفترة (2017-2000) فيما يلي:

- إن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية يؤدي إلى زيادة حصيلة البلد من النقد الأجنبي أي

زيادة دخول المؤسسات المشغلة في إنتاج وتصدير المحروقات مما يترتب عليه حركة توسعية في الاقتصاد

الوطني وتتجه الأسعار نحو الارتفاع، وذلك لأنه في معظم هذه الدول لا يقوم الأفراد بالادخار وهذا ما يظهر

في الفترة (2005-2000).

- يرجع التضخم الذي يظهر عقب بتحسن أسعار الصادرات إلى عدة أسباب أهمها عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لان الزيادة التي تحدث في جانب الطلب على المنتجات المحلية لن تتجح في إحداث زيادة مناظرة في جانب عرض هذه المنتجات نظرا لمحدودية الطاقة الإنتاجية من ناحية وصعوبة زيادتها في الأجل القصير من ناحية أخرى، ويؤدي هذا بالتالي إلى اتجاه الأسعار نحو الارتفاع، وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات وبالتالي النقد الأجنبي مما يساهم في انخفاض قيمة الدينار وهذا ما يظهر بوضوح في الفترة (2005-2009). ونلاحظ بعد هذه الفترة انخفاض طفيف في الأسعار حيث بلغ 74,14 في سنة 2010، وبداية من سنة 2011 نلاحظ عودة ارتفاع الأسعار في الارتفاع إلى غاية سنة 2016 حيث بلغت 109,46، مع انخفاض طفيف في سنة 2017. ومنه نلاحظ من البيان أن كل من سعر الصرف ومستوى العام للأسعار يتحركان في نفس الاتجاه، وهذا ما يوحي بوجود علاقة طردية بينهما.

رابعا: تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط للمؤشر العام للأسعار بدلالة سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري في الفترة الممتدة من 2000 وإلى غاية 2017

خلال تقديرنا لمعادلة الانحدار الخطي البسيط سوف نركز على الفرضيات التالية:

- عملنا سوف يقتصر على السلاسل الزمنية المتوفرة لدينا.
 - نفترض أنه لا يوجد تباطؤ، فكل متغير خارجي سوف ينصب تأثيره على نفس الفترة، وهذا بغرض التبسيط.
 - سوف نقوم بإدخال متغير سعر الصرف لتفسير الظاهرة.
- وسوف نقوم بدراسة وتحليل النتائج باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط بواسطة الإحصائي Eviews. يوضح الجدول التالي نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط للمستوى العام للأسعار بدلالة سعر صرف الدولار مقابل الدينار خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2000 وإلى غاية 2017:

(2017-2000)

Dependent Variable: SER01
 Method: Least Squares
 Date: 05/22/18 Time: 14:52
 Sample: 2000 2017
 Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.435527	31.22235	-0.078006	0.9388
SER02	1.716959	0.386789	4.439011	0.0004
R-squared	0.551881	Mean dependent var		134.3994
Adjusted R-squared	0.523874	S.D. dependent var		30.50848
S.E. of regression	21.05143	Akaike info criterion		9.036253
Sum squared resid	7090.602	Schwarz criterion		9.135183
Log likelihood	-79.32628	Hannan-Quinn criter.		9.049894
F-statistic	19.70482	Durbin-Watson stat		0.248564
Prob(F-statistic)	0.000412			

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 7

من خلال الجدول الأعلى نجد المعادلة المتمثلة للعلاقة تتمثل في: $Y = -2.43 + 1.71 X$

حيث: y : تمثل المستوى العام للأسعار.

X : تمثل سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري

$R^2 = 55.19$ $F_s = 19.70$ $DW = 0.248564$ $F_p = 0.004$

$T_s = -0.078006$ $t_p = 0.9389$ $t'_s = 4.439011$ $t'_p = 0.0004$

ومن المعادلة المقدره نستنتج أن اختبار فيشر معنوي على اعتبار القيمة الاحتمالية لسعر الصرف باختبار فيشر تقل عن 5%، وهذا ما يعني أن النموذج في مجمله مقبول، وحسب إحصائية دابر واستون التي تساوي 0,248564 تدل على أن هناك ارتباط بين الأخطاء وهذا ما يدل على احتمال وجود متغيرات مفسرة أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار في هذا النموذج.

ومن النتائج المتحصل عليها نجد أن الثابت غير معنوي كون أن القيمة الاحتمالية لاختبار ستودنت الخاصة به تقدر ب 0,9389 وهي تفوق 5%، أما معامل الانحدار فهو معنوي كون أن القيمة الاحتمالية تقل عن 5%، وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين المؤشر العام للأسعار وسعر الصرف الدولار مقابل الدينار، حيث أن كلما زاد المستوى العام للأسعار انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار. وكذا القدرة التفسيرية للنموذج تقدر ب 55,19% أي أن التغيرات في المستوى العام للأسعار تفسر نسبة 55% التغيرات في سعر الصرف.

ومنه نستنتج أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين سعر صرف والتضخم، فالتغيرات التي تحدث في سعر الصرف تنعكس على التضخم وذلك بارتفاع معدلاته، كما أن انخفاض العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم مما يؤدي إلى التغير في سعر الصرف.

المطلب الثاني: علاقة سعر صرف الدولار مقابل الدينار بحركة رؤوس الأموال في الجزائر خلال الفترة (1994-2017)

تدفقات رؤوس الأموال في الجزائر تظهر في شكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للجزائر، لذا سنركز في هذا المطلب إلا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولاً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1994-2017)

مر تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال هذه الفترة بمرحلتين المتمثلتين في ما يلي¹:

➤ **مرحلة ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:**

حيث شهدت هذه الفترة مستويات جد ضعيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويؤكد فشل كل من قانون النقد والقرض 90-10 والمرسوم التشريعي 93-12 الخاص بتحفيز وتقديم الامتيازات للمستثمرين، ويمكن التماس وجود أسباب عديدة كانت عائقاً في جلب الاستثمارات الأجنبية تتمثل في:

✓ الأوضاع السياسية والأمنية المتردية إضافة إلى غياب الاستقرار، كان له أثر سلبي على حالة الاستثمار في الجزائر، حيث هذه الأوضاع زادت خوفاً في نفوس المستثمرين خاصة وأن المتعاملين الجانب يقومون بتقييم الوضعية المنية لأي دولة يريدون الاستثمار فيها، وهذا ما ضعف الجزائر من البلدان ذات الخطر المرتفع جداً.

✓ الصعوبات القانونية والإدارية: وتتمثل في صعوبات الخدمات الإدارية الموجهة لتلبية وتوفير الظروف الملائمة للمستثمرين، وما يميز هذه الإجراءات الإدارية في الجزائر هي البيروقراطية والروتين في الإجراءات وانجاز المعاملات وعدم كفاءة الإداريين.

✓ الأوضاع الاقتصادية والمالية: وتتمثل في ضعف البنية التحتية أي عدم وجود هياكل قاعدية على استيعاب المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية وعدم وجود استقرار اقتصادي وتنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي والغش الضريبي والتهرب الجبائي وتأخر إنشاء البورصة.

¹ ايت يحي سميير، مرجع سبق ذكره، ص ص: 219-220.

➤ **مرحلة التحسين النسبي لاستثمارات الأجنبيّة المباشرة:**

بعد استعداد الحكومة لخصوصة العديد من المؤسسات العمومية من خلال القانون 1-4 الصادر في 20 أوت في 2001، بدأت الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة ترى تحسن في مستوياتها التي بلغت 1 مليار دولار خلال هذه الفترة، لتتجاوز عتبة 2 مليار دولار مند سنة 2008، ويمكن القول أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر شاهد تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة حيث زاد بمقدار 173 إلا أن هذا التدفق المحقق جعل الجزائر تحتل المرتبة الثالثة افريقيا، ويرجع سبب الانتعاش الملحوظ في مناخ الاستثمار إلى 3 أسباب رئيسية:

✓ الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية، الفرنسية

والبريطانية.

✓ الاستثمار في قطاع الاتصالات من خلال بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة اوراسكوم

المصرية سابقا.

✓ خصوصة شركة الصناعات الحديدية كالحجارة (عنابة) لشركة أسبات الهندية.

ثانيا: أثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري على الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة

(1994-2017)

يمكن إبراز تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الدين الخارجي من خلال معرفة تطور هذه

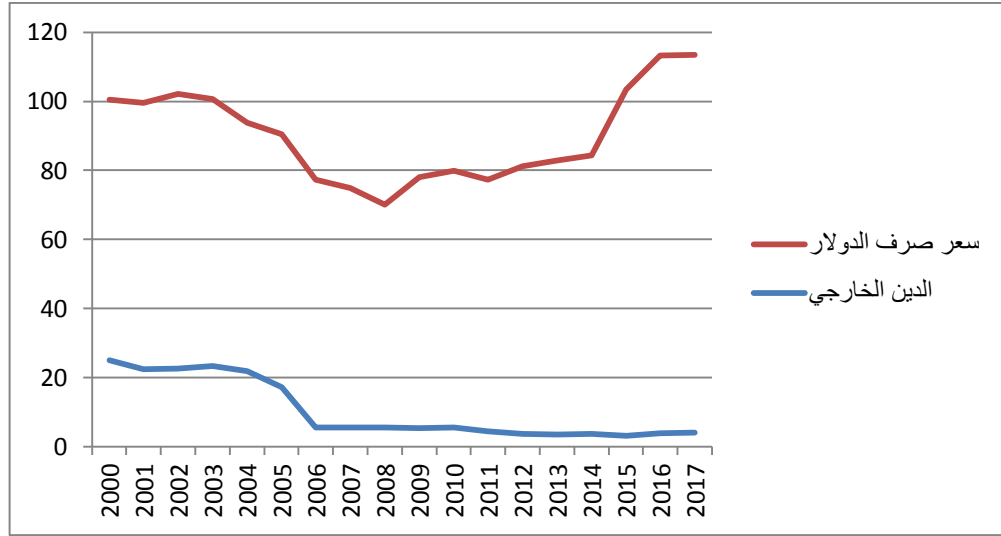
الديون التي سيتم إدراجها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): تطور الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000) الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدين الخارجي	25,08	22,31	22,54	23,35	21,82	17,19	5,6	5,60	5,58
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدين الخارجي	5,41	5,56	4,40	3,67	3,39	3,73	3,02	3,84	3,96

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي.

الشكل رقم (09): الدين الخارجي وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2017-2000)



من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (05) نلاحظ ما يلي:

- إن التراجع المعتبر لقيمة المديونية الخارجية خلال الفترة يدل على إتباع الجزائر سياسة منتظمة وصارمة في تسديد أقساط الديون بعد إعادة جدولة ديونها، حيث نلاحظ في الفترة 2005، 2006 تراجع كبير للدين الخارجي للجزائر. هذا نتيجة إتباع سياسة الدفع المسبق للديون وتمتع الجزائر باحتياط كبير من العملة الأجنبية بسبب انتعاش السوق البترولية، حيث كانت الجزائر في هذه الفترة تقوم بعدة جهود لتنمية الاقتصادية لذا كان لزاما عليها تخفيض الدين الخارجي الذي يعتبر من أهم عوائق التنمية الاقتصادية، فانخفض الدين الخارجي للجزائر في هذه الفترة من 25,08 مليار دولار سنة 2000 إلى 5,58 مليار دولار سنة 2008. وهذا الانخفاض في المديونية كان له تأثير على استقرار سعر الصرف الدينار خلال هذه الفترات حيث وصل الدين الخارجي في سنة 2017 إلى 3,96 مليار دولار.

كما يمكن القول أن الاستقرار المالي الخارجي المستعاد ابتداء من سنة 2001، قد سمح بتطوير قدرة الوضعية المالية الخارجية للجزائر أي مقاومة الصدمات الخارجية مثل الصدمة الكبيرة لسنة 2009، وأزمة صرف الدينار لسنة 2015. حيث أن الدين الخارجي للجزائر لم يزد الطين بلة عند انهيار سعر صرف الدينار.

خلاصة :

من خلال ما سبق في هذا الفصل نستخلص إن سعر الصرف الدينار في الجزائر مر بعدة مراحل منذ الاستقلال بداية من الانسحاب من منظمة الفرنك الفرنسي إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري بهدف تقريب قيمة الدينار من قيمته الحقيقية، ولم يحقق هذا التخفيض في قيمة الدينار الهدف المراد الوصول إليه بل كان لها تأثير سلبي على الناتج الداخلي الخام ، وزيادة الضغوط التضخمية إلى الداخل بحيث جعل الاقتصاد ويواجه صعوبات من بينها جمود الأجور، وان ارتفاع سعر الصرف الأورو أمام الدولار يؤدي إلى زيادة قيمة الأعباء المديونية الخارجية للجزائر .

وبواسطة الدراسة القياسية واعتمادا على نموذج الانحدار الخطي البسيط قمنا بقياس انعكاسات سعر الصرف الدينار على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال) في الجزائر ، حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الدينار وكل من المتغيرات الاقتصادية الكلي.

الختامة

الخاتمة

إن سعر الصرف يسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والخارجي، حيث يتعرض للعديد من التقلبات الناتجة عن مرونة نظام الصرف وماله من آثار على متغيرات الاقتصاد الكلي، وفي هذا السياق أظهرت الدراسات إن التقلبات في سعر الصرف أدت إلى وجود انعكاسات على كل من النمو الاقتصادي، التضخم، وحركة رؤوس الأموال باعتبارها متغيرات الاقتصاد الكلي، والذي يعد مشكلة تعاني منها جميع دول العالم سواء المتقدمة أو النامية.

والجزائر من بين هذه الدول حيث عرفت أنظمة تسعير الدينار عدة مراحل بداية بالربط بالفرنك الفرنسي وبين عدة عمولات ثم تبعه إجراء تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وصولاً إلى التعويم المدار، وكان الهدف من ذلك تقريب الدينار من قيمته الحقيقية، وبعد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض أعطت استقلالية أكبر لبنك الجزائر فأصبح يقوم بعدة عمليات هدفها تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها بهدف التأثير الإيجابي على متغيرات الاقتصاد الكلي، وعلى ضوء هذا مكنتنا هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات والوصول إلى مجموعة من النتائج التي سيتم ذكرها فيما يلي:

اختبار الفرضيات:

لقد عرضنا في مقدمة الدراسة فرضيتين وتم التوصل منها ما يلي:

الفرضية الأولى: لقد سمحت الدراسة التي قمنا بإثبات علاقة التأثير والتأثر الموجودة بين سعر الصرف والتضخم، فالتغيرات التي تحدث في سعر الصرف تنعكس على التضخم وذلك بارتفاع معدلاته. كما أن انخفاض العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم مما يؤدي إلى التغير في سعر الصرف.

الفرضية الثانية: فيما يخص هذه الفرضية القاضية بعدم تأثير النمو الاقتصادي والدين الخارجي في الجزائر بالمتغيرات الحاصلة في سعر الصرف، فلقد تم نفيها، فالتغيرات الحاصلة لسعر الصرف تؤثر على النمو الاقتصادي ثلاثة أبواب أساسية:

- صعود سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري يساهم في زيادة الجباية البترولية، وبالتالي إمكانية توسع الدولة في الإنفاق العمومي، والذي يعتبر في الجزائر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

- صعود سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري مع إمكانية أن يكون صعوده كذلك مقابل الأورو، يزيد من صافي الصادرات وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام.
 - انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار تزيد من التنافسية السعرية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية، مع تسجيل ملاحظة ان هذا السيناريو ضعيف كون صادرات الجزائر تتركز بالأساس في المحروقات.
- كما ان صعود سعر صرف الدولار مقابل الدينار يساهم في زيادة الأعباء المديونية للجزائر.

نتائج الدراسة:

- بعد التطرق إلى مختلف جوانب الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:
- يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة تكاليف والأسعار الدولية بذلك يقوم تسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويقها.
 - تحاول نظريات الصرف تفسير الاختلافات في أسعار الصرف بين الدول.
 - تعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم واكبر وأوسع سوق مالية في العالم، حيث يعمل على مدار 24 ساعة على 24، يهدف إلى رفع الانتشار المتزايد للمشاركين في سوق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم.
 - تهدف سياسة سعر الصرف إلى تحديد سعر الصرف العملة تحكم في المتغيرات الاقتصادية عن طريق استخدام العديد من الأدوات، وتعتبر وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية.
 - يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لأي سياسة نقدية كانت بحكم انه مؤشر يدل على وضعية الاقتصاد ككل، ويتأثر بأنظمة الصرف، ويقاس بالعديد من المقاييس من بينها مقارنة القوة الشرائية. يحدث التضخم بسبب زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات مع بقاء العرض تقريبا ثابتا.
 - يساهم تدفق رؤوس الأموال داخل الدولة في زيادة عرض النقد الأجنبي على حساب عرض العملة المحلية، وبالتالي ترتفع قيمة عملة البلد والعكس صحيح.
 - عرف سعر الصرف الدينار الجزائري عدة إصلاحات بعد الاستقلال بداية من نظام الصرف الثابت تم إنشاء سوق مابين البنوك وصولا إلى نظام صرف المرن المتبع حاليا.
 - اتبعت الجزائر بعد الاستقلال سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري والتي كانت من أهم الشروط التي أمليت على الجزائر في ظل لجوئها إلى صندوق النقد الدولي في بداية التسعينات.

- عرفت الجزائر في فترة التسعينات مع بداية الإلفين تذبذبا في معدلات التضخم مابين الارتفاع والانخفاض، ولكنها تراجعت في بداية الألفية الجديدة، وعاودت مؤخرا للارتفاع، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يواجه صعوبات من أهمها جمود الأجور.
- شهدت الجزائر عند إصدار القانون 1-4 الصادر في 20 أوت 2001 تطورا ملحوظا في حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة. وهذا الأخير جعل الجزائر تحتل المرتبة الثانية في إفريقيا.
- هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الدولار مقابل الدينار والتضخم في الجزائر لأنهما يتحركان في نفس الاتجاه، ومما يدل على انه هناك علاقة تأثير وتأثر بين سعر الصرف الدولار مقابل الدينار والتضخم .
- يتأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بالتغيرات الحاصلة على سعر الصرف، وهذا الأخير عند صعوده يزيد من الجباية البترولية، ومن صافي الصادرات وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام، وكما يساهم صعود سعر الصرف الدولار مقابل الدينار في زيادة أعباء المديونية للجزائر.

الاقتراحات:

على ضوء النتائج التي خلصنا إليها من دراستنا هاته يمكن الخروج ببعض التوصيات والاقتراحات التي من شأنها أن ترفع من كفاءة سياسة سعر الصرف وتزيد من حصيلة الدولة من النقد الأجنبي ولعل أهمها:

- العمل على زيادة المعروض من العملات الأجنبية من خلال تشجيع الصادرات وترشيد الواردات وتحفيز التحويلات من الخارج إلى الداخل.
- ضرورة الاتجاه نحو التعويم واستهداف التضخم، طالما أن أسعار الصرف الثابتة في الدول النامية، غالبا ما تكون سياسة ملائمة التطبيق في المراحل الأولى من التحرير والإصلاح الاقتصادي، ولكن سرعان ما تفقد هذه الأنظمة كفاءتها أمام تنامي تحركات رؤوس الأموال والتعرض لتقلبات اقتصادية سريعة وتغيرات هيكلية مع التحول إلى اقتصاد السوق. الأمر الذي يفضل معه ضرورة تطبيق نظام سعر الصرف عائم حتى يمتص النتائج السلبية التي قد تتجم عن هذه التقلبات ويحفز على نمو اقتصادي أكبر.
- ضرورة تنمية الأسواق المالية في البلدان النامية والرفع من درجة كفاءتها وكذا تطوير القطاع المالي من أجل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي في المدى القصير والطويل وللحصول على مكاسب النظام الصرف المعتمد وتلافي عيوبه لا سيما إذا كان هذا النظام عائم.

آفاق الدراسة:

- انعكاسات سعر الصرف على حركة رؤوس الأموال - دراسة حالة الجزائر - .
- انعكاسات سعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر-.
- أثر تغيرات أسعار الصرف على الاقتصاد الجزائري.
- اثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

وفي الأخير نرجو من الله عز وجل أن تكون قد وفقنا ولو بقدر ضئيل في الإلمام بمحتويات موضوع الدراسة في سبيل إكمال الرسالة العلمية، مع تقديم اعتذارنا عن أي خطأ أو تقصير في هذا العمل المتواضع.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- إبراهيم متولي حسن المغربي، دور الحوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، ط1، دار النشر الفكر الجامعي، مصر، 2011.
- 2- أبو القاسم عمر الطمبولي، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، ط2، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1997.
- 3- احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 4- احمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
- 5- أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2010.
- 6- إسماعيل عبد الرحمن وحريري محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، ط1، دار للنشر، عمان، 2004.
- 7- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دراسة الرأية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 8- أكرم حداد، مشهور مدلول، النقود والمصارف، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 9- أموري كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.
- 10- إياد عبد الفتاح السنور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 11- باسم حمادي الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر (عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد)، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014.
- 12- بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، 2010.
- 13- حسين ياسين طعمه، إيمان حسين حنوش، أساليب الإحصاء التطبيقي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 14- خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط5، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.
- 15- رضا عبد سلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

- 16- رمضان محمد مقلد وعلى عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2007.
- 17- زينب عوض الله، أسامة مجد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 18- سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان.
- 19- سلام عبد الكريم مهدي ال سميسم، التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصادي الإسلامي، ط1، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 20- سمير فخري نعمة، العلاقات الدولية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 21- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2005.
- 22- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.
- 23- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابقة، 2010، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 24- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 25- عبد القادر محمد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب والنشر، الإسكندرية، 1997.
- 26- عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006.
- 27- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 28- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2009.
- 29- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيس، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 30- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.
- 31- علي جذوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

- 32- علي جذوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 33- عمر عبد الجواد عبد العزيز، عبد الحفيظ بلعربي، مقدمة في الطرق الإحصائية مع تطبيقات تجارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 34- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط1، عالم المكتب الحديث، الأردن، 2007.
- 35- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 36- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع وعالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 37- لطلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط1، مكتبة حسين العضوية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.
- 38- متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 39- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2007.
- 40- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.
- 41- محمد إبراهيم العامري، الإدارة المالية الدولية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 42- محمد احمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008.
- 43- محمد الشريف المان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي-نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، منشورات برتي، 1994.
- 44- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- 45- محمد صبحي أبو صالح، الطرق الإحصائية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 46- محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 47- محمد عبد العزيز عجيمة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

- 48- محمد عبد المنعم عفار، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- 49- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار النهضة العربية للنشر، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 2002.
- 50- محمد عوض، مدخل للاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية للنشر، عمان، 2004.
- 51- محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.
- 52- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2000.
- 53- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
- 54- منير إسماعيل أبو شاور، امجد عبد الهادي مساعدة، نقود وبنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 55- موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 56- موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- 57- ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 58- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 59- الهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013.
- 60- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 61- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001.
- 62- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2000.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

- 63- اويابة صالح، اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر- (1990- 2000)، مذكرة ماجستير منشورة، غرداية 2010- 2011.
- 64- بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
- 65- بودري شريف، تقلبات أسعار الصرف الدولار الأورو وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الشلف، 2008.
- 66- ترقو محمد، فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية، دراسة قياسية الجزائر، تونس، المغرب، تخصص مالية دولية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2011-2012.
- 67- خموري رحمة، سياسات سعر الصرف في الجزائر 1962-2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، وهران، 2011-2012.
- 68- رقية بوحضر، أثر التغيرات في كمية النقود على مستوى العام للأسعار-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002-2003.
- 69- السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدبير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، حالة مؤسسة الملح بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة باتنة، 2005، 2006.
- 70- صالحى فوزية، انعكاسات تغير سعر صرف على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال الدولية- دراسة حالة الجزائر- خلال الفترة(2000- 2015)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016.

- 71- طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية- دراسة حالة الجزائر- للفترة 1994-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004-2005.
- 72- عبيدات ياسين، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل- دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة.
- 73- قاصدي عبد السلام، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013.
- 74- محط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان، 2014-2015.
- 75- محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود وبنوك ومالية، تلمسان، 2012-2013.
- 76- مراحي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية للفرنكل كنموذج- 1994-2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، 2015-2016،
- 77- مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2010-2011.
- 78- ناصر الدين قريبي، اثر الصادرات على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013-2014.

79- هواجي عبد الجليل، تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2008)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص إدارة أعمال، مكتبة العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، وهران، 2011، 2012.

80- ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

ثالثا: المجالات

81- بشيشي وليد، متطلبات تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، مجلة القدس للأبحاث والدراسات، العدد 41، كانون الثاني، 2017.

82- شوقي جابر، تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الإشارة إلى تجربة البرازيل- الشيلي- تركيا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 06، 2014.

83- فواز جاز الله نايف وسعدون حسين فرحات، اثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة الرافدين، العدد 93، مجلد 31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2009.

84- مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

85- يحي سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، عدد 09، 2011.

رابعا: المواقع الالكترونية

86- موقع البنك الدولي : [https:// data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)

87- موقع الديوان الوطني للإحصاء : www.ONS.dz

88- موقع بنك الجزائر : www.banque d'algerie

الملاحق

الملحق رقم (1): تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2003-2008)

السنة	مؤشر أسعار المستهلك									السنة	
	8	7	6	5	4	3	2	1	س		
541,40	709,55	470,26	543,28	666,96	373,20	633,20	443,75	629,37	580,10	2003	
559,82	738,16	474,20	601,15	666,92	372,43	644,05	444,99	652,88	600,78	2004	
581,21	734,84	475,44	660,14	674,44	371,37	730,56	445,76	648,04	610,62	2005	
586,93	741,32	475,90	670,18	681,23	370,31	753,99	444,53	675,90	626,05	2006	
590,76	751,26	480,50	672,78	690,48	370,84	758,37	443,66	706,02	641,49	2007 الثلاثي الأول الثلاثي الثاني الثلاثي الرابع	
590,74	751,72	480,56	667,52	702,13	370,91	760,59	443,80	702,40	639,88		
591,18	755,97	484,79	662,80	706,03	370,94	761,62	442,70	717,93	646,96		
593,17	757,54	493,10	665,26	708,68	371,13	764,31	441,88	753,77	663,85		
590,75	751,49	480,53	670,15	696,31	370,88	759,48	443,73	704,21	640,69	السادس الأول السادس الثاني	
592,18	756,75	488,94	664,03	707,35	371,03	762,96	442,14	735,85	655,41		
591,46	754,12	484,73	667,09	701,83	370,96	761,22	442,94	720,03	648,05	السنة	
597,54	770,11	493,56	669,77	716,48	371,49	771,89	440,31	750,34	664,78	2008 جوان جويلية أوت سبتمبر أكتوبر نوفمبر ديسمبر	
597,67	770,12	493,56	670,59	716,46	371,43	771,89	440,13	703,77	644,36		
602,77	791,24	494,64	675,34	716,46	372,04	771,89	439,87	741,73	663,93		
606,90	795,17	522,54	676,38	719,39	372,04	769,38	439,91	787,38	686,33		
607,57	796,29	522,58	678,50	719,39	372,09	769,77	439,76	778,78	682,92		
610,79	809,75	522,56	678,50	727,95	372,10	770,84	440,04	813,71	700,10		
611,09	809,75	522,58	679,37	729,87	372,44	770,19	440,17	839,06	711,42		
594,95	762,05	493,72	666,97	710,59	371,30	769,12	441,01	771,21	672,52		الثلاثي الأول الثلاثي الثاني الثلاثي الرابع
597,28	769,89	493,61	669,04	714,01	371,48	772,08	440,58	767,49	672,19		
602,45	785,51	503,58	674,10	717,44	371,84	771,05	439,97	744,29	664,87		
609,82	805,26	522,57	678,79	725,74	372,21	770,27	439,99	810,52	698,15		
596,12	765,97	493,67	668,01	712,30	371,39	770,60	440,80	769,35	672,36		السادس الأول السادس الثاني
606,13	795,39	513,08	676,45	721,59	372,02	770,66	439,98	777,41	681,51		
601,12	780,68	503,37	672,23	716,95	371,71	770,63	440,39	773,38	676,93	السنة	
611,26	812,36	522,79	677,22	729,87	372,44	770,19	440,63	835,46	709,93	جانفي	
613,06	819,64	522,75	677,22	736,92	372,44	770,19	440,64	829,52	708,32	فيفري	
616,56	827,31	522,75	682,45	737,04	372,35	780,11	440,56	855,33	721,64	مارس	
616,72	827,78	522,66	682,45	737,04	373,04	780,11	440,56	847,74	718,39	أفريل	
617,40	828,78	522,63	682,45	743,56	373,13	780,11	440,97	820,85	706,94	ماي	
619,52	829,62	522,69	686,58	743,92	373,15	791,14	440,86	801,17	699,47	جوان	
613,63	819,77	522,76	676,96	734,61	372,41	773,50	440,61	840,10	713,30	الثلاثي الأول الثلاثي الثاني السادس الأول	
617,88	828,73	522,66	683,83	741,51	373,11	783,79	440,80	823,25	708,27		
615,76	824,25	522,71	681,40	738,06	372,76	778,64	440,70	821,68	710,78		

الملحق رقم (2): تطور لمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

مؤشر أسعار المستهلك خارج المواد الغذائية (**)	صنف								مؤشر أسعار المستهلك الكلي	السنة	
	8	7	6	5	4	3	2	1			
129,70	141,78	118,89	145,34	117,45	113,56	131,71	107,46	144,85	136,23	2010	
135,90	162,96	119,55	149,68	122,61	117,50	133,52	114,41	0,08	142,39	2011	
144,93	184,83	123,00	156,43	127,90	122,11	139,57	117,84	169,42	155,05	2012	
148,97	186,22	119,46	165,19	133,19	125,38	141,78	127,19	174,80	160,10	2013	
152,02	187,29	130,13	163,45	139,05	129,90	143,63	136,04	181,61	164,77	2014	
155,42	194,66	128,59	165,33	144,39	132,61	144,39	143,18	189,35	170,04	2015 الثلاثي الأول الثلاثي الثاني الثلاثي الثالث الثلاثي الرابع	
157,98	197,96	128,64	169,44	146,82	134,96	145,26	145,54	189,07	171,38		
160,99	201,41	143,71	171,18	148,28	136,75	145,56	148,85	190,13	173,54		
163,21	205,88	144,88	171,93	150,86	138,22	146,68	153,83	192,07	175,65		
156,70	196,31	128,62	167,39	145,61	133,79	144,83	144,36	189,21	170,71	السادس الأول	
162,10	203,65	144,29	171,56	149,57	137,48	146,12	151,34	191,10	174,60	السادس الثاني	
159,40	199,98	136,45	169,47	147,59	135,64	145,47	147,85	190,16	172,65	السنة	
174,50	222,30	133,88	190,93	157,15	142,37	155,18	168,71	198,62	184,90	2016 جويلية أوت سبتمبر أكتوبر نوفمبر ديسمبر	
175,83	222,74	133,91	193,84	158,63	144,92	155,18	169,18	198,66	185,67		
176,62	222,84	136,04	194,08	159,05	144,92	155,21	172,92	199,24	186,37		
177,17	225,47	136,07	194,08	159,05	145,08	155,21	173,97	195,65	185,14		
178,70	232,56	136,07	194,50	160,50	145,19	155,21	175,27	200,20	187,97		
179,14	232,59	136,08	194,65	160,69	146,35	155,26	177,25	200,47	188,33		
168,61	214,54	133,57	180,59	154,50	139,38	153,30	161,36	191,06	178,28		الثلاثي الأول الثلاثي الثاني الثلاثي الثالث الثلاثي الرابع
173,11	218,93	133,75	189,54	156,68	142,19	155,15	165,54	197,75	183,72		
175,65	222,63	134,61	192,95	158,28	144,07	155,19	170,27	198,84	185,65		
178,34	230,21	136,07	194,41	160,08	145,54	155,23	175,50	198,77	187,15		
170,86	216,74	133,66	185,07	155,59	140,78	154,22	163,45	194,40	181,00		السادس الأول
176,00	226,42	135,34	193,68	159,48	144,84	155,24	172,88	198,84	186,40		السادس الثاني

الملحق رقم (3): تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2016-2017)

173,11	218,93	133,75	189,54	166,68	142,19	155,15	165,54	197,75	183,72	التالي الثاني
175,65	222,63	134,61	192,95	158,28	144,07	155,19	170,27	198,84	185,65	التالي الثالث
178,34	230,21	136,07	194,41	160,08	145,54	155,23	175,50	198,77	187,15	التالي الرابع
170,86	216,74	133,66	185,07	155,59	140,78	154,22	163,45	194,40	181,00	السادس الأول
176,99	226,42	135,34	193,68	159,18	144,81	155,21	172,88	198,81	186,40	السادس الثاني
173,93	221,58	134,50	189,37	157,38	142,79	154,72	168,17	196,61	183,70	السنة
181,38	240,55	135,41	196,64	160,69	146,35	156,00	180,36	205,43	191,74	جانفي 2017
181,82	241,41	135,57	196,64	163,53	146,61	157,12	178,74	202,27	190,63	فيفري
182,91	243,81	135,57	197,85	164,08	146,86	158,48	179,33	205,97	192,84	مارس
183,40	245,02	138,36	197,85	164,08	147,86	158,48	179,33	206,93	193,54	أفريل
183,89	245,66	138,31	197,85	166,33	147,86	158,48	180,52	204,61	192,82	ماي
184,48	245,81	138,44	198,16	166,69	148,05	159,03	182,94	205,11	193,37	جوان
184,73	247,16	138,48	198,16	166,69	148,20	159,03	183,22	198,39	190,62	جويلية
185,26	247,75	138,48	198,51	168,19	149,96	159,03	183,42	205,60	194,03	أوت
185,86	248,09	140,45	198,98	168,46	149,96	158,62	185,71	209,71	196,14	سبتمبر
182,04	241,92	135,52	197,04	162,77	146,61	157,20	179,48	204,56	191,74	التالي الأول
183,92	245,50	138,37	197,95	165,70	147,92	158,66	180,93	205,55	193,24	التالي الثاني
185,28	247,67	139,14	198,55	167,78	149,37	158,89	184,12	204,57	193,60	التالي الثالث
182,98	243,71	136,94	197,50	164,23	147,27	157,93	180,20	205,05	192,49	السادس الأول

الملحق رقم (4): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2009-2013)

0,3079	8,9863	53,8464	251,6572	19,3693	19,7787	63,9707	6 706,6127	77,7466	113,7714	101,2990	72,6460	2009
0,3153	8,8400	52,2027	259,4098	19,8399	20,2575	72,2824	7 154,6564	84,9888	114,9793	99,1927	74,4041	2010
0,2854	9,0071	52,2017	263,6417	19,4263	19,8354	73,6846	8 238,9312	91,4886	116,8264	102,2154	72,8537	2011
0,2667	8,9835	49,8427	276,8173	20,6793	21,1142	77,6216	8 477,0726	97,2581	122,9085	102,1627	77,5519	2012
0,2707	9,3244	48,6962	276,8515	20,9964	21,4383	76,3541	8 430,1730	80,7950	121,9264	103,9294	78,7423	جوان 2013
0,2729	9,3204	48,2332	278,0379	21,1673	21,6128	76,2680	8 401,5335	79,7108	120,5384	103,8805	79,3840	جويلية
0,2761	9,5748	49,1288	282,0899	21,4114	21,8623	77,1867	8 669,8058	82,0744	124,3785	106,9176	80,3006	أوت
0,2805	9,7518	49,9565	286,8667	21,7549	22,2135	78,7771	8 826,1516	82,1958	129,3400	108,9135	81,5903	سبتمبر
0,2796	9,8900	50,1018	287,9421	21,6894	22,1459	78,4879	9 011,6730	83,1896	131,0289	110,9536	81,3421	أكتوبر
0,2761	9,6818	48,2750	283,7124	21,4159	21,8669	76,6139	8 797,9838	80,3386	129,3034	108,3847	80,3171	نوفمبر
0,2704	9,6026	47,4594	278,3191	20,9726	21,4149	73,9286	8 794,0131	76,0060	128,8547	107,6492	78,6569	ديسمبر
0,2688	9,2571	50,0208	276,4090	20,8463	21,2846	77,5711	8 401,4581	84,8690	121,3646	103,2113	78,1783	التالي 1
0,2708	9,2481	48,8608	276,2777	21,0037	21,4456	76,9774	8 355,9939	79,8182	120,9567	102,8694	78,7687	التالي 2

الملحق (5): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2011-2016)

YUAN 1	MRO 1	MAD 1	TND 1	KWD 1	SAR 1	AED 1	CAD 1	CHF 100	JPY 100	GBP 1	EUR 1	USD 1	
	0,2854	9,0071	52,2017	263,6417	19,4263	19,8354	73,6846	19,8354	91,4886	116,8264	102,2154	72,8537	2011
	0,2667	8,9835	49,8427	276,8173	20,6793	21,1142	77,6216	21,1142	97,2581	122,9085	102,1627	77,5519	2012
	0,2729	9,4468	49,1414	279,6174	21,1665	21,6121	77,0678	8 566,3310	81,4332	124,2186	105,4374	79,3809	2013
	0,2769	9,5842	47,6083	282,8692	21,4775	21,9331	72,9246	8 801,2858	76,1748	132,6395	106,9064	80,5606	2014
	0,2695	9,5798	48,7229	278,1263	20,9047	21,3455	71,4945	8 800,2921	76,5289	130,8762	107,4874	78,4019	السداسي 1 2014
	0,2841	9,5885	46,5274	287,4683	22,0328	22,5030	74,3114	8 802,2494	75,8313	134,3494	106,3429	82,6539	السداسي 2 2014
	0,3294	9,8737	49,6285	320,2040	25,5411	26,0864	77,5939	10 116,9433	79,6741	145,9974	106,8515	95,8159	السداسي 1 2015
	0,3609	10,6879	53,2261	346,5871	27,9858	28,5793	79,4624	10 742,8937	86,2100	160,9767	115,8930	104,9715	السداسي 2 2015
16,2483	0,3454	10,2870	51,4540	333,5985	26,7823	27,3520	78,5425	10 434,7335	82,9923	153,6023	111,4418	100,4641	السنة
16,2251	0,3694	10,8320	52,9378	353,3814	28,6330	29,2516	75,5081	10 675,4830	90,9387	154,8445	116,7193	107,4411	جنفي 2016
16,2554	0,3663	10,8806	53,0506	354,9707	28,4090	29,0087	77,1388	10 728,3551	92,7660	152,4389	118,2573	106,5487	فيفري
16,8294	0,3766	11,1966	54,4719	363,6609	29,2089	29,8238	82,6892	11 142,3403	97,0066	155,6810	121,6899	109,5423	مارس
16,7676	0,3739	11,2607	54,5797	360,5270	29,0030	29,6121	84,7220	11 283,3435	99,2554	155,5297	123,2917	108,7676	أفريل
16,7785	0,3774	11,3494	54,5045	363,9584	29,2734	29,8909	84,9054	11 230,9518	100,8268	159,5055	124,1525	109,7870	ماي
16,6754	0,3787	11,3403	51,7583	365,2819	29,3697	29,9884	85,4239	11 355,2680	104,5078	156,6215	123,7817	110,1451	جوان

الملحق (6): تطور الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2009-2013)

1	1	1	1	1	1	1	100	100	1	1	1	
0,3079	8,9863	53,8464	251,6572	19,3693	19,7787	63,9707	6 706,6127	77,7466	113,7714	101,2990	72,6460	2009
0,3153	8,8400	52,2027	259,4098	19,8399	20,2575	72,2824	7 154,6564	84,9888	114,9793	99,1927	74,4041	2010
0,2854	9,0071	52,2017	263,6417	19,4263	19,8354	73,6846	8 238,9312	91,4886	116,8264	102,2154	72,8537	2011
0,2667	8,9835	49,8427	276,8173	20,6793	21,1142	77,6216	8 477,0726	97,2581	122,9085	102,1627	77,5519	2012
0,2707	9,3244	48,6962	276,8515	20,9964	21,4383	76,3541	8 430,1730	80,7950	121,9264	103,9294	78,7423	جوان 2013
0,2729	9,3204	48,2332	278,0379	21,1673	21,6128	76,2680	8 401,5335	79,7108	120,5384	103,8805	79,3840	جويلية
0,2761	9,5748	49,1288	282,0899	21,4114	21,8623	77,1867	8 669,8058	82,0744	124,3785	106,9176	80,3006	اوت
0,2805	9,7518	49,9565	286,8667	21,7549	22,2135	78,7771	8 826,1516	82,1958	129,3400	108,9135	81,5903	سبتمبر
0,2796	9,8900	50,1018	287,9421	21,6894	22,1459	78,4879	9 011,6730	83,1896	131,0289	110,9536	81,3421	أكتوبر
0,2761	9,6818	48,2750	283,7124	21,4159	21,8669	76,6139	8 797,9838	80,3386	129,3034	108,3847	80,3171	نوفمبر
0,2704	9,6026	47,4594	278,3191	20,9726	21,4149	73,9286	8 794,0131	76,0060	128,8547	107,6492	78,6569	ديسمبر
0,2688	9,2571	50,0208	276,4090	20,8463	21,2846	77,5711	8 401,4581	84,8690	121,3646	103,2113	78,1783	الثاني 1
0,2708	9,2481	48,8608	276,2777	21,0037	21,4456	76,9774	8 355,9939	79,8182	120,9567	102,8694	78,7687	الثاني 2

الملحق رقم (7): تطور الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2004-2010)

2010	الثلث الرابع 2010*	الثلث الثالث 2010	الثلث الثاني 2010	الثلث الأول 2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
0,009	0,009	0,009	0,009	0,010	0,010	0,010	0,226	0,403	2,588	4,227	قروض متعددة الأطراف
0,100	0,100	0,100	0,100	0,100	0,100	0,100	0,100	0,100	0,000	0,000	إصدارات وطنية
2,743	2,743	2,781	2,727	2,948	3,057	3,279	4,127	3,894	4,213	5,212	قروض ثنائية الأطراف
1,968	1,968	1,961	1,896	2,031	2,131	2,073	2,175	1,879	2,192	1,833	قروض حكومية مباشرة
0,775	0,775	0,820	0,831	0,917	0,926	1,206	1,952	2,015	2,021	3,379	قروض مشترى و مورد مضمونة
0,820	0,820	0,966	0,935	0,964	0,733	0,885	0,420	0,635	0,547	0,508	قروض مالية
0,820	0,820	0,966	0,935	0,964	0,733	0,885	0,420	0,635	0,127	0,402	قروض مالية و قروض الإيجار
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	عمليات إعادة الهيكلة
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,420	0,106	تمويل التسيقات
0,007	0,007	0,009	0,026	0,026	0,021	0,008	0,016	0,030	0,025	0,094	قروض تجارية غير مضمونة
0,007	0,007	0,009	0,026	0,026	0,021	0,008	0,016	0,030	0,025	0,094	قروض موردين
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	قروض أخرى
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	9,111	11,370	قروض إعادة الهيكلة
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	8,153	9,071	دائون رسميون
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,958	1,399	دائون آخرون
3,679	3,679	3,865	3,797	4,048	3,921	4,282	4,889	5,062	16,484	21,411	مجموع الدين المتوسط و الطويلة الأجل
1,778	1,778	1,994	1,707	1,726	1,492	1,303	0,717	0,541	0,707	0,410	مجموع الدين القصيرة الأجل
5,457	5,457	5,859	5,504	5,774	5,413	5,585	5,606	5,603	17,191	21,821	مجموع الدين الخارجي

بقسمة القيمة من إجمالي الدين الخارجي

الملحق رقم (8): تطور الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)

الثلث الرابع 2017	الثلث الثالث 2017	الثلث الثاني 2017	الثلث الأول 2017	2016	2015	2014	2013	2012			
1,027	0,963	0,948	0,001	0,001	0,001	0,948	0,001	0,002	0,002	قروض متعددة الأطراف	
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,100	0,100	إصدارات وطنية	
0,883	0,699	0,701	0,805	0,819	0,881	0,701	0,873	1,175	1,498	قروض ثنائية الأطراف	
0,631	0,628	0,628	0,711	0,724	0,763	0,628	0,755	0,951	1,189	قروض حكومية مباشرة	
0,052	0,071	0,072	0,094	0,095	0,118	0,072	0,118	0,224	0,309	قروض مشترى و مورد مضمونة	
0,066	0,071	0,084	0,088	0,093	0,097	0,084	0,101	0,112	0,128	قروض مالية	
0,066	0,071	0,084	0,088	0,093	0,097	0,084	0,101	0,112	0,128	قروض مالية و قروض الإيجار	
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	عمليات إعادة الهيكلة	
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	تمويل التسيقات	
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,001	0,002	قروض تجارية غير مضمونة	
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,001	0,002	قروض موردين	
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	قروض أخرى	
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	قروض إعادة الهيكلة	
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	دائون رسميون	
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	دائون آخرون	
1,777	1,733	1,733	0,895	0,913	0,979	1,733	0,975	1,389	1,729	2,108	مجموع الدين المتوسط و الطويلة الأجل
2,071	1,920	1,986	2,062	1,998	1,806	1,986	1,823	1,975	1,328	1,205	مجموع الدين القصيرة الأجل
0,114	0,120	0,130	0,140	0,228	0,251	0,130	0,222	0,371	0,340	0,363	مجموع إعانات المؤسسات الأخرى المقدمة في الجزائر
3,962	3,773	3,849	3,097	3,139	3,036	3,849	3,021	3,735	3,396	3,676	مجموع الدين الخارجي

بقسمة القيمة من إجمالي الدين الخارجي

الملحق رقم (9): تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط للنتائج المحلي الخام بدلالة سعر الصرف خلال
الفترة (2017-2000)

Dependent Variable: SER04
Method: Least Squares
Date: 05/22/18 Time: 15:12
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	39.19189	22.62092	1.732551	0.1024
SER05	0.907732	0.280267	3.238816	0.0051
R-squared	0.395997	Mean dependent var		111.5256
Adjusted R-squared	0.358247	S.D. dependent var		19.04115
S.E. of regression	15.25377	Akaike info criterion		8.391970
Sum squared resid	3722.842	Schwarz criterion		8.490900
Log likelihood	-73.52773	Hannan-Quinn criter.		8.405611
F-statistic	10.48993	Durbin-Watson stat		0.162628
Prob(F-statistic)	0.005141			

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 7

الملحق رقم (10): تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط للمؤشر العام للأسعار بدلالة سعر صرف الدولار
مقابل الدينار الجزائري في الفترة الممتدة من 2000 وإلى غاية 2017

Dependent Variable: SER01
Method: Least Squares
Date: 05/22/18 Time: 14:52
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.435527	31.22235	-0.078006	0.9388
SER02	1.716959	0.386789	4.439011	0.0004
R-squared	0.551881	Mean dependent var		134.3994
Adjusted R-squared	0.523874	S.D. dependent var		30.50848
S.E. of regression	21.05143	Akaike info criterion		9.036253
Sum squared resid	7090.602	Schwarz criterion		9.135183
Log likelihood	-79.32628	Hannan-Quinn criter.		9.049894
F-statistic	19.70482	Durbin-Watson stat		0.248564

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 7